التنمية السياسية والتحديث
العالم الثالث

دكتور
محمد إبراهيم إبراهيم

دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع

٠٢٥.٤٣١

م . ف

محمد إبراهيم

التنمية السياسية والتحديث – العالم الثالث/ إعداد محمد إبراهيم إبراهيم .- ط٢.- دسوق : العلم والإيمان للنشر والتوزيع .

٢٠٢ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .

تدمك : ٢ _ ٢٠٣ _ ٣٠٨ _ ٩٧٧

١. التنمية - السياسة . أ - العنوان .

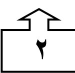
رقم الإيداع : ١٠٧٥٢

الناشر : دار العلم والايمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة

هاتف : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ - **فاكس:** ٠٠٢٠٤٧٢٥٦٠٢٨١

E-mail: elelm_aleman@yahoo.com



فهرس الكتاب

مقدمة

يعد مصطلح التنمية أحد المصطلحات التى برزت على مطلع القرن العشرين والتنمية لها تعريفات كثيرة وتدخل فى مجالات كثيرة فالتنمية يقصد بها التغيرات الجذرية فى مجتمع معين بهدف جعل المجتمع يتطور ذاتيا بأستمرار وقد تناولت شعوب العالم الثالث كلمة تنمية كتعريف بالحاجات الاساسية كالمأكل والمشرب والملبس وحق السكن متغاضيا عن حقول اخرى للتنمية مثل التنمية الثقافية والسياسية والتركيز ككل عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يجعلنا نفتح الباب حول طبيعة المجتمعات العالم الثالث وطبيعة تركيبتها بداية أول من استخدم مصطلح العالم الثالث هو الفرنسى ألفريد سوفيه فى احدى مقالاته الاقتصادية ويقصد بدول العالم الثالث وهى تلك الدول التى عانت ولا تزال تعانى تدنى مستوى المعيشة وتدنى مستوى الاجور التى يتقاضها الفرد تلك الدول وغالبا من الاسباب التى تجعل تلك الدول دولا من العالم الثالث هى خروجها من الاستعمار منذ سنوات ليست ببعيدة فقد تلك الدول استعمار من قبيل دول عظمى فى القرن الحديث لاستنزاف خيارات تلك البلاد مما جعل تلك البلاد تعانى بعد ذلك من تبعات ذلك الاستعمار فأصبحت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفرد من اساسيات حياته على العكس من الدول الصناعية المتقدمة التى يهتم فيها الفرد بالتنمية الثقافية والسياسية ويجعل الحقوق المدنية والسياسية من الحاجات الاساسية فالمشاهد للمجتمع المصرى بكونه أحد المجتمعات الذى يعانى من تدهور فى المعيشة الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة ويقع مستوى معيشة الفرد فى حالات متدهورة وتعد مصر من ضمن عدد من دول العالم الثالث تدهورا فى الاقتصاد ومع الكثير من الاسباب التى جعلت المجتمع المصرى يهتم بالتنمية.

الفصل الأول :
تعريف السياسة

السياسة هي رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً، وتكون من قبل الدولة والأمة، فالدولة هي التي تباشر هذه الرعاية عملياً، والأمة هي التي تحاسب بها الدولة.

هذا هو تعريف السياسة، وهو وصف لواقع السياسة من حيث هي، وهو معناها اللغوي في مادة ساس يسوس سياسة بمعنى رعى شؤونه، قال في المحيط "وسست الرعية سياسة أمرتها ونهيتها" وهذا هو رعاية شؤونها بالأوامر والنواهي، وأيضا فإن الأحاديث الواردة في عمل الحاكم، والواردة في محاسبة الحكام، والواردة في الاهتمام بمصالح المسلمين يستنبط من مجموعها هذا التعريف، فقد روى مسلم عن أبي حازم قال : قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدي ، وستكون خلفاء فتكثر ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : فوا ببيعة الأول فالأول ، وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم» رواه مسلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «ما من عبد يسترعيه الله رعية لم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة» رواه مسلم، وقوله عليه السلام : «ما من والٍ يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم إلا حرم الله عليه الجنة»رواه البخاري ، وقوله صلى الله عليه وسلم «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف فقد برئ ومن أنكر فقد سلم إلا من رضي وتابع» رواه مسلم والترمذي، وقوله صلى الله عليه وسلم : «من أصبح وهمه غير الله فليس من الله، ومن أصبح لا يهتم بالمسلمين فليس منهم» رواه الحاكم، وعن جرير بن عبد الله قال: «بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم» متفق عليه، فهذه الأحاديث كلها سواء ما يتعلق بالحاكم في تولية الحكم، أو ما

يتعلق بالأمة التي تحاسب الحاكم، أو ما يتعلق بالمسلمين بعضهم مع بعض من الاهتمام بمصالحهم والنصح لهم، كلها يستنبط منها تعريف السياسة بأنها رعاية شؤون الأمة فيكون تعريف السياسة المتقدم تعريفاً شرعيا مستنبطاً من الأدلة الشرعية. ومنذ أن هدمت الخلافة وطبقت أنظمة الكفر السياسية في البلاد الإسلامية، انتهى الإسلام من كونه سياسياً، وحل محله الفكر السياسي الغربي المنبثق عن عقيدة المبدأ الرأسمالي، عقيدة فصل الدين عن الحياة. ومما يجب أن تدركه الأمة الإسلامية، أن رعاية شؤونها بالإسلام لا تكون إلاّ بدولة الخلافة، وأن فصل الإسلام السياسي عن الحياة وعن الدين، هو وأد للإسلام وأنظمته وأحكامه، وسحق للأمة وقيمها وحضارتها ورسالتها.

والدول الرأسمالية تتبنى عقيدة فصل الدين عن الحياة وعن السياسية، وتعمل على نشرها وتطبيق أحكامها على الأمة الإسلامية، وتعمل على تضليل الأمة وتصور لها بأن السياسة والدين لا يجتمعان، وأن السياسة إنما تعني الواقعية والرضى بالأمر الواقع مع استحالة تغييره، حتى تبقى الأمة رازحة تحت نير دول الكفر، دول الظلم والطغيان، وحتى لا تترسم الأمة بحال سبيلاً للنهضة. بالإضافة إلى تنفير المسلمين من الحركات الإسلامية السياسية، ومن الاشتغال بالسياسة. لأن دول الكفر تعلم أنه لا يمكن ضرب أفكارها وأحكامها السياسية إلاّ بعمل سياسي، والاشتغال بالسياسة على أساس الإسلام. ويصل تنفير الأمة الإسلامية من السياسة والسياسيين إلى حد تصوير السياسة أنها تتناقض مع سمو الإسلام وروحانيته. ولذلك كان لا بد من أن تدرك الأمة السر وراء محاربة الدول الكافرة، والحكام العملاء للحركات الإسلامية وهي تعمل لإنهاض المسلمين بإقامة دولة الخلافة وتضرب أفكار الكفر، وتعيد مجد الإسلام؛ وعليه لا بد من أن تعي الأمة الإسلامية معنى السياسة لغة وشرعاً، وأن

الإسلام السياسي لا يوجد إلاّ بدولة الخلافة، والتي بدونها يغيض الإسلام من كونه سياسياً، ولا يعتبر حياً إلاّ بهذه الدولة، باعتبارها كياناً سياسياً تنفيذياً لتطبيق أحكام الإسلام وتنفيذها، وهي الطريقة الشرعية التي تنفذ بها أحكام الإسلام وأنظمته في الحياة العامة، وأن الله قد أوجب على الأمة تطبيق هذه الأحكام، وحرم الاحتكام لأنظمة الكفر، لمخالفتها للإسلام ولأنها من وضع البشر.

ولذلك كان لا بد من أن تثقف الأمة الثقافة الإسلامية، ودوام سقيها بالأفكار والأحكام السياسية، وبيان انبثاق هذه الأفكار وهذه الأحكام عن العقيدة الإسلامية باعتبارها فكرة سياسية، والتركيز على ذلك من الناحية الروحية التي فيها، باعتبار أنها أوامر ونواه من الله لا بأي وصف آخر. وهذا الوصف هو الذي يكفل تمكن أفكار وأحكام الإسلام في النفوس، ويكشف للأمة معنى السياسة والفكر السياسي، ويجعلها تدرك المسؤولية الملقاة على عاتقها لإيجاد أفكار الإسلام وأحكامه في حياتها العملية، وأهمية الرسالة العالمية التي أوجب الله حملها للناس كافة، خاصة وهي ترى مدى ما وصل إليه حالها في هذا العصر لغياب دولة الإسلام وأفكار وأحكام الإسلام من حياتها، ومدى ما وصل إليه العالم من شرٍ وشقاء واستعباد للناس. وهذا التثقيف السياسي، سواء أكان تثقيفاً بأفكار الإسلام وأحكامه، أم كان تتبعاً للأحداث السياسية فإنه يوجد الوعي السياسي، ويجعل الأمة تضطلع بمهمتها الأساسية، ووظيفتها الأصلية ألا وهي حمل الدعوة الإسلامية إلى الشعوب والأمم الأخرى.

الاشتغال بالسياسة فرض على المسلمين؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع، قالوا: أفلا نقاتلهم يا رسول الله؟ قال: لا ما صلوا» وقال: «أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند ذي سلطان جائر، أو أمير جائر» وقال: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر

فأمره ونهاه فقتله» وعن عبادة بن الصامت قال: «دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، قال: إلاّ أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان» . وقال تعالى: [ألم. غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون. في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون] .

فهذه الأحاديث والآية الكريمة دليل على أن الاشتغال بالسياسة فرض. وذلك أن السياسية في اللغة هي رعاية الشؤون. والاهتمام بالمسلمين إنما هو الاهتمام بشؤونهم، والاهتمام بشؤونهم يعني رعايتها، ومعرفة ما يسوس به الحاكم الناس. والإنكار على الحاكم هو اشتغال بالسياسة، واهتمام بأمر المسلمين، وأمر الإمام الجائز ونهيه هو اهتمام بأمر المسلمين ورعاية شؤونهم، ومنازعة وليّ الأمر إنما هو اهتمام بأمر المسلمين ورعاية شؤونهم؛ فالأحاديث كلها تدل على الطلب الجازم، أي على أن الله طلب من المسلمين طلباً جازماً بأن يهتموا بالمسلمين، أي أن يشتغلوا بالسياسة. ومن هنا كان الاشتغال بالسياسة فرضاً على المسلمين.والاشتغال بالسياسة، أي الاهتمام بأمر المسلمين إنما هو دفع الأذى عنهم من الحاكم، ودفع الأذى عنهم من العدو. لذلك لم تقتصر الأحاديث على دفع الأذى عنهم من الحاكم، بل شملت الاثنين. والحديث المروي عن جرير بن عبد الله أنه قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: أبايعك على الإسلام، فشرط عليّ النصح لكل مسلم» جاء فيه لفظ النصح عاماً فيدخل فيه النصح له بدفع أذى الحاكم عنه، والنصح له بدفع أذى العدو عنه، وهذا يعني الاشتغال بالسياسة الداخلية في معرفة ما عليه الحكام من سياسة الرعية من أجل محاسبتهم على أعمالهم، ويعني أيضاً الاشتغال بالسياسة الخارجية في معرفة ما تبيته الدول الكافرة من مكائد للمسلمين لكشفها لهم، والعمل على اتقائها، ودفع أذاها. فيكون الفرض ليس الاشتغال بالسياسة الداخلية

فحسب، بل هو أيضاً الاشتغال بالسياسة الخارجية، إذ الفرض هو الاشتغال بالسياسة مطلقاً، سواء أكانت سياسة داخلية أم خارجية. على أن آية [ألم. غلبت الروم. في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون] تدل دلالة واضحة على مدى اهتمام الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام بالسياسة الخارجية، وتتبعهم للأخبار العالمية.

وقد أخرج ابن أبي حاتم عن ابن شهاب فقال: بلغنا أن المشركين كانوا يجادلون المسلمين وهم بمكة قبل أن يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، فيقولون: الروم يشهدون أنهم أهل كتاب، وقد غلبهم المجوس، وأنتم تزعمون أنكم ستغلبوننا بالكتاب الذي أنزل على نبيكم فيكف غلب المجوس الروم؟ وهم أهل كتاب، فسنغلبكم كما غلبت فارس الروم: فأنزل الله [ألم. غلبت الروم] وهذا يدل على أن المسلمين في مكة حتى قبل إقامة الدولة الإسلامية كانوا يجادلون الكفار في أخبار الدول، وأنباء العلاقات الدولية. ويروى أن أبا بكر راهن المشركين على أن الروم سيغلبون، وأخبر الرسول بذلك فأقره الرسول على هذا، وطلب منه أن يمدد الأجل، وهو شريكه في الرهان. مما يدل على أن العلم بحال دول العصر، وما بينها من علاقات أمر قد فعله المسلمون، وأقره الرسول صلى الله عليه وسلم . وإذا أضيف إلى ذلك أن الأمة تحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، ولا يتيسر لها حمل الدعوة إلى العالم إلاّ إذا كانت عارفة لسياسية حكومات الدول الأخرى، وهذا معناه أن معرفة سياسة العالم بشكل عام، وسياسة كل دولة تريد حمل الدعوة إلى شعبها، أو رد كيدها عنا، فرض كفاية على المسلمين، لأن حمل الدعوة فرض، ودفع كيد الأعداء عن الأمة فرض، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلاّ بمعرفة سياسة العالم، وسياسة الدول التي نعنى بعلاقاتها لدعوة شعبها، أو رد كيدها. والقاعدة الشرعية تقول: (ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب) لذلك كان الاشتغال بالسياسة الدولية فرض كفاية على المسلمين.ولما كانت

الأمة الإسلامية مكلفة شرعاً بحمل الدعوة الإسلامية إلى الناس كافة كان فرضاً على المسلمين أن يتصلوا بالعالم اتصالاً واعياً لأحواله، مدركاً لمشاكله، عالماً بدوافع دوله وشعوبه، متتبعاً الأعمال السياسية التي تجري في العالم، ملاحظاً الخطط السياسية للدول في أساليب تنفيذها، وفي كيفية علاقة بعضها ببعض، وفي المناورات السياسية التي تقوم بها هذه الدول. على أن أعمال الحكام مع الدول الأخرى هو من السياسة الخارجية، فتدخل كذلك في محاسبة الحاكم على أعماله مع الدول الأخرى. وقاعدة (ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب) تدل على أن الاطلاع على أعمال الدولة، وما تقوم به من رعاية شؤون الأمة في الحكم، وفي العلاقات الخارجية أمر واجب، لأنه لا يمكن أن يتمكّن من الاشتغال بالسياسة الداخلية والخارجية، أي محاسبة الحكام على أعمالهم الداخلية والخارجية إلاّ بمعرفة ما يقومون به من أعمال، لأنه إذا لم تعرف هذه الأعمال على حقيقتها لا يمكن محاسبتهم عليها، أي لا يمكن الاشتغال بالسياسة.

ومن هذا كله يتبين أن الاشتغال بالسياسة سواء السياسة الداخلية أو السياسية الخارجية فرض كفاية على المسلمين جميعاً إن لم يقوموا به أثموا.

إقامة الأحزاب السياسية فرض كفاية؛ إن محاسبة الحكام التي أمر الله المسلمين بها تكون من الأفراد، بوصفهم أفراداً. وتكون من التكتلات والأحزاب بوصفها تكتلات وأحزابا.والله سبحانه وتعالى كما أمر المسلمين بالدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاسبة الحكام، أمرهم كذلك بإقامة تكتلات سياسية من بينهم، تقوم بوصفها تكتلات بالدعوة إلى الخير، أي إلى الإسلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومحاسبة الحكام، قال تعالى :[ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر] أي لتوجدوا أيها المسلمون جماعة منكم، لها وصف الجماعة، تقوم بعملين: عمل الدعوة إلى الإسلام، وعمل الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر. وهذا الطلب بإقامة الجماعة هو طلب جازم، لأن العمل الذي بينته الآية لتقوم به هذه الجماعة هو فرض، على المسلمين القيام به كما هو ثابت في الآيات والأحاديث الكثيرة. فيكون ذلك قرينة على أن الطلب بإقامة الجماعة طلب جازم. وبذلك يكون الأمر الوارد في الآية للوجوب، وهو فرض على الكفاية على المسلمين، إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وليس هو فرض عين، لأن الله طلب من المسلمين أن يقيموا من بينهم جماعة، لتقوم بالدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يطلب من المسلمين في الآية أن يقوموا كلهم بذلك، وإنما طلب منهم أن يقيموا جماعة منهم لتقوم بهذا الفرض، فالأمر في الآية مسلط على إقامة الجماعة وليس مسلطاً على العملين؛والعملان هما بيان لأعمال الجماعة المطلوب إيجادها، فيكون وصفاً لنوع الجماعة المطلوب إيجادها، والجماعة حتى تكون جماعة تستطيع مباشرة العمل بوصف الجماعة، لا بد لها من أمور معينة حتى تكون جماعة، وتظل جماعة وهي تقوم بالعمل والذي يجعلها جماعة هو وجود رابطة تربط أعضائها، ليكونوا جسماً واحداً، أي كتلة. ومن غير وجود هذه الرابطة لا توجد الجماعة المطلوب إيجادها، وهي جماعة تعمل بوصفها جماعة. والذي يبقيها جماعة وهي تعمل هو وجود أمير لها، تجب طاعته. لأن الشرع أمر كل جماعة بلغت ثلاثة فصاعداً بإقامة أمير لهم. قال صلى الله عليه وسلم : «لا يحل لثلاثة بفلاة من الأرض إلاّ أمروا أحدهم».

وهذان الوصفان اللذان هما وجود الرابطة بين الجماعة، ووجود الأمير الواجب الطاعة يدلان على أن قوله تعالى: [ولتكن منكم أمة] يعني لتوجد منكم جماعة، لها رابطة تربط أعضائها، ولها أمير واجب الطاعة، وهذه هي الجماعة أو الكتلة أو الحزب أو الجمعية أو أي اسم من الأسماء التي تطلق على الجماعة، التي تستوفي ما يجعلها جماعة، ويبقيها جماعة وهي تعمل.

وبذلك يظهر أن الآية أمر بإيجاد أحزاب أو تكتلات أو جمعيات أو منظمات أو ما شاكل ذلك. أما كون الأمر في الآية بإيجاد جماعة هو أمر بإقامة أحزاب سياسية فذلك آتٍ من كون الآية عينت عمل هذه الجماعة، وهو الدعوة إلى الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وعمل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر جاء عاماً فيشمل أمر الحكام بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، وهذا يعني وجوب محاسبتهم. ومحاسبة الحكام عمل سياسي، تقوم به الأحزاب السياسية، وهو من أهم أعمال الأحزاب السياسية؛ لذلك كانت الآية دالة على إقامة أحزاب سياسية لتدعوا إلى الإسلام، ولتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتحاسب الحكام على ما يقومون به من أعمال وتصرفات ويجب أن تكون هذه الأحزاب علنية غير سرية، لأن الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاسبة الحكام، والعمل للوصول إلى الحكم عن طريق الأمة تكون علنية وصريحة، ولا تكون في السر والخفاء، حتى تؤدي الغرض المطلوب منها ويجب أن تكون أعمال هذه الأحزاب غير مادية، لأن عملها هو القول، فهي تدعو إلى الإسلام بالقول، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر بالقول، لذلك يجب أن تكون وسائلها سلمية، ولا تستعمل السلاح، ولا تتخذ العنف وسيلة لعملها. لأن حمل السلاح في وجه الحاكم غير جائز لورود الأحاديث الناهية عن ذلك، ولذلك يمكن أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاسبة الحكام دون إشهار السلاح عليهم، لذلك يجب أن تكون وسائل سلمية، ويمنع أن تكون مادية.

الفصل الثاني :
الحاجة للتنمية

إن التنمية ككل دائرة حياة بالنسبة للفرد حيث أن الفرد بحاجة الى التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية حيث ان السياسة والاقتصاد مرتبطان ارتباط وثيق للمجتمع وبسبب غياب تلك النظرية فقد ظهر نفور شديد من الادلاء بألاصوات فى الانتخابات العامة فى مصر كأنتخابات مجلسى الشعب والشورى وانتخابات رئاسة الجمهورية فعلى الرغم من اقبال المواطن المصرى على التنمية الاقتصادية بكثرة والذى يؤكد ذلك الجمعيات العاملة فى مجالات التنمية الاقتصادية حيث رصدت اقبال المواطنون على العديد من مجالات التنمية الاقتصادية على العكس من الجمعيات العاملة فى مجالات التنمية الثقافية التى لا تجد أى صدى لدى المواطن إلا طبقات وفئات ضئيلة فى المجتمع المصرى. ويعد من الخصائص والتركيبات التى تتواجد فى دول العالم الثالث:-

ضعف المستوى المعيشى.

هجرة مكثفة من تلك الدول للدول الاكثر تقدما .

التبعية الاقتصادية لتلك الدول بالدول الكبرى فى العالم.

وجود صعوبات جغرافية فى تلك البلدان مثل التصحر ،الجفاف .

تزايد عدد الوفيات بسبب قلة الإمكانيات الطبية.

العوامل الرئيسية التي تعيق التطور؛ تلك كادت تكون العوامل الرئيسية التى تعيق دول العالم الثالث من أجل التطور والتنمية وتعد قارة افريقيا نموذج واضحا عن مدى احتياجها للدفع بالتنمية فى جميع المجالات وأخيرًا بعد ظهور الاعلام المستقل فى عدد من دول العالم الثالث ومن ضمنها مصر شجع عدد من الشباب الذين يحملون على عاتقهم التنمية فى طرح أنواع

أخرى من التنمية بخلاف التنمية الاقتصادية فقد ظهر فى الاونة الاخيرة التنمية الثقافية التى تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ركب التقدم والحداثة؛ إن اللحاق بركب التقدم والحداثة والقضاء على التخلف السياسي بكافة أبعاده وآثاره مركز الاهتمام الرئيس لجُل نظم الحكم في دول العالم الثالث. ومن هنا فإن هذا المقرر يتناول فرعًا مهمًا من فروع السياسة المقارنة ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو "التنمية السياسية". وينصب الاهتمام هنا على ظاهرة التخلف السياسي في دول العالم الثالث ونظريات ونماذج التنمية السياسية التي قدمت في الغرب كحل لمشكلات دول العالم الثالث. كما يهتم المقرر بالنماذج والنظريات البديلة التي ظهرت لمواجهة ظاهرة التخلف السياسي، مع التركيز على ظاهرة الانتقال إلى نظم الحكم الديمقراطي والمنظور الإسلامي لعملية التنمية بشكل عام. السمات العامة لظاهرة التخلف السياسي في دول العالم الثالث، وأبعادها، ومسبباتها؛

- فهم الأبعاد المختلفة لنظريات التنمية السياسية في الغرب، والتعرف على النماذج والنظريات البديلة للقضاء على التخلف السياسي.

- فهم ظاهرة الانتقال إلى نظم الحكم الديمقراطي بأبعادها المختلفة، والتعرف على أبرز عقبات الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية.

- الوقوف على أهم عوامل التنمية والنهضة في بعض الدول المعاصرة، مثل اليابان والهند وماليزيا وغيرها، ومقارنة ذلك بالأوضاع في الدول العربية.

- الوقوف على العناصر الأساسية للمنظور الإسلامي للتنمية، وفهم القواعد العامة التي يجب الاستناد إليها للمواءمة بين القيم الإسلامية وحاجات العصر.

- التعرف على عقبات التنمية السياسية في مصر ومقومات استراتيجية وطنية للتنمية واللحاق بركب الحداثة والتقدم.

- تعزيز المهارات الفردية، وكذا مهارات العمل الجماعي في اكتساب المعرفة وفي تنمية مهارات التفكير التحليلي النقدي.

- تنمية القدرة على الاستفادة من المعلومات المتوفرة على شبكة الإنترنت من حيث كيفية الحصول على المعلومة، وكيفية التحقق من صحتها، وكيفية استخدام المعلومات في مجال التنمية السياسية.

العالم الثالث والتنمية؛ العالم الثالث هو مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، يقصد به الدلالة على الدول التي لا تنتمي إلى العالمين الأول والثاني، وهما الدول الصناعية المتقدمة، استعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة ١٩٥٢ في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفيه في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان وجنوب إفريقيا (ولا إلى مجموعة الدول الشيوعية) الإتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية، وأحيانا يطلق على هذه الدول مصطلح "الدول النامية"، وهي دول ذات مستوى معيشي منخفض مقارنة بالدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتعاني هذه الدول من التخلف الاقتصادي، إذ يرى بعض الدارسين أن دول العالم الثالث هي التي لم تستفد من ثورة القرن التاسع عشر الصناعية، وعلى هذا تعد دولا آخذة في النمو أو دولا متخلفة. يصف

العالم الثالث العالم المعقد والانتقالي والفوضاوي في اتساع الفجوة التي تنشأ بين العالم التقليدي والعالم الحديث منذ الثورة الصناعية (التي بدأت في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر). ومع ذلك، لحظ أنه في هذا الوقت، إذا في الأمازون وأفريقيا وآسيا اناس كانوا و لازالو يعيشون تقريبا في العهد الحجري ، والبعض الآخر في الصين والهند كانو افضل معيشة و اعلى مستوى من إنجلترا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. المؤرخ كريستوفر بايلي "Christopher Alan Bayly" قد برهن على هاذا في كتابه " ازدياد العالم الحديث".

خصائص العالم الثالث: ويمكن تصنيفها كالتالي:

١ـ اجتماعيا:

نمو ديموجرافي كبير بسبب ارتفاع نسبة الخصوبة.

أمد الحياة ضعيف بسبب قلة الإمكانيات الطبية وضعف المستوى المعيشي .

هجرة مكثفة من البوادي إلى المدن.

أمية مرتفعة.

٢ـ اقتصاديا:

تصدير المواد الأولية.

عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الاستهلاكية.

ضعف الاستثمارات الصناعية.

غياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية.

ارتفاع المديونية الخارجية.

التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية السابقة.

قضايا التخلف والتنمية؛ تسيطر قضايا التخلف والتنمية على سير المناقشات الدائرة فى أروقة المنظمات الدولية بجميع أنواعها وفروعها، بحيث يندر أن تخلو أية قضية مطروحة على بساط البحث، فى جداول أعمال هذه المنظمات من جوانب تتصل اتصالا مباشرا بمشكلات التخلف والتنمية فى العالم الثالث، وبالهوة التى تفصل العالم الغنى عن العالم الفقير وربما كانت هذه الظاهرى، أكثر الظواهر، أكثر الظواهر لفتا للأنظار فى الحياة الدولية المعاصرة . وعلى الرغم من سيل الكتابات التى صدرت مؤخرا، وحاولت إلقاء الضوء على طبيعة المشكلات التى تواجه دول العالم الثالث، وقضايا الحوار بين الشمال والجنوب، والنظام الاقتصادى العالمى، إلا أنه يندر أن نجد كتابات تركز على طبيعة الدور الذى يراد أو يمكن للمنظمات الدولية القيام به فى هذا الصدد، كما تندر الكتابات التى تحاول تقويم حدود هذا الدور وفاعليته، فى ضوء ما تحقق من نتائج حتى الآن وفى اعتقادنا أنه من الأهمية بمكان، دراسة قضايا الحوار بين الشمال والجنوب من خلال الإطار العام للتنظيم الدولى، ذلك أن أى جهد دولى يهدف إلى تضيق الهوة بين الشمال والجنوب إذا كانت ثمة ضرورة لهذا الجهد لابد له، لضمان فاعليته واستمراره، أن يتم من خلال أشكال تنظيمية دولية، أى من خلال منظمات دولية وهكذا تصبح المشكلات العامة للتنظيم الدولى فى حد ذاتها أحد الجوانب الأساسية التى يتعين أخذها فى الاعتبار، عند معالجة قضايا الحوار بين الشمال والجنوب ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على دور المنظمات الدولية فى حل مشكلات التخلف فى دول العالم الثالث، وماهية هذا الدور وكيف تطور بتطور الهيكل العام للعلاقات الدولية داخل المنظمات الدولية وخارجها،

ثم نحاول تقويم هذا الدور، فى ضوء ما تحقق من نتائج حتى الآن، ونتعرف على حدود هذا الدور، والشروط اللازمة لتحقيق فاعليته وقبل أن نخوض فى تفاصيل هذا البحث، يتعين علينا إبداء عدد من الملاحظات المبدئية والمنهاجية، وبعض هذه الملاحظات يتعلق بتحديد عناصر الموضوع المطروح للبحث، إذ يتعين علينا أولا أن نحدد ما الذى نقصده بالمنظمات الدولية وما هى المنظمات الدولية التى تدخل فى إطار هذه الدراسة ثم ماذا نقصد بقضايا التنمية، وما هو العالم الثالث الذى يراد تنميته والنهوض به اقتصاديا وبذلك حتى يمكننا تحديد الإطار العام لموضوع البحث، أما البعض الآخر من هذه الملاحظات، فيتعلق بطبيعة المنظمات الدولية نفسها كإطار لممارسة العلاقات الدولية، وبالعلاقة بين هذه المنظمات وبين النظام الدولى العام عن المنظمات الدولية.

دور المنظمات الدولية في التنمية السياسية؛ من المعروف أن المنظمات الدولية LES ORGAN ISATION NTERNATIONALES ORGANISATIONS GOUVERNEMEN TALES ومنظمات دولية غير حكومية Non gouvernementales ومنظمات دولية غير حكومية non gouvernementales ورغم تزايد أهمية الدور الذى تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية على صعيد العلاقات الدولية، فإننا سوف نستبعدها من إطار تحليلنا لأسباب تتعلق بطبيعة الموضوع المطروح للبحث، فالمواجهة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، هى أساسا مواجهة بين دول مستقلة ذات سيادة على الأقل من الناحية القانونية تعبر عن إرادتها حكومات تتحدث باسمها فى المنظمات الدولية الحكومية حيث مسرح المواجهة، وبالطبع فإن هناك أشكالا تنظيمية دولية ذات طبيعة خاصة، مثل الشركات العالمية الكبرى، التى يطلق عليها تجاوزا اسم الشركات متعددة الجنسية les Firmes multinationals، تعتبر طرفا هاما فى القضية المطروحة، لأن نشاطها يؤثر بشكل مباشر، وبطريقة سلبية على جهود

التنمية فى العالم الثالث، فضلا عن أن هذه الشركات، تمسك بمعظم خيط النظام الاقتصادى العالمى كله، غير

أن إسقاط هذه الأشكال التنظيمية الخاصة من دراستنا، لن يؤثر من الناحية النهجية على سلامة التحليل لأسباب كثيرة فأولا لا يمكن الفصل بين مراكز التأثير الاقتصادى، ومراكز التأثير السياسى، وبالتالى فإنه يمكن القول، بصفة عامة ودون خطأ كبير، أن الدول الرأسمالية ممثلة فى حكوماتها، تتحدث باسم هذه الشركات، وتعبر عن مصالحها على صعيد العلاقات الدولية، على أساس أن مصالح هذه الشركات لا تنفصل فى ذهن القائمين على الحكومات فى هذه الدول، عن المصالح القومية لهذه الدول فى مواجهة الدول الأخرى، كذلك فإن أية حلول دولية، يتم الاتفاق عليها وتمس نشاط هذه الشركات، لابد أن تتم من خلال الاتفاق بين الدول نفسها ممثلة فى حكوماتها وهى التى سوف تلتزم دوليا بما تم الاتفاق عليه.

وبمعنى أخر يمكن القول أن الدول ممثلة فى حكوماتها وأن كانت لا تعتبر اللاعب Actor الوحيد على مسرح العلاقات الدولية إلا أنها لازالت تعتبر اللاعب الأساسى والمتحكم فى حركة اللاعبين الآخرين وخصوصا المنظمات الدولية غير الحكومية ، وإذن فإن موضوع دراستنا ينصب أساسا على المنظمات الدولية الحكومية، غير أننا لا نستطيع أن نستوعب فى إطار هذا البحث المحدود جميع المنظمات الدولية الحكومية، التى يزيد عددها الآن على ٣٠٠ منظمة فعلى أى أساس سوف نختار المنظمات موضوع دراستنا؟ الواقع أنه يمكننا فى إطار هذا البحث، إسقاط المنظمات الإقليمية Les Organization regionales أو المنظمات محدودة العضوية أو الجزئية les organization partielles والاقتصاد على دراسة المنظمات العالمية les organization Universelles والسبب فى ذلك لا يرجع إلى أن المنظمات الدولية الجزئية لا تهتم بمعالجة مشاكل التنمية فى العالم الثالث بينما تهتم بها المنظمات العالمية، فالواقع أن المنظمات الجزئية قد تخصص

جانبا من نشاطها لعلاج هذه المشاكل، فالمستعمرات الأوروبية القديمة مثلا، وكلها تنتمى إلى العالم الثالث، تتمتع بمعاملة تجارية واقتصادية خاصة فى

إطار السوق الأوروبية المشتركة (اتفاقيتا ياوندى ١٩٦٤، ١٩٦٩ واتفاقيتا لومى ١٩٧٥، ١٩٧٩) كذلك فإن المنظمات الإقليمية الأخرى مثل جامعة الدول العربية، أو منظمة الوحدة الأفريقية، أو منظمة الدول الأمريكية، تحاول علاج مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، وهى مشكلات ذات صلة وثيقة بقضايا التخلف والتنمية فيها، باعتبارها جزءا من العالم الثالث، غير أن القضايا المطروحة للبحث داخل هذه المنظمات، ورغم صلتها بموضوع دراستنا، هى قضايا خاصة بالدول الأعضاء فى تلك المنظمات، وفيما تعالج مشكلات التنمية من خلال محاولات لتحقيق التكامل الاقتصادى أو التعاون فى مشروعات مشتركة بين عدد من الدول النامية التى تربطها روابط تاريخية أو مصالح مشتركة أو لمعالجة القضايا الناجمة عن استمرار العلاقات الخاصة بين المستعمرات القديمة ودول المتروبول، فى إطار محاولة هذه الأخيرة تحقيق الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادى والسياسى، وعلى الرغم من أهمية دراسة الطريقة التى تحاول بها كل من هذه المنظمات، علاج مشكلات التخلف والتنمية فى الدول الأعضاء، أو فى الدول التى ترتبط مع أعضائها بروابط تبعية خاصة، إلا أن هذه المنظمات، بسبب معالجتها الجزئية للقضية، لا يمكن أن تعطى الأبعاد الكاملة لها، من حيث صلتها بالنظام الاقتصادى الدولى ككل، وبالتالى فإن أصلح إطار لهذه الدراسة هو المنظمات الدولية العالمية التى تضم جميع دول العالم المتخلفة منها والمتقدمة حيث يتضح البعد العالمى للقضية المطروحة للبحث، وحيد تعالج قضايا التخلف والتنمية لاعتبارها قضايا تهم عددا محدودا من الدول، وإنما باعتبارها ظاهرة دولية تهم المجتمع الدولى كله

وبذلك يمكن أن نتفادى نطاق الخصوصيات والقضايا الفرعية، إلى نطاق العموميات والقضايا المشتركة على الصعيد الدولى، وبهذا فإن دراستنا سوف ترتكز أساسا حول محور منظومة الأمم المتحدة (أى منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها)، وهى مجموعة المنظمات التى تشكل نواة التنظيم الدولى العام والشامل عن قضايا التنمية: تنطوى قضايا التنمية على جوانب فنية عديدة يناولها علم الاقتصاد السياسى بالبحث والتمحيص، ومن البديهى أن تخرج هذه المسائل الفنية التفصيلية عن نطاق دراستنا، غير أننا حين نحاول إلقاء الضوء على دور المنظمات الدولية فى تنمية العالم الثالث والطريقة التى تصدت بها هذه المنظمات لمشاكل التنمية فى تلك الدول، فإننا لا نستطيع أن نتجنب تماما الدخول فى بعض الجوانب الاقتصادية المتصلة بعملية التنمية، إلا أن معالجتنا لتلك الجوانب، سوف تقتصر على توضيح العلاقة بين البعد الداخلى والبعد الخارجى لعملية التنمية، دون الدخول فى التفاصيل الفنية لعملية التنمية ذاتها ولكى نحدد مبدئيا ما إذا كان للمنظمات الدولية دور يتعين عليها أن تلعبه لدفع عجلة التنمية فى دول العالم الثالث، فإنه يتعين عليمات أن نحدد أولا على من تقع مسئولية التنمية فى دول العالم الثالث، هل تعتبر قضايا التنمية من قبيل القضايا الداخلية البحتة، وبالتالى لا يحق للدول الأخرى وللمنظمات الدولية، التدخل فيها بأى شكل من الأشكال، أم أن لها جوانب خارجية تتصل بهيكل الاقتصاد العالمى نفسه، وبالتالى فإن جزءا من المسئولية على الأقل، يقع على عاتق المجتمع الدولى ككل والواقع أن هذه المسألة لا تزال مثار جدل كبير لم يحسم بعد، فبينما تدعى الدول المتخلفة أن على الدول المتقدمة اقتصاديا أن نشارك فى تحمل جزء من عبء التنمية ومتطلباتها فى دول العالم الثالث، نجد أن الدول المتقدمة، الرأسمالية منها الاشتراكية تقاوم، من منطلقات مختلفة بالطبع، هذا

الإدعاء، حتى فى حالة قبولها مبدأ أهمية تقديم العون والمساعدة للدول النامية، فإنها تنكر اعتبار ذلك من قبيل الالتزام القانونى الدولى، وهو على أحسن الفروض، نوع من الالتزام الأخلاقى أو المعنوى لا يرقى بحال من الأحوال إلى مصاف القواعد القانونية الملزمة ومن الواضح أن قضية التنمية، هى أساسا قضية داخلية، لأنها متصلة اتصالا وثيقا بكيفية ترتيب البيت من الداخل، فاختيار فلسفة التنمية ونمطها، تتحدد من خلال صراع القوى الاجتماعية داخل الدول، وهو الصراع الذى يواجه القرارات المتعلقة بكيفية حشد الموارد المتاحة، واختيار الأولويات، وطريقة توزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات، ما يستتبع ذلك كله من طريقة توزيع الناتج القومى

وهذه القرارات كلها، هى قرارات من صميم العمل الداخلى، تتخذها السلطة السياسية فى الدول فى استقلال تام، وتدخل فى نطاق صلاحياتها كدولة ذات سيادة، ولا خلاف حول هذه النقطة مطلقا، بل أن دول العالم الثالث تحاول تدعيم استقلالها السياسى، وحق كل دولة فى السيطرة على مواردها الطبيعية، واختيار أساليب وفلسفة وأنماط التنمية التى تلائمها غير أننا إذا نحينا جانبا هذه المسألة الشكلية المتعلقة بالسيادة والمسئولية الدولية بالنسبة لقضايا التنمية فى العالم الثالث، وحاولنا النظر إلى الوضع الاقتصادى الخاص لهذه الدول بعد حصولها على استقلالها السياسى، فلسوف نجد أن خطط التنمية فيها، قد تعثرت لأسباب كثيرة منها ما هو خاص بالصراع الاجتماعى والسياسى الداخلى، ومنها ما هو متعلق بعوامل خارجية لا سيطرة لهذه الدول عليها فقد بدأت معظم دول العالم الثالث، تكتشف تدريجا من خلال تجاربها الوطنية، أن قدرتها على ترتيب أوضاعها الداخلية، وعلى تحقيق الوضع الأمثل للانطلاق الاقتصادى، هى مسائل محكومة إلى حد كبير، بهيكل الاقتصاد العالمى، وبالتقسيم الدولى للعمل، فخلال الحقبة الاستعمارية، التى شهدت أيضا فى الوقت نفسه، ازدهار النظام الرأسمالى، وسيطرته كنظام اقتصادى عالمى، جرى تقسيم العمل الدولى بشكل يضمن

تدفق المواد الأولية بأرخص الأسعار على المراكز الصناعية فى الدول المتقدمة وأغتنى مركز الاقتصاد العالمى ممثلا فى الدول الصناعية، على حساب الأطراف أو المحيط ممثلا فى الدول المتخلفة . وأصبح مركز الاقتصاد العالمى هو المستهلك الأكبر للموارد الأولية ومصنعها المسيطر على مراكز توزيعها، والمهيمن على أسرار العلم والتكنولوجيا، والمالك لبيوت المال والمصارف العالمية الخ وفى ظل هذه الأوضاع، بالإضافة إلى صغر حجم السوق الداخلية فى معظم الدول النامية، تبين صعوبة بل واستحالة تحقيق التنمية فى دول العالم الثالث، اعتمادا على الموارد الذاتية البحتة لأنها كانت فى حاجة ماسة إلى الخارج سواء الاستيراد رأس المال أو التكنولوجيا والخبرة الفنية savoir faire، أو حتى لتسويق منتجاتها الأولية، واستيراد ما يلزمها من العدد والآلات والمنتجات المصنعة وهكذا وجدت الدول المتخلفة نفسها فى وضع لا يسمح لها بالعزلة، حتى لو أرادت ذلك، ولم يكن أمامها خيار سوى التعامل مع المراكز الصناعية المتقدمة، للحصول على ما تحتاجه من موارد رأسمالية أو تكنولوجيا أو خبرة فنية لازمة لدفع عجلة التنمية فيها غير أن تعامل الدول النامية مع الدول الصناعية المتقدمة من خلال العلاقات الثنائية relations bilaterales اكتنفته صعوبات جمة ذلك أن المعونات الخارجية أو التسهيلات التى تقدمها الدول الصناعية، هى أداة من أدوات سياستها الخارجية، يتم تخطيطها وتنظيمها وفقا لمصالحها الاستراتيجية أو التكتيكية الخاصة، لا وفقا للاحتياجات الحقيقية أو متطلبات التنمية فى دول العالم الثالث

وعادة ما تكون هذه المعونات مصحوبة بشروط سياسية قد تمثل قيدا حقيقيا على استقلال دول العالم الثالث، وعلى حرية إرادتها فى تحديد موقفها من القضايا العالمية، وفقا لمصالحها الذاتية وبهذا تصبح المعونة الخارجية أداة من أدوات الاستثمار الجديدة. فى هذا الإطار، تحتل المنظمات الدولية، من وجهة نظر دول العالم الثالث، أهمية خاصة لتحقيق هدفين:

الأول: توجيه معونة جماعية aide multilaterale من خلال هذه المنظمات لدول العالم الثالث، تكون غير مصحوبة بشروط سياسية أو تمثل عبئا على استقلالها.

الثاني: العمل على إعادة ترتيب الأوضاع الدولية وإعادة النظر فى التقسيم الدولى للعمل بشكل أكثر عدالة، وبطريقة تهيئ أفضل الظروف الدولية أمام دول العالم الثالث، لدفع عجلة التنمية فيها، على اعتبار أن المنظمات الدولية، هى الإطار الأمثل لحل المشكلات الدولية حلا سلميا وذلك على النمو الذى سنوضحه فيما بعد عن العالم الثالث: لا أحد يعرف على وجه الدقة من الذى استخدم تعبير العالم الثالث tiers monde بمعناه المتعارف عليه الآن، وإن كان من المرجح أن يكون هو الاقتصادى الفرنسى الفريد سوفى Alfred sauvy الذى اشتق التعبير قياسا على اصطلاح tiers etat الذى استخدم لوصف الطبيعة الاجتماعية التى لم تكن تنتمى إلى الطبقتين البارزتين فى فرنسا قبل ثورتها الكبرى، وهما طبقتا النبلاء la noblesse وطبقة رجال الدين le clerge وهذه الطبقة الثالثة، والتى تكونت تدريجيا من الشريحة الاجتماعية المتوسطة (البرجوازية) والحرفيين والفلاحين، هى التى لعبت الدور الرئيسى فى تفجير الثورة الفرنسية الكبرى وعلى نفس المنوال، يقصد بالعالم الثالث، مجموعة الدول التى لا تنتمى لا إلى العالم الأول، الذى يقصد به مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة الأعضاء فى

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organisation de cooperation et de (ocDe) Developpement economique ، ولا إلى العالم الثانى، الذى يقصد به مجموعة الدول الاشتراكية المتجمعة فى إطار الكوميكون والواقع أن مفهوم العالم الثالث هو مفهوم تعوزه الدقة إلى حد كبير وقد اختلط وتشابك مع مفاهيم أخرى مختلفة ومتباينة، مثل دول عدم الانحياز و الدول النامية وفى الوقت نفسه، فإن بعض المدارس الاقتصادية الحديثة التى تركزت أعمالها حول دراسة النظام الاقتصادى الدولى، تنكر انقسام العالم إلى ثلاث عوالم متميزة، وتؤكد على أن الانقسام الرئيسى فى عالم اليوم، هو الانقسام بين الدول المختلفة والدول الصناعية المتقدمة (الاشتراكية منها والرأسمالية) وهو ما يعرف بانقسام الشمال والجنوب والعالم الثالث بالمعنى الذى أشرنا إليه سابقا، وهو العالم الذى تعبر عنه على الصعيد الدولى مجموعة ال ٧٧ التى تشكلت فى إطار مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية، هو عالم غير متجانس heterogene شديد التباين سياسيا واجتماعيا وحتى اقتصاديا.

فإذا نظرنا إليه من زاوية النظام السياسى، وجدناه يضم دولا جمهورية ودولا ملكية، دولا ديكتاتورية ودولا ليبرالية، ودولا يسارية ودولا يمينية وإذا نظرنا إليه من زاوية البنية الاجتماعية، وجدناه يضم دولا يغلب عليها الطابع البدائى القبلى أو العشائرى وأخرى يغلب عليها الطابع البدوى، وثالثة يغلب عليها الطابع الحضرى وبينما لم يتمكن بعضها من الانصهار كدول قومية مستقرة، نجد أن بعضها الآخر، قد أستقر منذ قديم الأزل كدول قومية متجانسة لها تاريخ ضارب الجذور وهكذا كذلك فإنه يتباين اقتصاديا، وهو الجانب الذى يهمنا أكثر فى هذا الإطار، أشد التباين، ففلسفة التنمية وأسلوبها ونمطها، ليست واحدة، لأنه يضم إلى جانب الدول ذات الاقتصاد المخطط أو الموجه، والذى يرتكز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، دولا أخرى تؤمن بالليبرالية الاقتصادية وقوانين السوق العضوية كذلك تختلف الهياكل الاقتصادية وأنصبة

القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى الإنتاج القومى، اختلافا بينا فالاقتصاد القومى فى بعض هذه الدول، يرتكز أساسا على القطاع الزراعى، بينما يرتكز على قطاع الصناعات الاستراتيجية فى بعضها الآخر، فى الوقت الذى قطعت فيه البعض الآخر مراحل لا يستهان بها على طريق الصناعات التمويلية والصناعات الثقيلة علاوة على ذلك، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى بعض هذه الدول، مثل الدول البترولية ذات الكثافة السكانية الضئيلة، يبلغ أعلى معدلات فى العالم، بينما لا يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى بعضها الآخر مائة دولار فى العام وبهذا تضم مجموعة دول العالم الثالث، عددا من أغنى دول العالم بجانب أفقر دول العالم ويمثل هذا الوضع الشديد التباين، عقبة أمام حصر عناصر القضية التى نحن بصددها وتحليلها تحليلا عمليا سليما وقد أدى عدم التجانس هذا، إلى إثارة مناقشات حادة داخل فروع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، حول المعايير التى يمكن الاستناد إليها لتحديد الدول التى تنتمى إلى العالم الثالث وهو تعبير يندر استخدامه فى الأمم المتحدة ويفضل عليه تعبير الدول النامية، والتمييز بينها وبين الدول الأخرى، حتى يمكن حصر الدول التى يحق لها أن تحظى بوضع خاص فى المعاملات الاقتصادية الدولية وقد اتضح أن أيا من المعايير الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، كمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى، أو حجم الناتج الصناعى بالمقارنة بالناتج القومى، أو نسبة الأمية، أو نسبة تعداد الأطباء إلى السكان الخ، أو حتى هذه المعايير كلها مجتمعة غير كافية وأمام هذا الموقف المستعصى، تم الاتفاق على معيار الاختيار الذاتى Auto Selection. بمعنى أنه يكفى أن تعلن الدولة أنها دولة نامية لتنضم إلى مجموعة الدول النامية فى الأمم المتحدة

وقد أفض هذا إلى بعض المفاجآت أحيانا فقد أعلنت كل من رومانيا وبلغاريا فى أحد الاجتماعات التى من هذا النوع، انتماءها إلى الدول النامية، ورغم أنه يكاد من المتفق عليه ضمنا، أن دول الكتلة الشرقية لا تنتمى إلى مجموعة الدول النامية لكنه على الرغم من هذه الاختلافات والمفارقات، فإن دول العالم الثالث، أو الدول النامية، تتقاسم سمات مشتركة، أهمها اختلال توازن هياكلها الاقتصادية وبنيتها الاجتماعية والثقافية التى تتميز بالثنائية، واعتماد اقتصاديات الغالبية العظمى منها على الزراعة والمواد الاستراتيجية، وارتباطها بعلاقة تبعية مع الدول الاستعمارية القديمة والحديثة، ومن خلالها بالنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى كما أن الطابع المميز لهذه الدول، هو انخفاض مستويات العيشة بصفة عامة، والتفاوت الطبقى الصارخ ونقص الكوادر الفنية، وانخفاض نسبة المتعلمين، وتزايد نسبة الأمية، وتدهور الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومواصلات وخلافة وقد أدت هذه العوامل كلها، بالإضافة إلى صعوبة تحقيق الانطلاق الاقتصادى الذى أشرنا إليه، إلى تكتل هذه الدول داخل المنظمات الدولية فى مجموعة ال ٧٧ وبدأت حدة التناقض بين دول هذه المجموعة وبين الدول المتقدمة اقتصاديا، وأصبح لهذه الدول تصور للمنظمات الدولية ودورها فى عملية التنمية يختلف كثيرا عن تصور الدول المتقدمة وقد استطاعت هذه الدول، من خلال نشاطها داخل المنظمات الدولية، بلورة مجموعة من المطالب المحددة فى مواجهة الدول المتقدمة، لإرساء نظام اقتصادى جديد، أكثر ملاءمة للتنمية فيها وجدير بالذكر، أن هذه الدول، على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية وفلسفة التنمية فيها، تشكل جبهة تكاد تكون موحدة داخل المنظمات الدولية وتصوت تقريبا فى نفس الاتجاه عند مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية المنظمات الدولية والنظام الدولى: تعتبر ظاهرة المنظمات الدولية، إحدى الظواهر المميزة للعلاقات الدولية المعاصرة وقد بدأ اهتمام العلوم السياسية بدراسة وتمحيص هذه الظاهرة منذ فترة ليست بالقصيرة، فى إطار العناية التى أوليت لدراسة العلاقات الدولية

بصفة عامة وكانت المنظمات الدولية قد بقيت لفترة طويلة، خصوصا فى فرنسا، تدرس فى إطار القانون الدولى العام أو باعتبارها فرعا متميزا من فروع القانون الدولى، يطلق عليه قانون المنظمات الدولية droit des Organ Isetions int وفى اعتقادنا أن دراسة المنظمات الدولية، وعلاقتها بمشكلات التنمية فى العالم الثالث، تحتم علينا استخدام مناهج العلوم السياسية لا المنهج القانونى معالج ظاهرة المنظمات الدولية، باعتبارها إطارا مؤسسيا نتج عن معاهدة دولية وقعت عليها، بمحضر إرادتها، دول ذات سيادة والقانون الدولى، لا يهتم كثيرا بالظروف والملابسات التى أدت إلى التوقيع على المعاهدة، ويبدأ تعامله مع المنظمة الدولية، منذ لحظة وجود هذه المنظمة قانونا، ويقتصر دوره على شرح طريقة عمل المنظمة

استنادا إلى النصوص الواردة بمعاهدتها المنشئة، والتى تمثل دستور هذه المنظمة، وما يتصل بذلك من موضوعات، مثل بحث مدى دستورية قرارات المنظمة وحجيتها، ودرجة إلزامها، إلى غير ذلك من الموضوعات وتختلف نظرة العلوم السياسية للمنظمات الدولية، عن هذه النظرة القانونية الشكلية، اختلافا جذريا، لأنها تنظر إلى المعاهدة الدولية المنشئة للمنظمة الدولية، لا كمجرد نص قانونى وقعت عليه بمحض إرادتها، دول متساوية فى الحقوق وذات سيادة، وإنما باعتبار أن هذا النص ليس إلا انعكاسا لعلاقات القوى بين الدول التى وقعت عليه، وكتعبير عن حالة هذه العلاقات لحظة إبرامه فمن الواضح أن الدول، رغم المساواة القانونية بينها، تختلف اختلافا ضخما من حيث قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وبالتالى تختلف فى قدرتها على التأثير فى سير المفاوضات المنتجة للمعاهدة الدولية التى تنشأ المنظمة الدولية بمقتضاها كذلك فإن العلوم السياسية، تنظر إلى موازين القوى بين الدول، باعتبارها علاقة ديناميكية تحكمها الحركة الاجتماعية الداخلية للدول، والتى تؤدى إلى تغير مستمر فى هذه الموازين، تنعكس بدورها على المنظمات الدولية والواقع أن

وجود المنظمات الدولية، يخلق مشكلة من نوع خاص أمام علم العلاقات الدولية فوجود المنظمات الدولية، لم يؤد إلى اختفاء الدول القومية، وإنما أضاف إلى دوائر الاتصال التقليدية دائرة أخرى، ترتكز على المؤسسات الدائمة، دون أن يؤدى قيام هذه المؤسسات، إلى صهر الدول القومية فى إطارها، ودون أن تتمكن هذه المؤسسات من ممارسة جميع أشكالها العلاقات الدولية نيابة عن الدول الأعضاء فيها فاستمرت العلاقات الدولية الثنائية جنبا إلى جنب، مع العلاقات الجماعية الدائمة التى أوجدتها المنظمات الدولية وإذن فإن المشكلة الأساسية عند البحث فى ظاهرة المنظمات الدولية، كظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية، هى وجود الدول القومية ذات السيادة داخل وخارج المنظمة على السواء فالدولة تمارس تأثيرها على المنظمة من داخلها باعتبارها عضوا مشاركا فى المناقشة واتخاذ القرارات، وفى الوقت نفسه، تمارس تأثيرها على المنظمة من خارجها، باعتبارها جزءا من البيئة المحيطة بهذه المنظمة والمؤثرة عليها.

فالمنظمة الدولية إذن؛ هى كيان اجتماعى له حركته الخاصة والمستقلة التى تتحدد من خلال تركيبة القوى السياسية داخل المنظمة كما أنها تخضع لتأثير البيئة المحيطة بها، أى للنظام الدولى، فى نفس الوقت الذى تؤثر فيه فعلاقة المنظمة الدولية بالنظام الدولى العام، هى علاقة تفاعل وتأثير متبادل interaction وربما كان الفريق بين حركة المنظمة الدولية، إذا نظرنا إليها من الداخل، وحركة النظام الدولى العام خارجها هو أن المنظمة الدولية باعتبارها إطار مؤسسا أو منظما يخضع فى حركة لقواعد خاصة لممارسة اللعبة الدولية، تعكس قدرا من الديمقراطية فى الحياة الدولية

وهذه القواعد تشكل قيدا أو عبئا أو مقاومة ضد التيار العام فى العلاقات الدولية، أى ضد النظام الدولى العام الذى تشكله حركة الممارسة المطلقة، دون قيود، لعلاقات القوى داخل المجتمع الدولى فالقاعدة العامة فى المنظمات الدولية، هى أن الدول تتساوى فى الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن الأوزان النسبية لقوتها، ولكل منها صوت واحد وهذا يعنى أن قرار الجمعية العامة، على سبيل المثال، تعكس الوزن العددى للأصوات، أى للدول أكثر مما تعكس الوزن النوعى لعلاقات القوى الحقيقية بين الدول المشاركة فى التصويت داخل الجمعية العامة أما حركة النظام الدولى، فتحددها محصلة علاقات القوى الحقيقية بين الوحدات المكونة لهذا النظام وهكذا يمكن اعتبار أن المنظمة الدولية تطبيع العلاقات الدولية بطابع ديمقراطى إلى حد ما ولكن بدون سلطات حقيقية فى معظم الأحوال، فى الوقت الذى تمارس فيه مراكز القوى الكبرى فى المجتمع الدولى تأثيرها على حركة النظام الدولى، من خلال الأوزان النسبية لقوتها الحقيقية ومن خلال هذا المنظور المحدد للمنظمات الدولية فى علاقتها بالنظام الدولى العام، نحاول إلقاء الضوء على الكيفية التى تعاملت بها منظمة الأمم المتحدة مع مشكلات التنمية فى دول العالم الثالث وتتضمن هذه الدراسة مباحث ثلاثة، يناول المبحث الأول منها دراسة التطور المبدئى لدور الأمم المتحدة تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية العالمية ويتناول المبحث الثانى تطور هذا الدور من خلال تطور علاقات القوى داخل وخارج المنظمة، وأخيرا نخصص المبحث الثالث، لتقويم الدور وحدود فعاليته المبحث الأول: القصور الأولى للدور: كان اندلاع الحرب العالمية الثانية، معناه فشل أول تجربة للتنظيم الدولى العام والشامل ممثلا فى عصبة الأمم، وبعض المنظمات الدولية الأخرى، التى ارتبطت بها ولقد عنى التنظيم الدولى فى عهد العصبة أساسا، بالمسائل السياسية وحاول وضع نظام للأمن الجماعى، يهدف إلى تحقيق السلم

والأمن الدوليين، بعد أن فشلت لعبة توازن القوى فى تحقيق ذلك الهدف ورغم اهتمام العصبة بمعانى بعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية، وقيام عدد من الهيئات والمنظمات الدولية التى ارتبطت بالعصبة بهذه الوظيفة، كمنظمة العمل الدولية، والمعهد الدولى للتعاون الثقافى الخ. إلا أن هذه الأنشطة كانت تعتبر أنشطة ثانوية ولم يكن الربط بين هذه المسائل وبين المسائل المتعلقة مباشرة بالسلم والأمن الدوليين قد اكتسبت بعد أرضية صلبة غير أن الفكرة القائلة بارتباط المسائل الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا مباشرا بالمسائل السياسية بدرجة يستحيل معها معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين بمعزل عن بقية القضايا ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى فى العالم، قد ترسخت، وتعمقت أكثر فى الأذهان، من خلال أحداث الحرب

ولذا فقد واكب الدعوة إلى إنشاء الأمم المتحدة كمنظمة سياسية تحل محل العصبة، يكون هدفها الأسمى دعوات مماثلة سواء لإعادة النظر فى المنظمات الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية القائمة أو لإقامة منظمات دولية أخرى تهتم اهتماما مباشرا بتنظيم الاقتصاد العالمى، وعلاج المشكلات الاجتماعية الدولية، وبحيث تصبح منظمة الأمم المتحدة، هى المنظمة الأم، نواة للتنظيم العام والشامل، ومركزا للتنسيق بين نشاط المنظمات الدولية العالمية الأخرى وقد شهدت الفترة من ١٩٤٣-١٩٤٧ أضخم حركة مؤتمرات دولية فى تاريخ العالم، وانعقدت عشرات المؤتمرات الدولية فى بريتون وودز وروما وواشنطن وشيكاجو ومونتريال وسان فرانسيسكو وجنيف ونيويوركالخ أسفرت عن وضع صرح التنظيم الشامل لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الإطار الفكرى: من الواضح أن بناء التنظيم الدولى لعالم ما بعد الحرب، جاء متأثرا بالنظرية الوظيفية التى وضع دافيد ميترانى David Mittrany أسسها فى

دراسة نشرت له عام ١٩٤٣، أى فى نفس الوقت الذى بدأ فيه العمل جديا نحو بناء تنظيم شامل لعالم ما بعد الحرب، تحت عنوان: (A Working peace system) وتركز هذه النظرية على خلفية أيديولوجية إصلاحية، قامت على مجموعة من الافتراضات، مؤداها أن الخلل الاقتصادى والاجتماعى هو السبب للحروب، وأن معالجة هذا الخلل، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، هى المفتاح الرئيسى نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين غير أنه أكد أن هذه المهمة، لا يمكن إنجازها على مستوى الوحدات السياسية (الدول) منفردة، بسبب الطريقة التحكمية التى قسم بها العالم على أساس جغرافى، وليس على أساس المشاكل التى يتعين حلها (الأساس الوظيفى) ومن هنا قناعته بضرورة إعادة النظر فى التنظيم الدولى القائم على كيانات سياسية متباينة ومنفصلة ذات حدود جغرافية متميزة ومتصارعة غير أنه رفض إضاعة الوقت فى محاولات ابتداع حلول خيالية كبرى ومشروعات غير قابلة للتحقيق، مثل مشروعات الحكومة العالمية، أو غيرها من المشروعات الطوبائية واقترح بدلا من ذلك، تحقيق التعاون الدولى، عن طريق الاقتراب الحثيث من المشاكل الدولية التى يتعين معالجتها من خلال منظمات دولية، تقوم على أساس وظيفى ورأى أن بناء التنظيم الدولى على أساس وظيفى يمكن أن يبدأ بمعالجة مسائل فنية محدودة واعتقد أن الخبرة المكتسبة من خلال معالجة هذه المسائل، سوف تؤدى إلى توسيع نطاق التعاون الدولى تدريجيا، وأن ذلك سوف يتم بصورة طبيعية، من خلال ما اسماه بظاهرة النضج أو Ruissellement: فكل مسألة تجر معها المسائل الأخرى المتعلقة بها، إلى أن تتسع أنشطة المنظمات الدولية بحيث تغطى على المستوى الدولى كافة الوظائف التى كانت تقوم بها الدول القومية منفردة، وبالتالى تصبح الحدود القائمة بين الدول، خالية من أى معنى.

ورغم الغموض وبعض الضبابية التى تكتنف نظرية ميترانى هذه، وبصرف النظر عما إذا كان التنظيم الدولى فى عصر الأمم المتحدة قد أتى معبرا عن روحها، من حيث غائيتها أو نهائيتها Finalite، فمما لا شك فيه، أن بصمات فكر ميترانى واضحة، على الأقل بالنسبة للهيكل العام لهذا التنظيم فالنظرة العامة لهذا الهيكل تعطى انطباعا بأن هناك تنظيما عالميا مقسما على أساس وظيفى حيث تقوم كل من المنظمات الدولية المتخصصة، بوظيفة أو مجموعة من الوظائف المعينة فتضطلع منظمة العمل الدولية مثلا، بمجموعة الوظائف الدولية المتعلقة بمشاكل العمالة والعمل والعمال، وتضطلع اليونسكو بمجموعة الوظائف الدولية المتعلقة بالتربية والثقافة والعلوم والإعلام، وتضطلع منظمة الصحة العالمية بمجموعة الوظائف الدولية المتعلقة بالصحة العامة، ويضطلع صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، بمجموعة الوظائف الدولية المتعلقة بنظام الصرف الدولى، والنواحى الاقتصادية والمالية الدولية وهكذا بحيث تتحرك جميع هذه المنظمات الدولية المتخصصة من خلال نسق واحد مركزه الأمم المتحدة، المنظمة الأم، صاحبة الاختصاص العام، وتقوم بتوجيه وتنسيق نشاطات هذه المنظمات جميعها، بواسطة المجلس الاقتصادى والاجتماعى، أحد فروع الأمم المتحدة والذى يخضع مباشرة للجمعية العامة وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مجلس الأمن، بمجموعة الوظائف المتعلقة مباشرة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وحل النزاعات الدولية.

فإذا ما تركنا جانبا مسألة البناء الهيكلى لمنظومة الأمم المتحدة وحاولنا فحص مضمون الوظائف والاختصاصات التى أسندت إلى المنظمات المختلفة، وطبيعة الدور الذى أريد لها، كل فى نطاق تخصصه، أن تقوم به، سوف نجد اختلافا كبيرا بين هذه المنظمات ويترتب على الاختلاف فى طبيعة الوظيفة أو الدور، اختلافا مماثلا فى طريقة اتخاذ القرارات، بما يتلاءم مع خطورة أو فاعلية أو طبيعة القرارات التى يمكن للمنظمة

اتخاذها فبينما يغلب الطابع المعيارى normative على وظائف معظم المنظمات الدولية المكونة لعائلة الأمم المتحدة، نجد أن وظائف بعض هذه المنظمات، وبالتحديد صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للتعمير والتنمية، يغلب عليها الطابع العملى المباشر operationnelle والمنظمات التقنينية لا تعدو فى الواقع، أن تكون مجرد مراكز للتنسيق بين السياسات الوطنية للدول فهى بناء للخطابة، وتحديد المواقف، ومراكز للدراسة والبحوث الأصل فيها أن تصدر توصيات موجهة إلى الدول الأعضاء، قد تأخذ بها الدول أو لا تعيرها أى اهتمام، ولكنها لا تصدر قرارات واجبة التنفيذ، أى ملزمة والقرارات الوحيدة التى يمكن إطلاق هذا الوصف عليها، هى ما يتعلق منها بالسياسات الداخلية للمنظمة، أى المسائل المتعلقة بإنشاء فروع جديدة، أو بالنواحى المالية والإدارية

ولهذا لم تجد الدول الكبرى غضاضة فى قبول مبدأ المساواة وديمقراطية اتخاذ القرارات فى هذا النوع من المنظمات وبهذا المعنى يصعب القول أن هذه المنظمات تحل محل الدول فى مباشرة بعض الوظائف ذات الصبغة الدولية، وتقوم بها نيابة عنها وهنا توجد المفارقة بين النظرية الوظيفية وبين هذا النوع من المنظمات لأن هذه المنظمات، وإن كانت تقوم بوظيفة ما بدليل وجود هذه المنظمات واستمرارها، إلا أن وظيفتها ليست محددة بالقدر الكافى وحتى فى حدود هذه الوظيفة غير المحددة، فإنها لا تتمتع بسلطات تذكر فى مواجهة الدول الأعضاء فيها وهو ما سنشير إليه فيما بعد أما المنظمات الأخرى ذات الطابع العملى، مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للتعمير والتنمية، فهى منظمات ذات وظائف محددة وعملية ومعظم قراراتها هى قرارات محدثة لآثار مباشرة وقابلة للتنفيذ الفورى فحين يتخذ الصندوق أو البنك قرارا بتقديم تسهيلات خاصة فى السحب من الصندوق، أو منح قرض لدولة من الدول، فإن هذا القرار يترجم على الفور إلى واقع مادى ملموس، وتحصل الدولة التى

صدر القرار لصالحها على القرض أو التسهيلات التى نص عليها القرارولهذا السبب، نجد أن ميكانيزم اتخاذ القرار فى هذه المنظمات، هو أبعد ما يكون عن روح الديمقراطية التى أريد للمنظمات الدولية كقاعدة عامة أن تدخلها على الحياة الدولية فنظام التصويت فى هذه المنظمات ذات الطابع الاقتصادى العملى البحث يعكس بشكل مباشر، الثقل النسبى للقوة الاقتصادية الأعضاء، دون الالتزام بقاعدة المساواة فقد أخذ بنظام التصويت الترجيحى system de vote pondere حيث تحسب الأصوات على أساس حصة كل دولة فى رأسمال الصندوق والبنك ولكل دولة ٢٥٠ صوتا مضافا إليها صوت واحد عن كل ١٠٠.٠٠٠ دولار أمريكى من حصتها فى رأس المال وتتحدد حصة كل دولة فى رأس المال، على أساس نصيبها من التجارة العالمية وقد أدى هذا الوضع إلى استحواذ الولايات المتحدة وحدها على ما يقرب من ٢٥% من مجموع الأصوات فى كل من هاتين المنظمتين، كما تسيطر دول رأسمالية غربية هى؛ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا، على ما يقرب من نصف مجموع الأصوات ومن البديهى أمام هذا الوضع أن تكون للدول الرأسمالية المتقدمة مجتمعة أغلبية ساحقة داخل هاتين المنظمتين، وبهذا تمكنت الدول الرأسمالية من السيطرة عليهما تماما ولم يكن للعالم الثالث حضور على المسرح الدولى أو وزن سياسى يذكر فى الفترة التى شهدت بناء أسس التنظيم الدولى المعاصر

فقد كان العالم الثالث، كما نعرفه اليوم، أما غائبا تماما بسبب خضوعه للاستعمار وفقدانه لاستقلاله السياسى، وإما حاضرا حضورا شكليا، ولكنه يتحدث باسم الآخرين، كمعظم دول أمريكا اللاتينية مثلا عقب الحرب مباشرة، وأما ضعيفا لا يكاد صوته يصل إلى مسامع الكبار ولذا، وعلى الرغم من اهتمام التنظيم الدولى بمعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والدولية، فقد جاء تصور المنظمات الدولية للمسائل الاقتصادية وكيفية حلها، بعيدا تماما عن القضايا الأساسية التى تشغل بال العالم الثالث وقد

أكدت دساتير المنظمات الدولية المختلفة هذه الحقيقة، على النحو الذى سنوضحه فيما يلى: الأمم المتحدة: أهتم ميثاق الأمم المتحدة، كما أشرنا، بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية، فافرد لها فصلا خاصا (الفصل العاشر) تحت عنوان التعاون الاقتصادى والاجتماعى الدولى وقد حددت المادة (٥٥) من الميثاق، أهداف الأمم المتحدة فى هذا المجال، على النحو التالى:

رفع مستوى المعيشة، والعمل على تحقيق العمالة الكاملة، وتوفير وسائل التقدم والازدهار الاجتماعى.

إيجاد الحلول للمشاكل الدولية فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والصحة العامة ما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولى فى أمور الثقافة والتعليم.

احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز، يستند إلى الجنس أو اللغة أو الدين وفى نفس الوقت، خصص الميثاق أحد فروع الأمم المتحدة الرئيسية، وهو المجلس الاقتصادى والاجتماعى، للعمل على تحقيق تلك الأهداف، وأفرد له فصلا خاصا، وهو الفصل العاشر، ورد فيه تحديد لكيفية تشكيله ووظائفه وسلطاته الخ .

والواقع أن تصور الأمم المتحدة كان يقوم على أساس إسناد الوظائف الاقتصادية والاجتماعية إلى المنظمات الدولية المتخصصة وجعل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى، مركزا للتنسيق بين نشاطاتها، كى يضمن أن تعمل على تحقيق الأهداف العامة التى رسمها الميثاق أما الاختصاصات الأصلية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى جانب وظيفته التنسيقية، فقد كانت اختصاصات ذات طابع عام، مثل القيام بما يراه من أبحاث ودراسات فى تلك الميادين، والدعوة إلى عقد مؤتمرات دولية الخ ويلاحظ أن أهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل

الاقتصادية والاجتماعية، قد صيغت بشكل عام، وبأسلوب يغلب عليه الطابع الإنشائى، دون تحديد دقيق للمشاكل الدولية التى يتعين حلها، ودون أن يتضمن مقترحات أو وسائل لعلاجها

وقد صيغت دساتير المنظمات الدولية المتخصصة ذات الطابع التقنينى، بنفس الطريقة تقريبا أى بطريقة عامة لا تنطوى على أى تحديد دقيق للمشاكل الدولية وطرق علاجها بطريقة تتضح معها التزامات الدول وواجباتها العملية، لتحقيق الأهداف العامة التى وردت فى تلك الدساتير وهكذا فلم تتحدث مواثيق الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى صراحة عن مشاكل التخلف فى الدول الفقيرة، باعتبارها إحدى المشاكل التى يتعين على الجماعة الدولية العمل على حلها وبالتالى فلم تتحدث عن واجبات الدول الغنية أو التزاماتها تجاه هذه المشاكل بشكل محدد كان العالم مشغولا بأوروبا التى دمرتها الصراعات، وكان يفكر فى كيفية إعادة بنائها على أسس جديدة، فلم يلتفت إلى المشاكل الخاصة لعالم كان لا يزال فى مرحلة المخاض غير أن الصياغة العامة التى تميزت بها دساتير المنظمات الدولية، لم تكن عيبا خطيرا أو مشكلة يصعب التغلب عليها، إذ من الطبيعى أن تصاغ هذه الدساتير فى عبارات عامة تتسم بالمرونة، وعلى الدول أن تكتشف من خلال المناقشة والحوار، الذى تقدم المنظمات الدولية، إطاره المؤسسى، وماهية المشاكل التى يتعين علاجها، وأن تبحث معا أفضل الوسائل للتغلب عليها، وفقا للظروف الدولية السائدة ولذا فإن تفسير هذه النصوص العامة، قد خضع إلى علاقات القوى داخل هذه المنظمات، على النحو الذى سنوضحه فيما بعد صندوق النقد الدولى: لم يكن لصندوق النقد الدولى أية اهتمامات خاصة بقضايا التنمية فى الدول المتخلفة فقد قصد من إنشاء صندوق النقد الدولى، وضع أسس جديدة يرتكز عليها نظام النقد الدولى، تقوم على تثبيت سعر الصرف، والحيلولة دون لجوء الدول إلى سياسة تخفيض عملاتها الوطنية، كوسيلة من وسائل تنشيط صادرتها،

وتقليل وارداتها، وهى السياسة التى نتج عنها ما يعرف بحرب سعر الصرف، بسبب المنافسة التجارية التى أدت فى النهاية إلى كساد التجارة العالمية فى فترة ما بين الحربين ولم يكن الصندوق يسمح للدول الأعضاء، باللجوء إلى إجراء تخفيض كبير فى عملاتها الوطنية، إلا تحت ظروف خاصة وبعد موافقة الصندوق كذلك هدف الصندوق فضلا عن هذا إلى إزالة كافة العقبات، التى تعترض حرية انتقال رؤوس الأموال، عن طريق إزالة القيود وعلى حرية المعاملات والتحولات الرأسمالية وواضح من هذه الأسس والأهداف أن الصندوق كان يعمل فى إطار القوانين الاقتصادية والرأسمالية، ومن خلالها يحاول تدعيم النظام الرأسمالى بأسره ولذلك فلم تنضم الدول الاشتراكية إليه ولتمكين الدول الأعضاء تنفيذ السياسة التى هدف إليها الصندوق، تم وضع نظام للسحب من الصندوق تستطيع بمقتضاه الدول التى تواجه عجزا، فى ميزان مدفوعاتها، أن تقايض عملاتها الوطنية، بعملات الدول الأخرى التى تحتاجها وفقا لنظام وشروط خاصة لا داعى للخوض فى تفاصيلها

على أن ما يعنينا هنا هو أن نظام السحب هذا، قد صمم لمواجهة العجز الطارئ فى ميزان المدفوعات ولتمكين الدول التى تواجه هذا العجز، من تصحيح الخلل الذى طرأ على مسار اقتصادها، دون أن تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها تخفيضا كبيرا، أو أن تلجأ إلى فرض قيود على العملات الرأسمالية وكان يتعين عليها إعادة ما سحبته من الصندوق، فى خلال فترة تتراوح بين ٣-٥ سنوات ومن الواضح أن هذا النظام، لم يصمم خصيصا لمواجهة مشاكل الدول المتخلفة، بل يمكن القول أن هذا النظام، لا يلائمها على الإطلاق فعجز ميزان المدفوعات فى الدول النامية، أو معظمها يمثل خللا هيكليا فى اقتصادياتها، وليس خللا طارئا فالدول المتخلفة وخصوصا تلك التى تقوم بتنفيذ خطط طموحة للتنمية، وتقوم باستيراد كميات كبيرة من معدات ومستلزمات الإنتاج اللازمة للنهوض بقطاعاتها الإنتاجية وفى الوقت نفسه، فقد لا تستطيع الضغط من

وارداتها لأسباب اجتماعية أو سياسية، بما يكفى لمواجهة الزيادة فى الواردات ولذا فمن المحتم أن يظهر عجز فى ميزان المدفوعات، قد يستمر لفترة طويلة، ولا يمكن مواجهته إلا بتسهيلات طويلة الأجل ، وهو ما لا يقدم عليه الصندوق وفى ذات الوقت، فإن قدرة الدول النامية على السحب، فى مقابل عملاتها الوطنية، محكومة بحصتها فى رأس المال، وحرية السحب هذه ليست أتوماتيكية، إلا فى حدود ٢٥% من حصتها فى رأس المال (وهى الحصة التى كانت تعرف قبل تعديل نظام الصندوق بالحصة الذهبية or (trancher وتخضع حرية السحب فيما تجاوز ذلك لشروط معينة تتمثل فى إجراءات يتعين على الدول اتخاذها لتصحيح مسار اقتصادها وأحيانا قد تكون هذه الشروط قاسية، بصرف النظر عن مدى جدواها ومدى فاعليتها من الناحية الاقتصادية الفنية، وغير مقبولة سياسيا، بسبب عدم تفهمها فى العادة للأوضاع الاجتماعية الداخلية، وفرض هذه الشروط على أساس من الميكانيكية الاقتصادية فإذا ما ربطنا بين هذه النقطة، وبين طريقة اتخاذ القرارات فى الصندوق، وهيمنة الدول الرأسمالية عليه، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، أمكن أن نتصور طبيعة الصعوبات التى واجهت، ولا زالت تواجه الدول النامية فى تعاملها مع الصندوق وليس خافيا على أحد، أن صندوق النقد الدولى، يدار بعقلية رأسمالية بحتة، وتسيطر الولايات المتحدة على أجهزته الإدارية، كما أنه يعمل فى ظل الاستراتيجية الأمريكية ولذلك فليس من الغريب أن تبدو بعض الإجراءات التى يقترحها موظفو الصندوق أحيانا لتصحيح المسار الاقتصادى، غريبة تماما عن الواقع الاجتماعى فى الدول النامية وقد يكون من المفيد هنا، أن نشير إلى موقف الصندوق من قضية دعم السلع الأساسية فى مصر

فقد كان من رأى الصندوق، أن تقوم مصر بإلغاء الدعم على هذه السلع، على اعتبار أن هذا الدعم إجراء غير اقتصادى، وأنه من الأفضل عدم التدخل، المباشر أو غير المباشر، فى تحديد الأسعار وتركها لقوى السوق التى ستتكفل وحدها بتصحيح المسار الاقتصادى لمصر، ومن المعروف أن محاولة الأخذ بنصائح الصندوق، قد جرت على مصر بعض المتاعب الاجتماعية علاوة على ذلك، فإن نظام النقد الدولى، كما وضعه الصندوق ارتكز على الدولار الأمريكى، وكان هو العملة الوحيدة التى ربطت بسعر ثابت بالذهب فاستخدم الدولار مثل الذهب تماما كاحتياطى نقدى، وتمكنت الولايات المتحدة بذلك من إحكام السيطرة على النظام الاقتصادى العالمى، وتأثرت اقتصاديات جميع الدول الأعضاء فى الصندوق بالسياسات الاقتصادية الأمريكية ولم يكن فى هذا كل ما يلائم قضايا التنمية فى العلم الثالث بصفة خاصة البنك الدولى للتعمير والتنمية BIRD لم يكن موقف البنك، الذى تم إنشاؤه مع الصندوق فى وقت واحد، من قضية التنمية فى دول العالم الثالث، بأحسن حال، أو أكثر تفهما والبنك الدولى للتعمير والتنمية، هو فى الواقع بنك مثل سائر البنوك، ولكنه بنك فى شكل منظمة دولية فالدول هى التى تزوده برأسماله الاجتماعى، وهى التى تشرف على إدارته ويلعب البنك دور الوسيط بين الحائزين على رأس المال، والراغبين فى استخدامه، ويقوم بالعمليات العادية للبنوك من إقراض واقتراض فى سوق المال ورغم أن إحدى وظائف البنك الأساسية، كما يستدل على ذلك من عنوان البنك نفسه، كما حددتها المادة الأولى من دستوره، وهى العمل على تحقيق التنمية فى الدول الأعضاء، عن طريق تسهيل حصولها على الاستثمارات اللازمة لتمويل المشروعات الإنتاجية، فإن البنك لم يوجه أهمية خاصة للدول المتخلفة ولم يتقدم لها بأية معاملة تفصيلية بل كان اهتمام البنك أساسا بالدول الأوروبية التى دمرتها الحرب العالمية الثانية كذلك فإن طريقة عمل البنك، لم تسهل من تعامل الدول النامية معه، إذ يتحرك البنك طبقا لقوانين

السوق وأسعار الفائدة فى سوق المال ويهدف البنك إلى تشجيع وتسهيل الاستثمارات الخاصة فى المجالات الإنتاجية، ويقوم بتقديم ضمانات لها إذا لزم الأمر، فإذا لم يكن رأس المال الخاص متاحا فى سوق المال فقد يقوم هو بالإقراض مباشرة وحده أو بالاشتراك مع بنوك خاصة ويعتمد البنك على وضعه الخاص وسمعته القوية فى الاقتراض بأسعار فائدة معقولة، ثم يقوم بإعداد الإقراض للمشروعات الإنتاجية ويتقاضى البنك على المبالغ التى يقرضها أسعار فائدة تكاد تماثل الأسعار السائدة فى السوق أو أقل قليلا جدا وقد حرص البنك على عدم الإقراض إلا للمشروعات الإنتاجية التى يضمن أن تدر عائدا سريعا، لكى يضمن استعادته المبالغ التى أقرضها وفوائدها

وفى هذا الإطار، لم يكن البنك سندا كبيرا للتنمية فى الدول النامية فمن المعروف أن نوعية الاستثمارات التى تحتاجها هذه الدول هى استثمارات طويلة المدى، لأنها توجه لبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد القومى من طرق وموانئ وسكك حديدية، أو لاستصلاح الأراضى أو غيرها من المشروعات، وهى فى معظمها مشروعات لا تدر عائدا إلا على المدى الطويل ولم يكن البنك، مثل الصندوق منظمة دولية ديمقراطية كما سبق أن أوضحنا، وسيطرت عليه مجموعة الدول الرأسمالية، وبالذات الولايات المتحدة، التى تسهم بالجانب الأعظم من رأسمال البنك وسيطرت الولايات المتحدة على إداراته، وخضع تماما لإشراف وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، واستخدام البنك كأداة دولية للتمكين للشركات الأمريكية فى دول العالم، كما استخدم كأداة ضغط سياسية فى يد الخارجية الأمريكية ولم يستطع البنك أن يتحرك حركة مستقلة، وارتبطت حركته دائما بسياسات الدول الرأسمالية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ونماذج ذلك عديدة جدا، خصوصا فى دول أمريكا اللاتينية

ولكننا لن نحتاج للتدليل على ذلك، إلى أن نذهب بعيدا، لأن موقف البنك الدولى من تمويل السد العالى، يكفى تماما للتدليل على هذا فرغم تحمس رئيس مجلس إدارة البنك، يوجين بلاك، وهو أمريكى الجنسية، لمشروع السد العالى حسب تعبيره نفسه   لقد تحمست لمشروع السد العالى كمشروع فى حد ذاته، ولم أجده تجسيدا لآمال مصر فى التنمية فحسب، ولكنى رأيت فيه أيضا تجسيدا لمقدرة البنك الدولى أمام دول العالم الثالث . ووافق على الإسهام فى تمويل المشروع الذى قدرت تكاليفه المبدئية ب ٤٠٠ مليون دولار، إلا أنه علق موافقته النهائية، على شرط هام جدا، وهو أن تسهم الولايات المتحدة وبريطانيا بتمويل التكاليف كذلك فإن الشروط الاقتصادية التى فرضها البنك الدولى، لكى يقبل تمويل نصف تكاليف المشروع، كانت فى حد ذاتها قاسية؛ سعر فائدة ٥,٥% وهو السعر السائد فى السوق آنذاك، حق الإشراف على ديون مصر الخارجية الخ ورغم قبول مصر هذه الشروط، فقد حاولت الولايات المتحدة استخدام عرضها بالمساعدة فى التمويل، للضغط السياسى على مصر وإجبارها على تجميد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى (بعد أن كانت قد أتمت صفقة السلاح معه عن طريق تشيكوسلوفاكيا) وعقد صلح مع إسرائيل . وعندما تأزمت العلاقات المصرية الأمريكية، وانتهت بسحب أمريكا وانتهت بسحب أمريكا عرضها لتمويل السد العالى، تراجع البنك الدولى أيضا ولم يحاول أن يبحث عن مصادر أخرى تشاركه فى التمويل وفى هذا كله وغير ذلك من التفاصيل ما يتم عن سياسة البنك تسير فى نسق واحد مع السياسة الأمريكية

وفى عام ١٩٥٤ اتخذت الأمم المتحدة قرارا بإنشاء هيئة التمويل الدولية Financiere international Societe وقامت هذه الهيئة بالفعل فى ٢٤ يوليو ١٩٥٦ كهيئة مستقلة شكلا، ولكنها وثيقة الصلة من نواح كثيرة بالبنك، وتعمل فى إطاره، وتحت إشرافه وقد قصد فى من إنشاء هذه الهيئة تشجيع إنشاء الشركات الخاصة فى الدول الأعضاء، خصوصا فى الدول النامية، إذ أن عمليات البنك كانت قاصرة على إقراض الحكومات أو المشروعات التى تضمنها الحكومة، ونادرا ما كان يقرض الشركات الخاصة مباشرة دون اشتراط ضمان الحكومة وقد أبدت الهيئة اهتماما بالدول النامية، أكبر من اهتمام البنك الدولى، ولكن نشاطها اقتصر على مساعدة القطاع الخاص، فلم تقدم الهيئة قروضها إلا للشركات الخاصة، وأحيانا للشركات المختلطة، ولكن بصفة استثنائية ويتضح من هذه الحقائق، أن عمليات المنظمات الدولية فى القطاعات المالية قد حكمتها أساسا الفلسفة الاقتصادية الليبرالية، ووجهت نشاطاتها لتمكين الاقتصاد الحر وتدعيمه فى الدول النامية المنظمات الدولية والتجارة الدولية: شملت محاولات التنظيم الدولى لعالم ما بعد الحرب الثانية، إقامة منظمة عالمية خاصة بالتجارة الدولية وتزعمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة إلى إقامة هذه المنظمة وبالفعل أسفر مؤتمر هافانا عن توقيع ميثاق عرف باسم ميثاق هافانا، الذى حدد المبادئ العامة التى يتعين أن تهتدى بها الدول فى سياساتها التجارية، كما نص فى فصله السابع، على إنشاء منظمة دولية للتجارة بيد أن الدول لم تصدق على هذه الاتفاقية، وبالتالى فلم تظهر المنظمة الدولية للتجارة إلى حيز الوجود ورغم فشل قيام هذه المنظمة، إلا أن عددا من بين الدول التى وقعت ميثاق هافانا، اجتمعت مرة أخرى فى جنيف فى نهاية عام ١٩٤٧ وأقرت ما سمى بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة general Agreement on Terrifs and (GAT) trade ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من يناير عام ١٩٤٨ ولم تكن

نصوص هذه الاتفاقية جديدة تماما، لأنها كانت فى معظمها عبارة عن الفصل الرابع، وجزء من الفصل الثالث من ميثاق هافانا ولم تكن الجات حتى عام ١٩٥٥ منظمة دولية بالمعنى القانونى لهذا الاصطلاح، بل كانت مجرد إطار قانونى يحتوى على مبادئ خاصة بقواعد التعامل التجارى الدولى، ولتسهيل إبرام اتفاقيات ثنائية بين الدول الموقعة عليها، فى إطار ما تم الاتفاق عليه من مبادئ وفى إطار هذه الاتفاقية، كانت الدول الموقعة تقوم بعقد مؤتمرات دورية لبحث مشاكل التعريفة الجمركية والقيود الكمية ولكنها بدأت منذ عام ١٩٥٥ تشكل سكرتارية دائمة، وتنحو نحو أقرب إلى شكل المنظمة الدولية.

وقد هدفت منظمة الجات، إلى تنشيط التجارة الدولية، مرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر، ومطالبة بإلغاء القيود الكمية التى أدانتها إدانة صريحة، وباستمرار التفاوض من أجل خفض الرسوم والحواجز الجمركية وأساس التعامل بين دول الجات هو المساواة التامة بين الدول، دون أى تمييز، فقد كان من أهم مبادئها، مبدأ عدم التمييز وتعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية على جميع الدول الأعضاء وكان معنى هذا فى الواقع معامل المنتجات الأجنبية بطريقة مماثلة للمنتجات الوطنية وأدان الاتفاق القيود الكمية (نظام الحصص) ولم يبحه إلا فى حالات الضرورة القصوى التى تقتضيها حماية المنتجات الوطنيةولم يكن فى هذه المبادئ ما يثير اهتمام الدول المتخلفة على الإطلاق، لأنها صممت أصلا لمصلحة الدول القوية تجاريا، إذ أن إلغاء القيود على التجارة الدولية، أو العمل فى هذا الاتجاه، يعنى ببساطة أن تكتسح الدول القوية والمتقدمة اقتصاديا، أسواق الدول الضعيفة، وتجعل إمكانية قيام صناعة وطنية قوية عملية مستحيلة ومن الأمور ذات المغزى، أن الدول الأوروبية نفسها والتى خرجت اقتصادياتها بعد الحرب ضعيفة ومنهكة، ولم تكن متحمسة لهذا الاتفاق، واستمرت تحتفظ بحقها فى استخدام شرط الحماية لفترات طويلة،

وإلى أن استعادت اقتصادياتها حيويتها ونشاطها ولهذا فإن الدول التى وقعت على تلك الاتفاقية، لم يزد على ٢٠ دولة، وتزايد عدد الدول المنضمة إليها ببطء شديد (٣٨ دولة حتى عام ١٩٦٠) خلاصة البحث الأول: يتضح من خلال هذا العرض السريع لموقف التنظيم الدولى عقب الحرب العالمية الثانية من قضايا ومشكلات التنمية فى دول العالم الثالث، ما يلى:

أولا: أن هذه القضايا كانت غائبة تماما عن اهتمامات المنظمات الدولية ولم تبد أى منها اهتماما أو معاملة خاصة لهذه الدول، لتمكينها من النهوض باقتصادياتها وتنمية مواردها

ثانيا: أنه فى الوقت الذى غلب على معظم أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها، طابع العمومية، فإن المنظمات التى مارست نشاطا عمليا أو ميدانيا فى الدول الأعضاء، ركزت نشاطها واهتمامها أولا على عملية إعادة بناء ما خربته الحرب وكانت الدول الأوروبية هى المستفيد الأول من هذا النشاط.

ثالثا: أن المنظمات ذات الطابع الاقتصادى البحت، مارست عملها فى إطار الأيديولوجية الرأسمالية، كما سيطرت الدول الرأسمالية نفسها على ميكانيزم اتخاذ القرار فيها، وكان غياب الدول الاشتراكية عن هذه المنظمات، من شأنه ترك المجال مفتوحا أمام الدول الرأسمالية لاستخدام هذه المنظمات، من شأنه ترك المجال مفتوحا أمام الدول الرأسمالية لاستخدام هذه المنظمات كأدوات دولية لتحقيق أهدافها الوطنية

وهكذا فإن المنظمات الدولية لعبت دورا لمصلحة العالم الغربى بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية الستينات ويؤكد بعض الدارسين، على أن الدور الذى لعبته المنظمات الدولية طوال الخمسة عشر عاما الأولى، كان أساسا هو تسهيل التوسع الإمبريالى الأمريكى ويذهبون إلى القول بأن المنظمات الدولية لم تكن، سياسيا، أكثر من امتداد للخارجية الأمريكية، واقتصاديا فإن أنشطة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات، قد استخدمت أساسا لتمكين الشركات متعددة الجنسية من تدعيم مواقعها.

تطور الدور: لم يكن غياب اهتمام المنظمات الدولية بقضية التخلف فى دول العالم الثالث، راجعا إلى عدم وجود المشكلة وجودا ماديا ملموسا أو فقدان الوعى بها فمنذ المؤتمرات التأسيسية لهذه المنظمات، ارتفعت أصوات بعض الدول الصغيرة مطالبة أن توجه المنظمات الدولية قدرا من نشاطها لحل مشكلات التخلف لكن هذه الأصوات كانت خافتة، ولم تسمح علاقات القوى فى ذلك الوقت لهذه المطالب بأن تثمر كان العالم الثالث، كما نعرفه الآن، فى معظمه حبيس الجدار الاستعمارى، ومعزولا عن العلاقات الدولية ولم تكن الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتى أساسا) تؤمن بجدوى اهتمام المنظمات الدولية بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية أو إمكانية أن تقوم بدور أساسى فى هذا المجال، فى ظل عام متصارع أيديولوجيا، تحكمه فلسفات مختلفة حول قضية التنمية وإذا كان الاتحاد السوفيتى قد وافق على أن تصبح تلك القضايا محل نقاش الأمم المتحدة فقد رفض الانضمام إلى المنظمات الدولية الاقتصادية التى سيطر عليها فكر الاقتصاد الحر، كما سبق أن أشرنا قد بدأ هذا الوضع يتغير تدريجيا تحت ضغط عاملين: العامل الأول: حصول الدول المستعمرة تدريجيا على استقلالها وانضمامها إلى المنظمات الدولية مغيرة بذلك هيكل علاقات القوى العددية داخل المنظمات الدولية.

أهمية الوعي السياسي وعلاقته بالتبعية الاقتصادية؛ تزايد الوعى بعلاقات التبعية الاقتصادية، باعتبارها عائقا أمام إمكانية أية تنمية حقيقية فى دول العالم الثالث وقد أدى هذا إلى ابتعاد الدول الصغيرة حتى ما كان منها مرتبطا سياسيا بمواقف الدول الكبرى، وأصبحت لهذه الدول مواقف متميزة تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية وقد انعكس هذا بدوره، على علاقات القوى العددية داخل المنظمات الدولية التى أصبحت دول العالم الثالث تشكل فيها أغلبية ساحقة كما أدى فى نفس الوقت، إلى تسهيل بلورة مطالب الدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة وقادت حركة عدم الانحياز التى وضع أسسها نهرو وتيتو وعبد الناصر، مطالب الاستقلال السياسى، فى مواجهة الدول الاستعمارية ولم يكن موقف عدم الانحياز فى الواقع، موقفا أخلاقيا يعنى عدم التحيز شرقا أو غربا

ولكنه كان أيضا موقفا مصلحيا فرضته الظروف الخاصة بالدول المستقلة حديثا، على اعتبار أن من شأنه تهيئة أفضل الظروف الدولية للتنمية فى الدول المستقلة حديثا وكان مطلب التنمية والنهوض من كبوة التخلف، هو أسمي الأهداف جميعا وكان من طبيعة الأمور، أن تتجه حركة عدم الانحياز نحو الراديكالية، فقد اكتشفت أن الاستقلال السياسة يبقى بلا مضمون إذا ظلت علاقات التبعية الاقتصادية القديمة على حالها ولذلك اتجهت هذه الدول، إلى محاولة السيطرة على مواردها الطبيعية، وانتزاعها من براثن الشركات الأجنبية لتوجيهها إلى التنمية واختلطت معارك الاستقلال السياسى، بمعارك الاستقلال الاقتصادى وكان تأميم مصدق للبترول الإيرانى فى بداية الخمسينات، أحد العلامات البارزة على هذا الطريق، ولكن فشل مصدق نتيجة للتحالف الأمريكى البريطانى، وتآمر المخابرات المركزية ضد مصدق كان نكسة على هذا الطريق بيد أن نجاح عبد الناصر فى تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ فجر من جديد، قدرات العالم الثالث وآماله فى السيطرة على موارده الطبيعية، كخطوة أساسية لتوجيه هذه الموارد نحو التنمية واكتسب حركة عدم الانحياز التى بدأت كحركة سياسية، مضمونا

اقتصاديا واعيا، فى نفس الوقت الذى بدأت تكتسب فيه أنصارا جدد عاما بعد عام كان عدد الدول المشاركة فى مؤتمر بلجراد عام ١٩٦١: ٢٥ دولة، أصبح ٤٧ دولة فى مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤، ٥٣ دولة فى مؤتمر موزاكا عام ١٩٧٠ ثم ٧٥ دولة فى مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ ثم ٨٢ دولة فى مؤتمر كولومبو عام ١٩٧٦) وقد قادت حركة عدم الانحياز مطالب العالم الثالث وأمدتها بمضمونها الأيديولوجى والفكرى صحيح أن التجمع الاقتصادى لدول العالم ممثلا فى مجموعة ال٧٧، يضم عددا أكبر من عدد عدم الانحياز، ولكن قيادة تجمع العالم الثالث، تجد أصولها الفكرية والسياسية فى تجمع عدم الانحياز وكان من الطبيعى أن ينعكس هذا التحول العظيم على دور الأم المتحدة، وموقفها فى قضايا التنمية وقد مر تطور هذا الدور بمراحل متداخلة فقد بدأ هذا التحول بالمطالبة بأن يكون للمنظمات الدولية دور مباشر فى مشروعات التنمية فى الدول النامية من خلال تقديم المساعدة الفنية لها، ثم انتقلت هذه المطالب، إلى نطاق العلاقات التجارية الدولية، لتعديل شروط التبادل الدولى، بشكل يحقق عدالة أكبر فى نظام تقسيم العمل الدولى، بشكل يحقق عدالة أكبر فى نظام تقسيم العمل الدولى، وأخيرا تبلورت جميع هذه المطالب، بفعل تراكم المشاكل وأزمات التنمية المستمرة فى دول العالم الثالث، نحو صياغة مجموعة متكاملة من الاقتراحات الهادفة إلى تغيير النظام الاقتصادى القائم، على أن يحل محله نظام اقتصادى جديد، ينهى علاقات السيطرة والتبعية، ويهيئ لدول العالم الثالث، ظروفا أفضل للتنمية المعونة الفنية L,Assistance Technique تركزت مطالب الدول النامية فى البداية، على ضرورة ألا تقتصر أنشطة المنظمات الدولية على مجرد التنسيق بين السياسات الوطنية للدول أو الاكتفاء بمجرد مناقشة القضايا وإصدار توصيات

وقالت بأن على المنظمات الدولية إلى جانب ذلك، أن تضطلع بدور ملموس لدفع عجلة التنمية فى الدول المتخلفة، عن طريق الإسهام مباشرة فى مشروعات التنمية فى هذه الدولة وكان الأساس الذى استندت عليه الدول فى هذه المطالب، هو اعتبار أن الهوة التى تفصل العالم الغنى عن العالم الفقير والاتساع المستمر لهذه الهوة، يشكل فى حد ذاته خطر على السلم والأمن الدوليين وفى الوقت نفسه، فإن من بين أهداف الأمم المتحدة، العمل على رفع مستوى المعيشة، وهو ما تحتاج إليه الدول النامية أكثر من غيرها، وبشكل عاجل وملح ولما كانت مظاهر التخلف فى الدول النامية، هى مظاهر عامة تشمل جميع أوجه النشاط الإنسانى، فقد طالبت الدول النامية، أن توجه جميع المنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة، كل فى نطاق تخصصها، جزءا من نشاطها ومواردها للقضاء على تلك المظاهر فعلى اليونسكو مثلا، أن تسهم فى بناء المدارس والجامعات وتدريب الفنيين وعلى منظمة الصحة العالمية، أن تسهم فى القضاء على الأمراض المتوطنة، والارتفاع بمستوى الخدمة الصحية وهكذا والواقع أن المطالب الخاصة بالمعونة الفنية، وجدت طريقها فى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، فور قيام هذه المنظمات فبعد أن لاحظت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن أعضاء المنظمة ليسوا على نفس الدرجة من التطور، طالبت المجلس الاقتصادى والاجتماعى، بوضع برنامج للمعونة الفنية، وقد قام المجلس فعلا بوضع برنامج للمعونة الفنية، هدف إلى إمداد من يرغب من الدول الأعضاء بمستشارين وخبراء فى النواحى الفنية، وتقديم بعض المنح التدريبية، لكن سرعان ما اتضحت ضآلة هذا البرنامج، إلى جانب الاحتياجات الضخمة للدول النامية من ثم طالب هذه الدول بتطويره ويبدو أن الولايات المتحدة، واجهت انتقادات مرة من جانب الدول الصغيرة بسبب مشروع مارشال الذى قدمت الولايات المتحدة من خلاله مساعدات لأوربا بطريقة مباشرة، وخارج إطار الأمم المتحدة، بلغت ٢٧ مليار دولار فى الوقت الذى كانت هذه الدول تعانى من مشاكل تفوق كثيرا مشاكل أوربا

وربما كان هذا هو السبب الذى حث ترومان على توجيه رسالة إلى الكونجرس الأمريكى فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ لكى تقوم الولايات المتحدة والدول الأخرى بحشد مواردها الفنية فى مشروع مشترك للتعاون بين جميع الأمم من خلال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة (١٦) وقد هدفت الولايات المتحدة بهذا إلى التخفيف من حدة هذه الانتقادات، فى نفس الوقت الذى يمكن أن تستخدم فيه هذه المعونة لمضاعفة تأثيرها ونفوذها فى الجمعية العامة وطالب المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ٤ مارس ١٩٤٩، بناء على اقتراح من الممثل الأمريكى، إعداد مشروع متكامل لتوسع نطاق المعونة الفنية، أسفر عن إنشاء جهاز أطلق عليه البرنامج الموسع للمعونة الفنية لا يمول عن طريق الميزانية العادية، وإنما من خلال التبرعات الاختيارية التى تضعها الدول تحت تصرفه

وقد بلغت جملة هذه التبرعات فى بداية البرنامج ٢٠ مليون دولار، ارتفعت عام ١٩٦٤ إلى ٥٠ مليون دولار ويقوم مكتب المعونة الفنية الذى يدير البرنامج، باقتراح نسب توزيع الموارد المالية على المنظمات المتخصصة وبعد ذلك تعتمدها الجمعية العامة، ويتم تقديم المساعدات الفنية إلى الدول الأعضاء، من خلال المنظمات المتخصصة حسب احتياجات الدول، وفى ضوء الموارد المتاحة وأمام ضخامة احتياجات الدول النامية وتزايد عددها داخل الأمم المتحدة، لم يتمكن هذا البرنامج سوى من تقديم معونة محدودة جدا، تبعثرت وتشتتت لتمويل مشروعات صغيرة تافهة وزاد ضغط الدول النامية التى طالبت بالمشاركة فى مشروعات أكثر اتساعا وشمولا وكللت مساعيها بالنجاح، حين تقرر إنشاء ما يسمى بالصندوق الخاص Fonds Special الذى بدأ نشاطه عام ١٩٥٩ وبلغت جملة التبرعات التى قدمت له هذا العام ٥٩ مليون دولار، وصلت عام ١٩٦٤ إلى حوالى ٨٥ مليون دولار لكن قيام الصندوق إلى جانب البرنامج الموسع، أدى إلى تضارب الجهود التى تقوم بها الأمم المتحدة فى ميدان التنمية وأسفرت محاولات الترشيد عام ١٩٦٥ عن دمج

الهيئتين فى برنامج موحد، أطلق عليه برنامج الأمم المتحدة للتنمية Pnui ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أضخم برنامج للمعونة الفنية فى إطار منظومة الأمم المتحدة كلها ويعتبر البرنامج فرعا مستقلا من فروع الأمم المتحدة الثانوية ويدير البرنامج مجلس إدارة عبارة عن لجنة حكومية تختار من بين مندوبى الدول فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتبلغ عدد مقاعد هذا المجلس ٤٨ مقعدا، يخص الدول النامية منها ٢٧ مقعدا (١١ للدول الأفريقية ٤ للدول الأسيوية، ٧ لدول أمريكا اللاتينية) ويخص الدول المتقدمة ٢١ مقعدا (١٧ للدول الرأسمالية، ٤ للدول الاشتراكية) (١٧) وللبرامج سكرتارية خاصة، هى جزء من سكرتارية الأمم المتحدة وعلى رأس هذه السكرتارية مدير تنفيذى مسئول أمام مجلس الإدارة وتتبع البرنامج مكاتب خارجية فى الدول التى يبلغ نشاط البرنامج فيها، حدا يتطلب معه إنشاء مثل هذه المكاتب تدير هذه المكاتب مجموعة من الموظفين الدوليين والمحليين، يرأسها موظف دولى يلقب بالمثل المقيم، تتبع سكرتارية البرنامج ويعمل الممثل المقيم كحلقة وصل بين الدول المستفيدة وبين إدارة البرنامج، ويقوم بالتنسيق بين أنشطة الخبراء الذين توفدهم المنظمات المتخصصة لحساب البرنامج، كما يقوم بمساعدة السلطات المحلية، على صياغة المشروعات التى تتقدم بها لإدارة البرنامج طلبا للإسهام فى تمويلها وقد طور هذا البرنامج كثيرا من أسلوب أدائه، خصوصا بعد الدراسة التى قدمها جاكسون، بناء على طلب مدير البرنامج، لفحص كافة أنشطة الأمم المتحدة فى مجالات التنمية (١٨)

وكان أهم ما اقترحته هذه الدراسة القيمة، ربط مشروعات البرنامج بخطط التنمية فى الدول المستفيدة وطلب البرنامج من هذه الدول، أن تكون المشروعات التى تتقدم بها للبرنامج للإسهام فى تمويلها، جزءا من الخطة الاقتصادية العامة للدولة وحدد البرنامج فترات زمنية تغطى كل

منها ٥ سنوات، تتقدم الدول فى بدايتها بالمشروعات التى تأمل فى إسهام البرنامج فيها، إلى برنامج فيها، إلى برنامج للنظر فيها واعتماد الميزانية اللازمة لها، وهكذا أصبح البرنامج محاولة للتخطيط الاقتصادى على المستوى الدولى، وبذلت بعض الجهود لتدعيم مركزية البرنامج لأحكام عملية التنسيق بين أوجه النشاط المختلفة، كما تم تفويض الممثل المقيم، سلطة البت فى المشروعات التى لا تتجاوز إسهام البرنامج فيها ١٠٠,٠٠٠ دولار تخفيفا للأعباء البيروقراطية وقد أريد لهذا البرنامج أن يكون أداة دعم دولية هامة لخطط التنمية فى الدول النامية، بل وربما أدى المنهج التخطيطى الذى أدخله البرنامج، إلى حث بعض الدول التى لم تكن لديها خطط اقتصادية، على الاهتمام بموضوع التخطيط، كى تحظى بمساعدة البرنامج ولا يتدخل البرنامج فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، ولا فى تحديد أولويات خططها الاقتصادية، فإن هذا من اختصاص الدول وحدها ولكن إدارة البرنامج تبحث المشروعات المقدمة من الدول فى ضوء المعايير والقواعد العامة التى يحددها مجلس الإدارة وقد يساعد الممثل المقيم فى صياغة ووضع خطط هذه المشروعات، إذا طلبت منه الدولة المستفيدة ذلك ويهدف البرنامج إلى حث الدول على الاستثمار من أجل التنمية ولذلك فلا يمول البرنامج أى مشروع بالكامل وعلى الدول المستفيدة أن ترصد اعتمادات محلية أو مقابلا محليا للمعونة المقدمة من البرنامج (عادة ما تكون الأراضى والمبانى والمنشآت الإدارية والصيانة الخ) وتتراوح نسبة الاعتمادات المحلية إلى نسبة الاعتمادات الإجمالية للمشروع من ٣٠ ٦٠% وبهذا يضمن لبرنامج حث الدول نفسها على الاستثمار، وضمان جدية المشروعات المقدمة وتعتبر المنظمات المتخصصة بمثابة وكالات تنفيذية للبرنامج فتضطلع اليونسكو بالمشروعات الخاصة بالتعليم والآثار، ومنظمة الأغذية والزراعة بالمشروعات المتعلقة بالزراعة والصيد والإنتاج الحيوانى وهكذا ولا يقدم برنامج الأمم المتحدة معونته فى صورة نقدية، وإنما هى معونة فنية للمشاركة فى تنفيذ

المشروعات التى يتم اعتمادها ويتابع البرنامج تنفيذ هذه المشروعات، إلى أن يتم الانتهاء منها وتأخذ المعونة أحد أشكال ثلاثة، الخبرة الفنية (استشارية أو تنفيذية) فى صورة خبراء لتنفيذ المشروعات المختلفة والقيام بدراسات خاصة بناء على طلب الدول المستفيدة، أو فى صورة تجهيزات ومعدات يحتاج المشروع إلى استيرادها من الخارج أو فى صورة منح دراسية أو تدريبية فى الداخل والخارج، لتدريب من سيوكل إليهم تشغيل المشروعات وصيانته من الكوادر المحلية

وقد بلغت ميزانية برنامج الأمم المتحدة للتنمية ١٣٦ مليون دولار عام ٦٧ ارتفعت إلى٢٦٧ مليون عام ٧٢ ثم توصلت إلى ما يقرب من ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ وقد خصص البرنامج لمصر فى الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ (وهى الفترة التى غطت خطة البرنامج الخمسية) مبلغ ٢٧٥ مليون دولار تمت زيادتهما إلى ٣٣ مليون دولار وإلى جانب برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الذى يمول عن طريق التبرعات الاختيارية، وليس عن طريق الميزانية العادية للمنظمات الدولية، تقدم المنظمات الدولية أشكالا أخرى من المساعدات للدول النامية، تمولها ميزانيتها العادية، وعلى سبيل المثال تنطوى الميزانية العادية لليونسكو، على برنامج يسمى برنامج الإسهام فى نشاطات الدول الأعضاء وتتمكن عن طريقه، من توجيه بعض المعونة للدول النامية، لكن هذا النوع من البرامج محدودة الفعالية إلى حد بعيد، وعادة ما تستخدم لأغراض أبعد ما تكون عن موضوع التنمية، وربما كان الهدف من هذا النوع من البرامج، هو ربط الجهاز الإدارى المنوط به تصريف شئون العلاقات بين الدول المعنية والمنظمات الدولية، وإثارة اهتمامه أكبر منها برامج موجهة لخدمة التنمية بشكل مباشر التسهيلات الائتمانية: لم تقتصر مطالب الدول النامية فى المنظمات الدولية على المعونة الفنية، وإنما طالبت بأن تلعب هذه المنظمات دورا أكبر فاعليه، لتمكينها من الحصول على القروض اللازمة

لتمويل مشروعات التنمية بشروط ميسرة ولم يكن النظام الأساسى للبنك الدولى أو نظم التمويل الدولية، يسمح بتقديم مثل هذه التسهيلات على النحو الذى ذكرناه وفى فبراير ١٩٥٨ اقترح السناتور الأمريكى مونرونى Monrony إنشاء منظمة جديدة يمكنها تقديم قروض طويلة الأجل للدول النامية بفائدة منخفضة، مصحوبة بتسهيلات فى السداد، لتمكين هذه الدول من التسديد بعملتها المحلية وقد أدت الجهود التى تحمست لهذا الاقتراح، إلى إنشاء الهيئة الدولية للتنمية ATD Association international de developpement فى سبتمبر ١٩٦٠، كمنظمة دولية حكومية مستقلة ولكن الهيكل الإدارى لهذه المنظمة صمم بحيث يتمكن البنك الدولى أيضا من إداراتها من الناحية الفنية وقد أنشئت هذه المنظمة برأسمال قدره مليار دولار، حددت نسب الاكتتاب فيه على أساس نسب الاكتتاب فى رأسمال البنك الدولى وأجيز للدولة النامية أن تدفع ٩٠% من حصتها فى رأس المال بعملتها الوطنية (تدفع نسبة ال ١٠% الباقية بالذهب) مما سهل على هذه الدول الاكتتاب فى رأسمال الهيئة ولا تقدم الهيئة قروضا للمشروعات التى يمكنها أن تحصل على قروض من المؤسسة المالية الخاصة بشروط معقولة

وتقتصر نشاطها على المشروعات التى تهدف إلى التنمية الحقيقية بصرف النظر عما إذا كانت هذه المشروعات سريعة العائد أم لا، طبقا لأهميتها الاقتصادية بالنسبة للدولة المستفيدة وتقدم الهيئة قروضا طويلة الأجل، قد تصل إلى ٣٠ أو ٤٠ وأحيانا ٥٠ سنة، مع فترة سماح تصل فى بعض الأحيان إلى ١٠ سنوات، وبسعر فائدة منخفض أو بدون سعر فائدة على الإطلاق، إذ تكتفى فى بعض الأحيان، بتحصيل أقل من ١% كمصروفات إدارية وبالطبع، فإن المشكلة الأساسية التى تواجه منظمة من هذا النوع، هى كيفية إعادة تكوين رأسمالها، إذ لا يمكن الانتظار حتى يتم إعادة تكوين رأس المال، عن كريق السداد العادى للقرض، دون أن

يتوقف نشاط المنظمة نهائيا، ولفترات طويلة، ولذلك فإن الهيئة تلجأ إلى الدخول فى مفاوضات مع الدول التى هى من كبار الممولين، لإعادة تكوين رأس المال وتم هذا عدة مرات فى عام ٦٣ ثم فى عام ٦٨، ثم فى عام ٧٢ وتمكنت الهيئة فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ من زيادة مواردها إلى ٢٥١١ مليون دولار وقد تمكنت الهيئة منذ نشأتها وحتى عام ١٩٧٣ من تقديم قروض للدول النامية، بلغ مجموعها ما يقرب من ٦ مليارات دولار (١٩) ولا يستطيع أحد التقليل من أهمية منظمة دولية تقدم قروضا بهذه الشروط الميسرة التى تناسب تماما ظروف الدول النامية غير أنها قروض وليست منحا أو هبات كما أن الهيئة لابد أن تكون محكومة فى سياستها بالاستراتيجية العامة للنظام الرأسمالى لأن الدول الرأسمالية الغنية، هى ببساطة الدول التى تزودها بالشطر الأكبر من رأسمالها، وبدون مساعدتها، ولا تستطيع الهيئة إعادة تكوين رأسمالها العلاقة بين التجارة والتنمية: حاربت دول العالم الثالث من خلال المنظمات الدولية، على جبهة أخرى تماما، هى جبهة التجارة العالمية فقد بدأ وعى هذه الدول يتكشف تدريجا على حقيقة أن عملية التنمية فيها، لابد أن تعتمد على مواردها الذاتية، ولكنها لا تملك فى الوقت نفسه، ولا تستطيع السيطرة على هذه الموارد أو توجيهها بفعالية لخدمة أغراض التنمية فيها، ونتيجة لخلل فى هيكل الاقتصاد الدولى نفسه وهذه النقطة تستحق أن توليها قدرا أكبر من الاهتمام فدول العالم الثالث بصفة عامة، هى دول تعتمد على إنتاج المواد الأولية، سواء الزراعة أو الاستراتيجية ويشكل الدخل الذى تحصل عليه من تصدير هذه المنتجات، المصدر الرئيسى لها من العملات الأجنبية التى تستخدمها فى الحصول على ما يلزمها من سلع أخرى، بما فى ذلك السلع والمنتجات المصنعة التى تستوردها من الدول الصناعية وقد أدى اتجاه عدد كبير من دول العالم الثالث إلى التصنيع، باعتباره

دعامة أساسية من دعامات التنمية وإدخال الأساليب الحديثة فى الزراعة والصناعات الاستخراجية، إلى زيادة ما تستورده من الدول الصناعية، خصوصا من العدد والآلات الرأسمالية

غير أنه تبين لدول العالم الثالث ما يلى:

أولا: أن إنتاجها من المواد الأولية، خصوصا المواد الزراعية منها يخضع لتقلبات كبيرة لا يمكن التنبؤ بها، نتيجة لعوامل مناخية يصعب التحكم فيها وعوامل طبيعية كالآفات والفيضانات وخلافه وتؤدى هذه التقلبات فى الإنتاج، وما يصحبها من تقلبات فى الأسعار، إلى عدم ثبات حصيلة هذه الدول من النقد الأجنبى، مما يؤدى بدوره إلى التأثير على خطط ومشروعات التنمية بل أنه يصعب فى ظل مثل هذا الوضع المتقلب، وضع خطط للتنمية، ولأن هذه الخطط قد تتعرض للتعديل الشامل، وربما إلى التوقف بسبب تقلب حصيلة صادراتها .

ثانيا: يضاعف من حدة هذه المأساة، أن شروط التبادل الدولى، تميل كاتجاه عام فى صالح المنتجات المصنعة، على حساب المواد الأولية، وهو ما يعرف بتدهور شروط التبادل الدولى Deterioration des termes de l,echange وكان معنى ذلك، أنه على الدول النامية، أن تتنازل عن قدر متزايد من منتجاتها من المواد الأولية، لتحصل على نفس القدر من المنتجات الصناعية وتؤكد الأرقام هذه الحقيقة ففى عام ١٩٥٤، على سبيل المثال، كان يكفى إنتاج ١٥ جوالا من البن للحصول على جرار زراعى، ولكن فى عام ١٩٦٢ كان لابد من إنتاج ٣٠ جوالا من البن، للحصول على نفس الجرار، وربما جرار أقل متانة من جرار ١٩٥٤.

ثالثا: أن ميكانيزم التبادل الدولى، قد حد من قدرة دول العالم الثالث على تحديد أسعار منتجاتها فالصناعات الاستراتيجية تقع فى قبضة الشركات الاحتكارية العالمية وهى التى تسيطر فى النهاية على تحديد السعر ومثال ذلك البترول، وهو أحد النماذج الصارخة لهذا الوضع فرغم ندرة البترول، وتزايد الطلب عليه، فقد إحدى الشركات العالمية تخفيض سعر البترول عام ١٩٧٢ كما تقول الأرقام أن دول العالم الثالث المنتجة للمواد الأولية، لا تحصل على أكثر من ١٠% من سعر بيع المواد للمستهلك النهائى، حتى بالنسبة للمواد، التى لا تجرى عليها أية عمليات تحويلية وبالطبع فإن الفرق تستولى عليه الشركات الرأسمالية الكبرى العاملة فى ميادين النقل والتأمين والتسويق الخ وعلى سبيل المثال، فإن الدول المنتجة للموز فى أمريكا الوسطى، تحصل على سبعين سنتا فقط ثمنا للصندوق يباع للمستهلك بستة دولارات فى نيويورك ، ومعنى ذلك فى نهاية التحليل، أن هيكل الاقتصاد العالمى، والتقسيم الدولى للعمل، يمكن للدول الصناعية المتقدمة، وبالذات الدول الرأسمالية، من الحصول على فائض صاف من تجارتها مع دول العالم الثالث يمثل استغلال ونهيا سافرا لموارد هذا العالم وثرواته، ويشكل عقبة كبرى أمام أية جهود للتنمية

ولذلك اتجهت دول العالم الثالث بمطالبها نحو تعديل شروط التبادل الدولى ورفعت شعار التجارة وليس المعونة Trade not aide وحاولت استخدام المنظمات الدولية كأداة لتحقيق هذه المطالب وكان من الطبيعى أن تتجه الدول النامية إلى الأمم المتحدة، باعتبارها أفضل إطار تنظيمى لها فى طرح قضاياها المشتركة، ولم تتجه إلى منظمة الجات التى أشرنا إليها، لأن مطالب الدول النامية حول تعديل شروط التبادل الدولى، كانت لابد أن تصطدم بالأسس التى تقوم عليها منظمة الجات واتخذت الجمعية العامة قرارا فى ١٩ ديسمبر ١٩٦١ حول التجارة أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتصادية ، أبدت فيه رغبتها فى عقد مؤتمر دولى حكومى، لبحث مشاكل التجارة الدولية وقد عقد هذا المؤتمر بالفعل فى جنيف ١٩٦٤ مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية CNUED (ونجحت دول العالم الثالث، التى تجمعت لأول مرة، على أساس اقتصادى، فى مواجهة الدول المتقدمة مجموعة ال ٧٧ ، فى أن تجعل من هذا المؤتمر، فرعا دائما من فروع الأمم المتحدة، مستغلة نص المادة ٢٢ من الميثاق الذى يبيح للجمعية العامة، حق تشكيل ما تراه من فروع أخرى وقد أصبح هذا المؤتمر، هو الإطار التنظيمى الدولى الذى تناقش فيه مشاكل التجارة الدولية وغدا أداة العالم الثالث الرئيسية، فى محاولاتها إيجاد حلول لهذه المشاكل وقد ركز المؤتمر فى بداية أعماله، على بلورة المبادئ العامة التى يتعين أن تسير عليها الدول فى معاملاتها التجارية وإلى جانب تأكيده لمبادئ المساواة والسيادة بين الدول وضرورة احترام استقلالها، واعتبار إزالة الاستعمار شرطا ضروريا للتنمية وضرورة عدم التمييز فى المعاملات التجارية بين النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، أدخل المؤتمر مدركات جديدة، تعتبر هدما للمبادئ التى تقوم عليها الجات فقد أكد المؤتمر أن المساواة فى التبادل التجارى بين غير المتساوين، هو ظلم لدول العالم الثالث وطالبت الدول المتقدمة، بتقديم تنازلات، ومنح بعض المزايا فى التعامل التجارى لجميع الدول النامية، دون اشتراط المعاملة بالمثل، وهو ما يسميه بعضهم بالتمييز التعويضى la discrimination compansatrice كذلك أكد المؤتمر على أن التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى، يجب أن يكونا مسئولية تضامنية للجماعة الدولية communaute internationale وهو مدرك جديد بدأ يشق طريقه أو يتأكد، ويحمل فى طياته معنى المصير المشترك أما فيما يتعلق بمطالب الدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة، فقد حددها فى ضرورة تدعيم الصناعة فى دول العالم الثالث، عن طريق تقديم مساعدة فنية، وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا، وتمكين الدول النامية من حماية صناعتها الوطنية، والعمل على ابتكار نظام يكفل ثبات أسعار المواد الأولية وتسهيل حصول الدول النامية على موارد مالية كافية وبشروط ميسرة، ومساعدة الدول النامية على تخفيف أعبائها فى النفقات غير المنظورة

(كالنقل والتأمين وخلافه) عن طريق مساعدتها فى تكوين أساطيل بحرية وتهيئة ظروف أكثر ملاءمة لنقل بضائعها ومنتجاتها

كما طالب المؤتمر ألا تقل مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية عن ١% من دخلها القومى ولاشك أن قرارات مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية، هذه تمثل طفرة كبرى وتغيرا جوهريا فى موقف الأمم المتحدة من قضايا التنمية فى دول العالم الثالث، وتعبر عن اتجاه فكرى جديد تماما، بالمقارنة بقواعد القانون الدولى التقليدية، وقد انتقل المؤتمر فى دوراته المتعاقبة، من إطار المبادئ العامة، التى كانت صياغتها تتحسن باستمرار وتأخذ شكلا أكثر تجديدا، إلى مناقشة وسائل ترجمة هذه المبادئ إلى برامج عمل محددة وبدأت لجان المؤتمر المتخصصة، أعمالا ودراسات على جانب كبير من الأهمية، غطت جميع القضايا الاقتصادية التى تهم دول العالم الثالث: الديون، والمواد الأولية، والنقل البحرى، والتأمين إلخ، وتبلورت من خلال أعمال هذه اللجان، مطالب الدول النامية بشكل محدد وكانت هى الأساس الذى استندت إليه فى الدعوة لإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد، كما سنوضح فيما بعد ولكن لم تجد مطالب الدول النامية آذانا صاغية من جانب الدول المتقدمة، ولم تتحقق سوى بعض النتائج الهزيلة، كما سنفصل حالا غير أنه من الجدير بالذكر، أن نشاط الدول النامية، هذا، قد انعكس على منظمة الجات التى بدأت تخشى من التكتل التجارى لدول العالم الثالث وبدأت المنظمة أولا بإدخال بعض المرونة فيما يتعلق بالظروف التى يمكن للدول النامية فيها تطبيق شرط الحماية clause de sauvegarde ولكن ذلك لم يؤثر كثيرا على موقف دول العالم الثالث من المنظمة و كان يتعين الانتظار حتى عام ١٩٦٥، لكى يتم تعديل الاتفاقية، لتحتوى على قسم خاص بالتعامل مع الدول النامية وقد سهل هذا من انضمام كثير من دول العالم الثالث إليها، خصوصا بعد

أن أسفرت الجهود الدولية، عن وضع نظام عمومى للمعاملات التفضيلية خاصا بالدول النامية System generalise de preferences وإعلان عدد من الدول المتقدمة تطبيقه ورغم ذلك، فإن عدد من الدول التى انضمت إلى الاتفاقية حتى عام ٧٦ لا يزيد على ٧٢ دولة، من مجموع تلك الدول فى ذلك الوقت وعددها ١١٢ دولة ومن هذه العناصر المتعددة حددت الأمم المتحدة استراتيجية للتنمية يعاد النظر فيها كل عشر سنوات وقد فشل عقد التنمية الأول (١٩٦١-١٩٧٠) الذى هدف إلى تحقيق زيادة فى الدخل القومى للدول النامية بمعدل ٥% سنويا، وبدأ عقد التنمية الثانى منذ ١٩٧١، ولكن أهدافه لم تتحقق أيضا تفاقم مشكلات التنمية: رغم الجهود الكبيرة التى بذلت، والتى عرضنا فيما سبق لخطوطها العامة، فقد فشلت جهود التنمية فى دول العالم الثالث، ولم تؤد إلى تضيق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة

بل على العكس من ذلك، ازدادت هذه الهوة اتساعا فالمساعدات الفنية التى قدمت إلى دول العالم الثالث، من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية تعتبر هزيلة بالقياس إلى ضخامة احتياجات الدول النامية كذلك فإن طبيعة هذه المساعدات وأسلوب البرنامج نفسه، بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة، قللت من فاعلية هذه المعونة على النحو الذى سنشير إليه، عندما نتحدث فى الفصل الثالث عن حدود الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية تجاه قضية التنمية كذلك فإن التسهيلات المالية التى حصلت عليها الدول النامية، سواء من خلال السحب من الصندوق، أو القروض التى حصلت عليها من مجموعة البنك الدولى، كانت ضئيلة للغاية، لم تتجاوز ٤% من مجموع القروض التى قدمها النظام المصرفى الدولى وقد أسفر هذا الوضع عن تضخم حجم مديونية الدول النامية بشكل خرافى وتشير بعض الإحصائيات إلى أن حجم مديونية العالم الثالث وصل فى عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٢٥٠ مليار دولار وأصبحت الديون الخارجية، تشكل

عبئا ضخما على اقتصاديات دول العالم الثالث، لدرجة أن المبالغ المخصصة لخدمة الديون فقط، أصبحت تستوعب فى عام ١٩٧٧: ٢٩% من جملة حصيلة هذه الدول من الصادرات، بعد أن كانت هذه النسبة لا الدول من الصادرات، بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٩% فقط عام ١٩٦٥ بل أن هذه النسبة، زادت منذ بداية السبعينات بشكل مثير للقلق فى بعض الدول (٣٤٦% فى مصر عام ٧٣، مقابل ١٩٥% فقط عام ٦٧، وفى زامبيا ٢٨% مقابل ٢٤% وفى بيرو ٣٢٥% مقابل ٣% عن نفس الأعوام) (٢٢) ولم تتحقق مطالب الدول النامية فى الوصول بجملة مساعدات الدول المتقدمة إلى نسبة ال ١% من ناتجها القومى، والتى أقرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحددتها استراتيجيات التنمية فى الأمم المتحدة بل على العكس من ذلك تماما، فقد اتجهت هذه المساعدات إلى الانخفاض طوال فترة الستينات فبعد أن كانت هذه النسبة تصل إلى ٠.٩٦% عام ١٩٦١، انخفضت إلى ٠.٧٩% عام ٦٨، وإلى ٠.٧٤% عام ٧٠ وتعتبر نسبة مساعدات الولايات المتحدة إلى ناتجها القومى أقل نسبة على الإطلاق، إذ لا تتجاوز ٠.١٣% (٢٣) وقد أدت سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على نظام النقد الدولى والمؤسسات المالية، إلى تفشى ظاهرة التضخم التى اجتاحت هذه الدول، ابتداء من الستينات، وسهلت انتقالها إلى دول العالم كله، بما فى ذلك الدول النامية، مؤدية إلى مزيد من الارتباك فى اقتصاديات هذه الدول، وإلى مزيد من الخلل الاجتماعى فالتضخم كما هو معروف اقتصاديا ظاهرة تفيد الأغنياء، وتطحن الفقراء فقد أدى التضخم بشكل مباشر، إلى زيادة الخلل فى معدلات التبادل الدولى، مما ترتب عليه خسارة فادحة لدول العالم الثالث

وتشير بعض الدراسات إلى أن جملة ما كسبته دول العالم الثالث نتيجة زيادة أسعار صادراتها عام ٦٥ بلغت ٢٥٦ مليون دولار، ووصلت ما خسرته فى نفس العام نتيجة لارتفاع أسعار الواردات إلى ١٠٣٨ مليون دولار، بخسارة صافية قدرها ٨٨٢ مليون دولار، وقد بلغت خسارتها الصافية عام ١٩٦٦: ٩٦٥ مليون دولار، وعام ١٩٦٧: ٢٠٦٨ مليون دولار، أى أن متوسط الخسارة السنوية الصافية، بلغ فى الفترة ٦٥ ٦٧ حوالى ١٣٠٥ ملايين دولار.

الدول النامية وطرق الحفاظ على التنمية بها؛ أما محاولات الدول النامية لتعديل شروط التبادل الدولى، فلم تسفر عن نتائج ملموسة وكانت مطالب الدول النامية فى هذا المجال، قد تركزت فى البداية، حول تثبيت أسعار المواد الأولية، منعا لتقلباتها، عن طريق تكوين مخزون سلعى، يلعب دور المنظم لسوق هذه stock Regulateur بحيث يمكن الشراء والتخزين عند زيادة العرض والبيع عند زيادة العرض، والبيع عندما يقل العرض حتى يمكن الحفاظ على مستوى معين للأسعار ولكن المشكلة كانت فى تدبير الموارد المالية اللازمة لتكوين مثل هذا المخزون ورغم أن فرنسا اقترحت على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، أن يسهما بالموارد المالية اللازمة لهذا الغرض، غير أن ضغط الولايات المتحدة وبريطانيا، الذى كان موقفهما المبدئى هو رفض أى تدخل دولى فى سوق أسعار المواد الأولية، حال دون ذلك ولكن عاد الصندوق ووافق على تقديم تسهيلات للدول المنتجة للدول الراغبة فى تكوين مثل هذا المخزون غير أن هذه التسهيلات كانت محدودة تماما، ولم يتجاوز حتى عام ١٩٧٦: ٣٠ مليون وحدة (من حقوق السحب الخاصة) أما فيما يختص بنظام المعاملات التفصيلية الذى أشرنا إليه، فقد قبلته دول السوق الأوروبية المشتركة، وبدأت فى تطبيقه اعتبارا من يوليو ١٩٧١ ثم اليابان اعتبارا من أغسطس ١٩٧١، ولم تقبله الولايات المتحدة سوى فى عام ١٩٧٦

وقد هدف هذا النظام، إلى فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية، عن طريق منح هذه المنتجات معاملة خاصة تتمثل فى تخفيض الرسوم الجمركية عليها إلا أن أثر هذا النظام، كان محدودا، لأنه اقتصر على المنتجات المصنعة فقط ومن المعروف أن هذه المنتجات، تمثل نسبة ضئيلة من صادرات دول العالم الثالث، على الرغم من أن هذه النسبة بدأت تتزايد بشكل ملحوظ، نتيجة تقدم بعض الصناعات التمويلية فى عدد من الدول فى عدد من الدول النامية (هونج كونج، كوريا الشمالية، البرازيل، يوغوسلافيا الخ) ولم تتفق الدول المتقدمة الثمانى عشرة التى قبلت نظام المعاملات التفضيلية، على نظام موحد، فكل دولة أو مجموعة من الدول، طبقت نظاما خاصا، ضيق كثيرا من نطاق استفادة الدول النامية منه

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النظام لا يشمل إلا عددا محدودا من السلع، وليس كل المنتجات الصناعية التى تهم دول العالم الثالث ولم يؤد هذا النظام إلى إلغاء القيود الكمية (نظام الحصص)، فإعفاء صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية التى ينطبق عليها هذا النظام، لا يتم عادة إلا فى حدود حصة معينة كما اشتملت معظم الاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضوع على نصوص تجيز للدول المتقدمة، إعادة تطبيق الحماية فى حالات معينة.

ومعنى هذا فى التحليل النهائى، أن نظام المعاملة التفضيلية الذى وافقت الدول المتقدمة على تطبيقه على المنتجات الصناعية للدول النامية قد حوصر بشتى الطرق التى تحد من فاعليته كثيرا المواجهة والبحث عن أسس لنظام اقتصادى عالمى جديد: تأكد لدول العالم الثالث تدريجيا من خلال فشل المنظمات الدولية فى تقديم مساعدة جادة وفشلها فى إعادة ترتيب الأوضاع الدولية، بما يهيئ مناخا أفضل للتنمية، ويحقق عدالة فى توزيع الموارد العالمية، أن هذا الوضع تحكمه أساسا علاقات القوى فى

العالم واستطاعت الدول المنتجة للبترول، والمتكتلة فى منظمة الأوبك، رفع سعر البترول، مستغلة الظروف المواتية التى ترتبت على حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والتى صدر أثناء اندلاعها قرار الدول العربية بحظر تصدير البترول إلى الدول المؤيدة لإسرائيل وأصبح سعر البترول فى نهاية ١٩٧٤ يعادل خمسة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب وقد أحدث هذا القرار ارتباكا مؤكدا فى الاقتصاد العالمى وربما كان المغزى الأعمق لهذا القرار، هو أنه أثبت لأول مرة، أن العالم الثالث يملك وسائل ضغط فعالة، ووسائل تأثير على الاقتصاد العالمى كله، كما أن رفاهية العالم الرأسمالية، ليست بمعزل عن أى تأثير خارجى مؤكدة بذلك علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية وقد اختارت أمريكا أولا طريق المواجهة للرد على هذا القرار فطالب هنرى كيسنجر بتكتل الدول المستهلكة للبترول، فى مواجهة تكتل الدول المنتجة ولكن فرنسا اختارت طريق الحوار ورفضت الدول البترولية، وفى مقدمتها الجزائر، أن يكون الحوار مصورا على أزمة الطاقة وحدها وطالبت بأن يكون الحوار شاملا جميع القضايا الاقتصادية فى العالم: مشاكل المواد الخام، والديون، التصنيع، نقل التكنولوجيا وضع الشركات المتعددة الجنسية الخ وفشلت محاولات الدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، عزل مجموعة الدول البترولية عن بقية دول العالم الثالث فقد حاولت هذه الدول إيهام الدول النامية غير المنتجة للبترول، أن اقتصادياتها سوف تتأثر أكثر من الدول المتقدمة من جراء رفع سعر البترول بسبب الأعباء المتزايدة التى سوف تتحملها مقابل مشترياتها من البترول، وبسبب الأثر التضخمى للقرار على الدول الصناعية، والذى سوف ينعكس حتما فى زيادة أسعار المنتجات الصناعية

وبالتالى تحمل الدول النامية أعباء جديدة غير أن هذه المحولات فشلت وقطعت الدول البترولية الطريق عليها، من خلال سياسة نشطة لمساعدة الدول النامية الأكثر تأثرا بالأزمة وتعتبر نسبة المساعدات التى تقدمها الدول البترولية إلى الدول النامية، من أعلى النسب فى العالم، وبشكل يفوق كثيرا ما تقدمه الدول الصناعية المتقدمة فقد بلغت هذه النسبة إلى الناتج القومى ١٣٥% عام ٧٥، مقابل ٠.٣٦% للدول الصناعية الرأسمالية وكان وعى الدول النامية (بترولية وغير بترولية) عميقا بمصالحها المشتركة، فى مواجهة الدول الرأسمالية، وبإمكانية استغلال الأزمة فى الضغط على الدول المتقدمة، لحملها على قبول إحداث تغييرات جذرية فى هيكل الاقتصاد العالمى وتطور الاقتراع الفرنسى إلى عقد مؤتمر الشمال والجنوب فى باريس وكان يمكن أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو الإطار الأفضل من وجهة نظر الدول النامية لإجراء هذا الحوار، على أساس أن معظم القضايا والمشكلات التى سيعالجها. قد تبلورت من خلال أعمال المؤتمر ولجانه المتخصصة ولكن الرغبة فى ضمان فعالية المفاوضات التى يمكن أن تحقق بشكل أكبر من خلال مؤتمرات محدودة العدد تجنبنا للمجابهة والمزايدة، وإضاعة الوقت وقد مثل الدول النامية فى هذا المؤتمر ١٩ دولة من بينها ٧ دول مصدرة للبترول والواقع أن هناك صلة وثيقة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبين مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب لأن سكرتارية مجموعة ال ٧٧ هى التى تنسق بين مواقف الدول النامية من هذا الحوار وقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن قضايا الحوار بين الشمال والجنوب، والتى تهدف إلى إرساء أسس لنظام اقتصادى عالمى جديد، ليست قضايا جديدة كما قد يخيل إلى بعضهم، وأنها تبلورت وتحددت داخل أروقة المنظمات الدولية بفروعها وأجهزتها المختلفة، وبالذات من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكانت مؤتمرات عدم الانحياز، بمثابة الوقود الفكرى والمحرك لهذه القضايا فقد كان مؤتمر

عدم الانحياز الرابع الذى عقد فى الجزائر هو الذى بلور هذه القضايا فى إعلان عن الرغبة فى إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد وحولت حرب أكتوبر هذا الطلب إلى أكثر من مجرد إعلان برغبة على حد تعبير الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله واستمرت هذه المجموعة داخل الأمم المتحدة، فطالبت بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قضايا المواد الأولية وقضايا التنمية وعقدت هذه الدورة بالفعل فى أبريل عام ١٩٧٤ وأسفرت عن إقرار وثيقتين على جانب كبير من الأهمية وهما إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادى دولى جديد و برنامج عمل لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد

ثم أقرت الجمعية العامة فى دورتها التاسعة والعشرين ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذى وضع قضية التنمية فى دول العالم الثالث، فى مصاف الالتزام الدولى والمسئولية الجماعية الدولية، وهو ما لم يكن واردا أو لم يكن يخطر على بال مؤسسى الأمم المتحدة ولم تكتف الأمم المتحدة بهذا فخصصت الجمعية العامة دورة خاصة أخرى لمناقشة هذه القضايا وربما كان من المفيد فى نهاية هذا البحث أن نلخص بشكل مركز مطالب الدول النامية حول أهم الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

أولا: المواد الأولية: لم تعد مطالب الدول النامية مقصورة على عقد اتفاقيات منفصلة خاصة بكل مادة على حدة بين أهم المنتجين والمستهلكين، وإنما تطالب الآن بوضع برنامج متكامل programme integre يشمل جميع المواد الأولية الأساسية التى تهم غالبية دول العالم الثالث لتنظيم أسواق هذه المواد ولتنفيذ هذا البرنامج تطالب الدول النامية بإنشاء صندوق مشترك Fonds commun يزود بالموارد المالية اللازمة للتدخل فى أسواق جميع هذه المواد الأولية، مشتريا أو بائعا، عند الحاجة ولم يعد

الهدف هو تثبيت الأسعار كما كانت الحال عندما بدأت الفكرة فى الظهور، وإنما ربط indexation أسعار المواد الأولية على أساس نسب التضخم العالمى، لكى تتمكن الدول النامية، من المحافظة على دخلها الحقيقى، ومنع تدهور شروط التبادل الدولى لصالح الدول الصناعية .

ثانيا: الديون: تطالب دول العالم الثالث، بإسقاط جميع الديون عن كاهل الدول الأكثر تخلفا، أو الأكثر تأثرا بالأزمة الراهنة، وإعادة النظر فى ديون الدول الأخرى كما تطالب بإسقاط جميع الديون التى ورثتها دول العالم الثالث لحظة حصولها على الاستقلال (٢٦) وإعادة النظر فى أرباح ديون جميع الدول النامية وشروط خدمة الدين.

ثالثا: نظام النقد الدولى: تطالب الدول النامية بإعادة النظر فى هيكل نظام النقد الدولى، وإصلاحية بشكل حاسم يعالج مشكلة التضخم، أو على الأقل، يمنع من انتقال عدواها إلى الدول النامية وأهم ما تطالب به الدول النامية فى هذا الصدد، هو تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية داخل المؤسسات المالية الدولية، بحيث يكون للدول النامية، دور أكبر فعالية فى جميع مراحل القرارات المتعلقة بصياغة نظام دولى نقدى أكثر عدالة، وأن تمثل بشكل عادل فى أجهزة اتخاذ القرار، وخصوصا فى مجلس محافظى الصندوق .

رابعا: الشركات المتعددة الجنسية: تطالب الدول النامية، بإعادة النظر فى نشاط الشركات متعددة الجنسية وقد حرصت على صياغتها فى مطالبها المتعلقة بالشركات متعددة الجنسية فى إطار التأكيد على حقها فى السيطرة على مواردها الطبيعية، الذى أكدته أكثر من وثيقة دولية، وحقها فى التأميم من الجدير بالذكر، أن الدول النامية، تصر على أن القضايا الخاصة بتعويض الشركات المؤممة داخل راضيها يجب أن تنظر أمام محاكمها الوطنية، التى لها وحدها الحق بالنظر فى هذه القضايا طبقا

للقوانين الداخلية وتطالب الدول النامية، الدول الرأسمالية المتقدمة التى تهيمن على نشاط الشركات متعددة الجنسية، أن تتخذ عددا من الإجراءات، لمنع تدخل هذه الشركات فى الشئون الداخلية للدول، وحثها على استثمار جزء أكبر من أرباحها فى الدول المضيفة، وأن تسهم بقدر أكبر فى نقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر المحلية، وأن تجرى المزيد من الأبحاث، لاكتشاف تكنولوجيا تكون أكثر ملاءمة للظروف الخاصة للدول النامية، وأن تقدم على الاستخدام المتزايد للموارد المحلية المتاحة.

خامسا: نقل التكنولوجيا: حرصت الدول النامية، على صياغة مطالبها حول هذا الموضوع فى إطار مطلبها الأساسى بقضية التصنيع وتعتبر الدول النامية، أن التصنيع هو دعامة التنمية، وتحث مؤسسات التمويل الدولية، على عدم التردد فى تمويل المشروعات الصناعية الطموحة فى الدول النامية وتطالب الدول المتقدمة بتسهيل عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، من خلال نظام أكثر عدالة لبراءات الاختراع والأسرار الصناعية الفنية، وتطالب بتسهيل حصول الدول النامية على الاكتشافات العملية واستخداماتها التطبيقية. إن موقف المنظمات الدولية من قضايا التنمية، أن دول العالم الثالث، حاولت توجيه دور الأمم المتحدة فى هذا الميدان فى اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: وهو أن تلعب المنظمات الدولية دورا مباشرا فى عملية التنمية، عن طريق تقديم مساعدات مباشرة للدول النامية، سواء فى صورة مساعدات فنية، والاشتراك بشكل مباشر فى تنفيذ بعض مشروعات التنمية بها، أو فى صورة تحويلات مالية بشروط ميسرة .

الاتجاه الثانى: يتمثل فى استخدام المنظمات الدولية، كأداة ضغط سياسية لحمل الدول المتقدمة على قبول إعادة ترتيب هيكل الاقتصاد الدولى، سواء فيما يتعلق بالتجارة الدولية، أو بالنظام النقدى والمصرفى الدولى،

أوبنشاط الشركات متعددة الجنسية أملا فى توفير مناخ أكثر عدالة، وأكثر ملاءمة، وكسر علاقات التبعية التى تعوق انطلاق دول العالم الثالث نحو التنمية

وسنحاول فى هذا البحث، مناقشة الفرص المتاحة أمام كل من هذين الاتجاهين، لممارسة تأثير فعال فى حل مشكلات التنمية فى دول العالم الثالث وستكون وسيلتنا فى ذلك، هى أن نبحث بشكل أكثر تفصيلا برامج المساعدة المباشرة التى تقدمها المنظمات الدولية لدول العالم الثالث وبالذات من خلال برامج الأمم المتحدة للتنمية، الذى يعتبر المحور الأساسى لتلك المساعدات، لنتعرف على طبيعة هذا البرنامج، وطبيعة المساعدات المقدمة من خلاله، والمشاكل المتنوعة التى تحد من فاعليته ثم بعد ذلك، نحاول مناقشة قدرة المنظمات الدولية على إحداث تغيير جوهرى فى هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة الدول النامية.

أولا: المساعدات المباشرة؛ حاولت دول العالم الثالث، كما سبق أن ذكرنا، أن تجعل من المنظمات الدولية كل فى مجال اختصاصه، مركزا للمعونة الجماعية للدول النامية، تتدفق إليه عملية جمع تبرعات أو إسهامات الدول المتقدمة التى تخصصها لهذا الغرض، وتتدفق منه عملية إعادة توزيع هذه التبرعات، فى شكل معونة فنية، أو أية صور أخرى من صور المعونة ومن البديهى أن المساعدات المباشرة التى يمكن للمنظمات الدولية تقديمها إلى الدول النامية لا تمول إلا بأحد أسلوبين أو كليهما:

الأسلوب الأول: هو زيادة الميزانيات العادية للمنظمات الدولية، مع توجيه برامج وأنشطة هذه المنظمات، بشكل أساسى، لخدمة قضايا التنمية وميزة هذا الأسلوب، أنه يرفع قضية التنمية، بشكل غير مباشر، إلى مصاف الالتزامات الدولية ويؤدى إلى الاعتراف العملى، بأن مسئولية التنمية فى الدول النامية، هى مسئولية جماعية إجبارية فالدول الأعضاء ملزمة قانونا بدفع حصتها فى ميزانية المنظمات الدولية، وإلا فإنها تكون قد أخلت

بالواجبات الأساسية للعضوية أما الأسلوب الثانى: فهو أن يتم ذلك من خلال تبرعات اختيارية، يقوم أحد فروع المنظمات الدولية الذى ينشأ لهذا الغرض بتجميعها، وإعادة توزيعها على الدول النامية، طبقا لاحتياجاتها، وفى ضوء الموارد المتاحة وهو الحل الذى أخذ به، إذ أنشئ برنامج الأمم المتحدة للتنمية لهذا الغرض وعيوب هذا الحل، هو انتقاء عنصر الالتزام من ناحية، وإعطاء فرص أكبر لكبار المتبرعين لممارسة ضغوط على الجهاز المعنى، أو الأثير عليه، عن طريق تقليل هذه التبرعات أو منعها أو مجرد التهديد بذلك وفى كلتا الحالتين، وأيا كان الأسلوب المستخدم، فمن البديهى أن الدول المتقدمة والقادرة اقتصاديا، هى التى تمول الجانب الأكبر من المعونة سواء تم ذلك عن طريق الميزانيات العادية للمنظمات الدولية أو عن طريق التبرعات الاختيارية فحصص الدول فى الميزانيات العادية للمنظمات الدولية، تقدر على أساس المقدرة الاقتصادية، وليس على أساس المساواة بين الدول، كما أن التبرعات الاختيارية لها علاقة مباشرة أيضا بالمستوى الاقتصادى، فلن يقدم على التبرع غير القادر عليه

وهنا يتعين علينا أن نشير إلى حقيقة هامة، وهى أن الدول المتقدمة رأسمالية كانت أم اشتراكية تقاوم بشكل مستميت أية زيادات جوهرية فى الميزانيات العادية للمنظمات الدولية وتلاحظ هذه الظاهرة، بشكل واضح تماما، أثناء مناقشة مشروعات ميزانية المنظمات الدولية، إذ أن إحدى النقاط الهامة والنادرة التى تلتقى حولها جميع الدول المتقدمة شرقية كان أم غربية هى الرفض الصارم لأية زيادة جوهرية فى هذه الميزانيات، بينما تقف دول العالم الثالث كلها مطالبة بمثل هذه الزيادة وبالطبع فإن منطلقات الرفض والأسس التى يستند عليها، تختلف عند كل من الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية فالاتحاد السوفيتى ومجموعة الدول الاشتراكية، ترفض تحمل أية أعباء للإسهام فى تمويل التنمية فى دول

العالم الثالث، عن طريق المنظمات الدولية وتطالب بأن تتحمل الدول الاستعمارية القديمة، والاحتكارات الدولية الحديثة، جميع هذه الأعباء .

تخلف العالم الثالث؛ أن التخلف الحالى لدول العالم الثالث، هو فى رأيه، نتيجة مباشرة للنهب الذى تعرضت له من جانب الدول الاستعمارية، والتى لازالت تتعرض له من جانب الاحتكارات العالمية القائمة وبالتالى فإن مسئولية التخلف، تقع على عاتق هؤلاء وحدهم، وعليهم وحدهم أن يتحملوا عبء تمويل التنمية فى الدول النامية، كنوع من التعويض لهذه الدول والاتحاد السوفيتى لم يشارك على أية صورة من الصور، فى عملية النهب هذه وبالتالى فلا يعقل أن يشارك فى التعويض عن جريمة لم يرتكبها أما الدول الرأسمالية، فإنها ترفض هذه الادعاءات تماما، وتعتبرها نوعا من الدعاية التى يجيدها الاتحاد السوفيتى، وتقول بأنها تقبل، على أساس أخلاقى إنسانى، فكرة الإسهام فى إيجاد حلول لمشكلات التخلف فى دول العالم الثالث ولكنها ترفض أن يكون هذا بمثابة إلزام دولى وكلتا المجموعتين بالطبع، لا تتحمس كثيرا للمعونات الجماعية، وتفضل أن تقدم معوناتها مباشرة للدول النامية، لأن ذلك يتيح لها حرية أكبر للحركة، واستخدام المعونة فى إطار استراتيجيتها الخاصة، وكأداة من أدوات سياستها الخارجية، إذ أنها تفقد جزءا كبيرا من سيطرتها على المعونة التى تقدمها من خلال المنظمات الدولية وفى ظل ما سبق من ملاحظات، يبدو أن احتمال قيام الدول المتقدمة، بتقديم معونات جوهرية للدول النامية، عن طريق المنظمات الدولية، هو احتمال مشكوك فيه إلى حد كبير، فى ظل الأوضاع الدولية القائمة، فميزانية برنامج الأمم المتحدة للتنمية وهو البرنامج الرئيسى الذى يتم من خلاله تقديم المساعدات الفنية، والمشاركة المباشرة فى مشروعات التنمية فى الدول النامية، لا تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار

فإذا عرفنا أن نشاط هذا البرنامج، يشمل ما يقرب من ١٢٠ دولة نامية، هى مجموع دول العالم الثالث فضلا عن ضخامة الجهاز الإدارى وما يتطلبه من نفقات إدارية كبيرة، لتصورنا ضعف إمكانيات هذا البرنامج وحتى لو تصورنا جدلا إمكانية زيادة موارد البرنامج زيادة كبيرة فهل من المحقق أن تؤدى هذه الزيادة، إلى إحداث أثر حقيقى أو فعال، فى تنمية دول العالم الثالث أن الإجابة عن هذا السؤال ليست بسيطة أو بديهية، وهى تقتضى منا أن نحاول دراسة طبيعة المعونة المقدمة من خلال البرنامج، والمشكلات التى قد تثور لتحول النهاية دون الوصول إلى الأهداف الحقيقية وجهة نظر نقدية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية: يمارس برنامج الأمم المتحدة للتنمية، كما ذكرنا نشاطه فى حوالى ١٢٠ دولة هى مجموع دول العالم الثالث وبعد التعديلات التى أدخلت عليه، أخذا ببعض التوصيات يحاول ربط المشروعات التى يسهم فيها بخطط التنمية فى دول العالم الثالث وقد أدى هذا إلى تضخم الجهاز الإدارى للبرنامج بشكل خطير، إذ لنا أن نتصور حجم وطبيعة التعقيدات الإدارية التى يمكن أن توجد فى جهاز حكومى يمارس نشاطه فى ١٢٠ دولة وتعتبر البيروقراطية أحد سمات البرنامج الرئيسية وتمر إجراءات الموافقة النهائية، واعتماد المشروعات، بمراحل كثيرة ومعقدة، وعادة ما يحدث تأخير كبير فى تنفيذ المشروعات بسبب تلك الإجراءات المعقدة فإذا أضفنا إلى ذلك، بطئ الأجهزة الحكومية فى الدول النامية، وبيروقراطية الجهاز الإدارى، لتصورنا جانبا من طبيعة المشاكل التى تواجه تنفيذ مشروعات البرنامج وفى بعض الأحيان، تمر أشهر طويلة قد تصل إلى سنة أو أكثر، قبل الانتهاء من هذه الإجراءات، مما يؤثر هذا بشكل كبير على المشروعات الصغيرة بالذات، والتى قد تصبح عديمة الجدوى، وغير ذات موضوع، بعد انقضاء فترة محددة قبل تنفيذها الأمر الذى يفضى إلى ضرورة إعادة النظر من جديد فى قائمة الأولويات وتعارض الدول الرأسمالية المتقدمة، تطوير البرنامج وتدعيمه، لأنها من ناحية،

تعارض فكرة التخطيط أصلا (وقد سبق أن ذكرنا أن البرنامج يتبنى أسلوب التخطيط، ويحاول تدعيم هذا الاتجاه فى الدول النامية) ومن ناحية أخرى، تخشى أن يؤدى تطور هذا البرنامج وتدعيمه ماليا، إلى أن يصبح محاولة للتخطيط على المستوى العالمى، وهو مالا ترغب فيه، بسبب استمرار إيمانها بالعضوية الاقتصادية، وقدرة ميكانيزم السوق على التصحيح التلقائى لأى خلل يحدث، فى عملية الدوران الاقتصادى ولكن الدول الرأسمالية تعارض هذا الاتجاه، تحت غطاء البيروقراطية الزائدة التى قد تهدده بالفعل وتدعى أن التخطيط على مستوى الوحدات القومية، عملية معقدة تكتنفها كثيرا من الصعوبات والمشاكل، وأن هذه الصعوبات، لابد أن تتضاعف بما لا يقارن عند التخطيط على المستوى الدولى كله

فإذا ما تركنا هذه الجوانب العامة، جانبا، وحاولنا النظرة عن قرب إلى هيكل المعونة المقدمة من البرنامج، وعناصر هذه المعونة، ألفينا بعض الخلل والمشكلات التى تسترعى الانتباه فعناصر المعونة المقدمة من البرنامج تنقسم كما سبق أن نوهنا إلى خبراء ومعدات، ومنح تدريبية (داخلية أو خارجية) وأول ما يعن لنا من ملاحظات، وتتعلق بنسب المزج بين هذه العناصر المكونة للمعونة وتصيب كل منها، مقارنة بالمعونة الكلية ولم تتح لنا دراسة هذه النقطة تفصيلا وبشكل شامل لكل معونات البرنامج ولكن الدراسات الجزئية التى كنا قد قمنا بها، تؤكد أن بند الخبراء، يستوعب الجانب الأعظم من الحجم الكلى للمعونة المقدمة إذ تصل هذه النسبة أحيانا إلى ما يقرب من ٧٥% من الحجم الكلى للمعونة، ولا تقل عادة عن ٥٠% ولا يعود هذا إلى أن عدد الخبراء كبير بقدر ما يعود إلى ارتفاع تكلفة الخبراء (٢٧) (بلغ أجر الخبير العادى ٣٦٠٠٠ دولار سنويا عام ١٩٧٢) ، إذ إن إجراء هؤلاء الخبراء، يتحدد على أساس أعلى معدلات للأجور فى العالم، حتى تمكن البرنامج من جذب الخبرات من مختلف الدول ويثير موضوع الخبراء العاملين فى نطاق

المنظمات الدولية، عددا من القضايا، وبعض الجدل لا داعى للدخول فى تفاصيله، فى إطار هذه الدراسة المحدودة فطبيعة المنظمة الدولية، كمنظمة حكومية، تجعل عملية تعيين الخبراء، محكومة بعوامل كثيرة ومتداخلة، قد تؤثر فى النهاية على معايير الكفاءة ذاتها ولكن بصرف النظر عن مدى الجدية فى اختيار هؤلاء الخبراء، ومدى كفاءتهم من النهاية المهنية أو التخصصية، إلا أن هؤلاء الخبراء ، كثيرا ما يفشلون فشلا ذريعا فى تفهم المشكلات الخاصة، والواقع الاجتماعى للدول التى يعملون فيها، وتأتى مقترحاتهم وحلولهم مجانبة للصواب، بسبب اختلاف النظام القيمى والاجتماعى السائد داخل البيئة التى يعملون فيها لحساب البرنامج (الدول النامية).

النظام الفكري في المجتمعات النامية؛ إن النظام القيمى والإطار الفكرى السائد فى مجتمعاتهم الأصلية وقد يحتاج هؤلاء الخبراء إلى وقت طويل من الممارسة، حتى تتأقلم عقليتهم مع المناخ الفكرى والنظام القيمى السائدين قد لا تتيحه لهم مهمتهم القصيرة الأمد عادة ولا يعتبر اشتراط موافقة الدول المضيفة على هؤلاء الخبراء قبل مجيئهم إليها، من شأنه تحسين هذا الوضع لأن هذه الموافقة لها طابع سياسى وأمنى، أكثر من شىء أخر وبسبب العوامل العديدة التى تحكم عملية التعيين فى المنظمات الدولية، ومن بينها العوامل والمعايير الجغرافية لم يستطع البرنامج أن يتوجه بالقدر الكافى للبحث عن الخبرات المحلية فى الدول المعنية ذاتها قبل الاستعانة بالخبرات الأجنبية، أو يضع نظاما مرنا للأجور، بحيث يمكن الاستعانة بالخبرة المحلية المتاحة بتكلفة أقل، والاستفادة من باقى الاعتمادات فى البنود الأخرى كشراء التجهيزات أو التدريب

وبسبب هذا القصور، قد نجد فى بعض الأحيان، أوضاعا غير مفهومة فمصر على سبيل المثال تعتبر فى نطاق البرنامج دولة مستوردة ومصدرة للخبرة فى نفس الوقت ففى عام ٦٦ كان عدد الخبراء المصريين العاملين لحساب برنامج الأمم المتحدة فى الدول الأخرى ٥٦ خبيرا، ارتفع فى عام ١٩٦٧ إلى ١٦١ خبيرا، وفى عام ١٩٧٠ إلى ٢٣٦ خبيرا، بينما كان عدد الخبراء الأجانب العاملين فى مصر لحساب البرنامج فى نفس الأعوام ٥٧، ١٣٤، ١٧٠ على التوالى . ومن المشكوك فيه، عدم وجود بديل مصرى للخبرة الأجنبية المستوردة عن طريق البرنامج إلا فيما ندر من الحالات وهناك أمثلة عديدة لحالات لم تنجح فيها مشروعات البرنامج فى مصر إلا بعد أن استبدل بمدير المشروع الأجنبى مدير مصرى أما الشق الثانى من عناصر المعونة التى يقدمها البرنامج، فإنه يتمثل فى المعدات والتجهيزات التى قد تحتاجها المشروعات التى يقوم بها البرنامج فى الدول النامية وتمثل فى العادة جانبا ضئيلا من الحجم الكلى لمعونة البرنامج وعادة ما تكون التجهيزات والمعدات التى يشتريها البرنامج لحساب الدول النامية، من أحدث ما وصل إليه التقدم التكنولوجى فى العالم.

ولذلك فكثير ما تثار عديد من المشكلات حول كيفية استيعابها واستخدامها، ثم القدرة على صيانتها وعلى توفير قطع الغيار اللازمة لها بعد انتهاء المشروع وقد يتوقف المشروع برمته بعد فترة قصيرة من تشغيله، بسبب هذا النوع من المشكلات ولم يحاول البرنامج أن يركز جهوده بشكل أكبر على مساعدة الدول النامية فى استنباط حلول للمشاكل تتناسب مع الظروف والأوضاع الاجتماعية القائمة، أو حث الدول النامية على استخدام تكنولوجيا وسيطة تتواءم مع إمكانياتها ومواردها المتاحة وعلى ذلك، فإن البرنامج يساعد على نقل النمط التكنولوجى السائد فى الغرب، وهو النمط الرأسمالى الذى تطور بشكل طبيعى وتلقائى فى ضوء

الظروف والمشاكل الخاصة لتطور الاقتصاد الرأسمالى، الذى اتسم بندرة العمل وارتفاع تكلفته، فضل عن اعتماد هذا النمط التكنولوجى على استخدام الموارد والموارد الثانوية المتاحة فى هذه الدول وهكذا ساعد البرنامج، الدول النامية، على أن تسير فى الاتجاه الخاطئ الذى يعتمد على النقل الميكانيكى للنمط التكنولوجى السائد فى الغرب، والذى بدأت كثير من الدراسات تشير إلى خطورته، باعتباره لا يمثل حلا حقيقيا لمشاكل التنمية فى دول العالم الثالث، ويمكن القول دون تجاوز، أن البرنامج أدى فى الواقع على قدر إمكانياته المحدودة إلى تسهيل النمط التكنولوجى الرأسمالى على مستوى العالم بأسره، بالإضافة إلى أن مشترياته للعالم الثالث، هى حقنة (صغيرة) ولكنها بالطبع منشطة للاقتصاد الرأسمالى العالمى بصفة عامة

أما العنصر الثالث من عناصر المعونة، فيتمثل فى المنح الدراسية والتدريبية وربما كان هذا العنصر، هو العنصر الأكثر فاعلية وإيجابية، لأنه يؤدى إلى زيادة القدرة العالية والخبرة التدريبية فى الدول النامية، عن طريق إتاحة الفرصة أمام مواطنيهم للدراسة أو التدريب فى الخارج، وهو من أشد ما تحتاج إليه، إذا استخدمت سياسة رشيدة فى هذا المجال، وارتبط أبناء الدول النامية بعد عودتهم، بواقعهم الاجتماعى، وتبينوا الطبيعة الخاصة للمشكلات الكامنة فيه غير أن سياسة البرنامج العامة بالنسبة للدراسة فى الخارج والمنح التدريبية يشوبها بعض التصور.

ويمكن أن توجه إليها بعض الانتقادات؛ فإن البعض يعتقد أن المنظمات الدولية يمكن، بطبيعتها العالمية، أن تكون مركزا لتبادل الخبرات والتجارب فى العالم دون تمييز أو تحيز، وإنها بهذا يمكن أن تساعد على تغيير هياكل التبعية الثقافية القائمة من خلال إتاحة الفرصة أمام الدول النامية، أن تنوع من نطاق تعاملها، وأن تنفتح على الدول الأخرى التى لم يتح لها التعامل معها، بسبب الظروف التاريخية التى مرت بها أثناء الفترة

الاستعمارية ولكن الواقع يؤكد على أن المنظمات الدولية، لا تعمل شيئا حقيقيا لتغيير هياكل التبعية، أو النمط القديم للعلاقات الدولية، بل أنها تكرس الواقع القائم وتدعمه ففى دراسة لنا عن المنح الدراسية والتدريبية التى قدمتها اليونسكو لمصر فى الفترة من ١٩٤٦- ١٩٧٤ بتمويل من ميزانيتها العادية أو من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اتضح أن الدول المستقبلة لهؤلاء الدارسين، رغم أن عددها يبلغ ٤٣ دولة، إلا أنها مركزة فى ٥ منها فقط، هى على الترتيب: بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، والدانمارك وهولندة التى تستقبل أكثر من ثلثى هؤلاء الدارسين فإذا ما أضفنا إلى هذه الدول باقى الدول الغربية، نجد أن الدول الغربية مجتمعة، تستقبل أكثر من ٩٠% من الدارسين المصريين المحولين عن طريق اليونسكو ولا تستقبل دول الكتلة الشرقية مجتمعة أكثر من ٥% منهم، يدرسون جميعهم فى مجالات العلوم التطبيقية والبحتة، ولم يحصل أى منهم على منحة واحدة فى العلوم الاجتماعية أو التربية أو الثقافة ، هذه هى المشكلات المتعلقة بهيكل البرنامج وطريقة إدارته وتوجهاته وحتى إذا افترضنا أن النقائص التى ينطوى عليها، يمكن علاجها وإعادة النظر فيها، ومع افتراض إمكانيات تزويد البرنامج بموارد أكبر، فإن فاعلية البرنامج تتوقف فى الناهية على الأوضاع السائدة فى الدول النامية ذاتها المشكلات الداخلية فى الدول النامية وعلاقتها بطريقة عمل البرنامج والفاعلية: تتوقف كفاءة البرنامج ومدى تأثيره على تنمية العالم الثالث كمحصلة نهائية، على الأوضاع السائدة فى دول العالم الثالث ذاتها، من حيث طبيعة السلطة القائمة فى هذه الدول، وكيفية تنظيم القوى الاجتماعية، ودرجة تعبئة وحشد الموارد الداخلية الخ

فبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، لا يفرض نمطا أو أسلوبا للتنمية على الدول المستفيدة (وأن كان يمكن أن يؤثر على الترويج لنمط معين كما سبق أن أوضحنا)، إذ أن السلطات المختصة فى الدول المعنية نفسها، هى التى تحدد أولويات المشروعات التى تدرجها فى خطط تنميتها، وبالتالى

فهى التى تحدد وتصوغ المشروعات التى تتقدم بها إلى البرنامج للإسهام فيها ومن البديهى أن تتحدد هذه الأولويات نتيجة لتفاعل القوى الاجتماعية، وما تفرزه من أشكال السلطة السياسية ولكل سلطة سياسية مفهومها الخاص للتنمية تعمل فى إطاره وعند هذه النقطة، يتعين علينا أن تطرح سؤالا على جانب كبير من الأهمية، وهو ما هو المقصود بالتنمية؟ بعضهم يفهم التنمية على أنها مجرد تحقيق زيادة فى الناتج الإجمالى القومى ولكن هذا تصور قاصر، لأن التنمية ترتبط فى نظرنا ارتباطا وثيقا بعملية توزيع الناتج القومى وفى اعتقادنا أنه إذا لم يترتب على زيادة الناتج القومى الإجمالى، زيادة حقيقية فى دخول الأغلبية، فلسنا بصدد عملية تنمية حقيقية، وإنما بصدد عملية توجيه للموارد لخدمة أقلية أن ما نريد أن نقوله باختصار شديد حول هذه النقطة، هو أن مساعدة المنظمات الدولية لدول العالم الثالث، يمكن أن توجه لصالح أقلية، كما أنها يمكن أن توجه لخدمة التنمية الحقيقية وأن الفيصل فى هذا هو طبيعة القوى الاجتماعية المسيطرة على السلطة السياسية فى دول العالم الثالث من ناحية أخرى، فإن نجاح أو فشل المشروعات التى يسهم البرنامج فى تنفيذها تتوقف، حتى من الناحية الفنية، على الكفاءة التنظيمية الداخلية لدول العالم الثالث، وعلى درجة فعالية أداء الأجهزة التى تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة فى جميع المراحل التخطيطية والتنفيذية للمشروعات المشتركة فالبيروقراطية الداخلية مثلا، قد تكون أشد ثقلا وأشد وطأة بكثير من بيروقراطية البرنامج نفسه وبالتالى يكون لها أثر حاسم على كفاءة التنفيذ بل أن بعض النقائص التى أشرنا إليها عندما عرضنا لعناصر المساعدات التى يقدمها البرنامج، يمكن التغلب على جزء كبير منها، إذا كان الجهاز الإدارى الداخلى فى دول العالم الثالث، على دراية كاملة بالإمكانيات الذاتية الحقيقية المتاحة، وإذا كان يتوفر له حصر شامل لهذه الإمكانيات والموارد الداخلية، وإذا كانت هناك دراسات جادة لطبيعة المشروعات التى تحتاجها البيئة المحلية، فى ضوء الطبيعة

المحلية الخاصة لهذه البيئة ونوعية المشاكل التى تفرضها وتتطلب حلولا لها غير أن المشكلة هى فى الواقع مركبة، وعلى جانب كبير من التعقيد، إذ أن أحد جوانب التخلف فى دول العالم الثالث، بل أحد سماته الأساسية، هو تلك الفوضى السائدة فيها أجهزة إدارية كثيرة، تتعارض وتتصارع

وتبدو فى بعض الأحيان بلا وظيفة على الإطلاق، النخبة السياسية والثقافية مرتبطة، بشكل عام، وجدانيا وعقليا بنمط التنمية السائد فى الغرب وحلوله التكنولوجية غير المطوعة للظروف المحلية، عدم وجود أى حصر للموارد والإمكانيات المتاحة، نقص المعلومات التى هى حجر الزاوية لأى عمل تخطيطى سليم، بسبب ادعاءات هلامية غير محددة (كادعاءات الأمن القومى أحيانا) الخ .

ويتعامل برنامج الأمم المتحدة مباشرة، أو من خلال المنظمات المتخصصة مع العديد من الأجهزة المحلية فى الدول النامية دون أن يكون هناك فى أغلب الأحيان جهاز مركزى يخطط ويوجه بين هذه الأجهزة وقادر على إيجاد الحلول للمشكلات التى تثار أثناء عملية التنفيذ فالبرنامج يتعامل مع وزارات التربية والتعليم والثقافة والتعليم العالى والبحث العلمى بالنسبة للمشروعات التى تقوم اليونسكو بتنفيذها ويتعامل مع وزارات الزراعة واستصلاح الأراضى والبحرية الخ بالنسبة للمشروعات التى تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذها وهكذا ليس هناك جهاز إدارى موحد يتولى تنظيم عملية تدفق تيار العلاقة بين الدولة والمنظمات الدولية بشكل عام فغالبا ما تتم العلاقة مباشرة بين المنظمة الدولية وبين الأجهزة والإدارات المحلية المعنية فى الدولة بل قد لا توجد هذه الأجهزة أصلا فى بعض دول العالم الثالث ويتعين خلق كل شئ من جديد وفى البلاد التى توجد فيها هذه الأجهزة فإنها تكون من الشرذمة والتعقد والتناطح بشكل يجعل من هذه الأجهزة نفسها حين تتعامل مباشرة مع المنظمات الدولية جماعات ضغط أو جماعات مصلحية ففى غياب

تصور عام للمصلحة القومية (وهو الميزة الكبرى للخطة العامة للدولة) تتعامل هذه الأجهزة مباشرة مع المنظمات الدولية من زاوية مصالحها الخاصة والضيقة وغالبا ما يكون إدراك هذه الأجهزة للمنظمات الدولية إدراكا تسيطر عليه هذه النظرة المصلحية الخاصة والضيقة وفى هذه الحالة تصبح المنظمات الدولية بالنسبة لها مجرد فرص لعقد مؤتمرات، أو مجالا مفتوحا للتقدم لبعض الوظائف ذات الأجور المجزية ولا يؤثر هذا الوضع على كفاءة المشروعات التى تسهم المنظمات الدولية فيها ولكن الأخطر من ذلك أنه يؤثر على السياسات العامة للمنظمات الدولية نفسها وعلى توجهاتها وذلك من خلال أثر ميكانيزم التغذية المنعكسة fead back إذ أن هذه الأجهزة الإدارية التى تتعامل مباشرة مع المنظمات الدولة هى نفسها فى كثير من الأحيان الأجهزة التى تمثل حكومات الدول الأعضاء فى المنظمات الدولية وتشترك فى المناقشات التى تسفر حصيلتها على توجيه أنشطة تلك المنظمات

وما أريد أن أقوله فى النهاية، هو إننى رغم إيمانى الشديد بأهمية وضرورة زيادة حجم المساعدات المباشرة التى تقدمها المنظمات الدولية للدول النامية حيث تبقى هذه المساعدات رغم كل قصورها، الإطار الأفضل للمساعدات غير المشروطة إلا أننى اعتقد أن فاعلية هذه المساعدات تتوقف مباشرة على قدرة دولة العالم الثالث على إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية وصياغة أسلوب ونمط للتنمية ينبع من الواقع الاجتماعى المتميز لهذه الدول يمكن أن تلتقى حوله جميع القوى الوطنية الحاملة لواء التقدم والعاملة من أجل مستقبل أفضل للجميع وبدون تحقيق هذا الشرط فإن المساعدات التى تقدمها المنظمات الدولية سوف توجه فى نهاية الأمر إلى تحقيق مصالح وقوى اجتماعية أنانية محددة سواء كانت لصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا أو لصالح الأفراد والتى تسيطر على شبكة العلاقات مع تلك المنظمات أو أية أقلية أخرى من أى نوع ولن

يقتصر الإصلاح الداخلى لدول العالم الثالث على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من معونة المنظمات الدولية ولكن الأهم من ذلك كله أنه سيؤدى إلى توجيه نشاط وبرامج المنظمات الدولية بشكل أكثر موءامة لقضايا التنمية الحقيقية فى دول العالم الثالث.

الدور غير المباشر: نقصد بالدور غير المباشر للمنظمات الدولية فيما يتعلق بقضايا التنمية فى العالم الثالث قدرة هذه المنظمات على أن تصبح أداة فعالة من أدوات تغيير الخلل القائم فى النظام الحالى للعلاقات الاقتصادية الدولية بما يضمن تنمية متكافئة لكل المجتمعات البشرية أى قدرتها على وضع أسس لميكانيزم أفضل لشروط التبادل الدولى وإقامة نظام نقدى عالمى أكثر توازنا، والحد من النشاط التخريبى للشركات متعددة الجنسية (٣٠) الخ من المطالب التى تشكل الإطار العام للنظام الاقتصادى العالمى الجديد كما تريده دول العالم الثالث ووصفنا لهذا الدور بأنه دور غير مباشر فى عملية التنمية لا يعنى التقليل من أهميته، بل على العكس من ذلك تماما فإن هذا الدور قد يكون هو الدور الأساسى والأكبر تأثيرا فى التحليل النهائى ولكننا وصفناه كذلك لمجرد تمييزه عن الدور المباشر الذى نقصد به قيام المنظمات الدولية بتقديم المساعدات المباشرة (فنية وغيرها) للإسهام فى مشروعات التنمية فى دول العالم الثالث فما هو حقيقة هذا الدور؟ وهل تستطيع المنظمات الدولية فعلا أن تغير من الهيكل الحالى للنظام الاقتصادى الدولى؟ لتحديد طبيعة هذا الدور وإدراك مدى فعاليته يتعين علينا أن نسترجع مرة أخرى ما ذكرناه عن طبيعة المنظمات الدولية وعلاقتها بالدول الأعضاء

وقد أشرنا إلى أن المنظمات الدولية العالمية a vocation universelle ليست كلها من طبيعة واحدة إذا نظرنا إليها من زاوية ميكانيزم اتخاذ القرارات فصندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى رغم أهميتهما البالغة بالنسبة للاقتصاد العالمى ليست فى عداد المنظمات الديمقراطية فالأخذ بنظام التصويت الترجيحى جعل منهما فى الواقع منظمات أو ليجارشية تديرها مجموعة صغيرة من الدول الرأسمالية المتقدمة وهى نفسها مجموعة الدول التى تسيطر عملا على النظام الاقتصادى العالمى من خلال سيطرتها على الشطر الأكبر من وسائل وأدوات الإنتاج فى العالم ولقد سهلت سيطرتها على المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادى العملى من إمكانية توجيه الاقتصاد العالمى كله لصالحها بل وبطريقة غير مباشرة من توجيه أنشطة منظومة الأمم المتحدة كلها فى نطاق التنمية الوجهة التى تريدها ولقد كان دور العالم الثالث محدودا بل يكاد يكون معدوما داخل هذه المنظمات وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يعتبر من بين المنظمات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة باتفاقيات وصل وبالتالى يحق للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة توجيه أنشطتها أو على الأقل إصدار توصيات إليها فيما يتعلق بهذا النشاط لكن هذه السلطة إنما هى سلطة نظرية محضة ولا يتمتع المجلس فى الواقع بأى سلطان عليهما فالمنظمات المتخصصة عموما هى منظمات مستقلة لها شخصيها الدولية المستقلة ولهذه الأسباب كلها بقى نشاط الصندوق والبنك مرتبطين بالاستراتيجية العامة للنظام الرأسمالى ككل.

نشاط الأمم المتحدة لتحقيق التأثير الحقيقي للتنمية: إن نشاط الأمم المتحدة عموما فى مجالات التنمية محكوم بقدرة الدول النامية على المشاركة الحقيقية فى قرارات الصندوق ومجموعة البنك بمعنى أخر فإن التأثير الحقيقى للدور غير المباشر للمنظمات الدولية يبدأ بالحل الديمقراطى فيما

يتعلق بميكانيزم اتخاذ القرارات داخل الصندوق ومجموعة البنك الدولى أما الأمم المتحدة ومجموعة المنظمات المتخصصة الأخرى المرتبطة بها فقد اتسمت بالطابع الديمقراطى منذ البداية إذ بقيت القاعدة العامة للتصويت هى المساواة التامة على أساس أن لكل دولة صوتا واحدا (إذ استثنيا ميكانيزم اتخاذ القرار فى مجلس الأمن) وقد أدى هذا إلى أن تتمكن الدول النامية بالفعل من توجيه العالم الثالث بصفة عامة وفى مقدمتها قضايا التنمية بعد أن أصبحت هذه الدول تشكل الأغلبية العددية الساحقة وأصبحت هذه المنظمات إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الخارجية للدول النامية والمنبر الذى تعبر من خلاله عن مواقفها ومطالبها

وقد أدى هذا إلى أن تتعرض هذه المنظمات بصفة دورية لهجوم ضار من جانب الدول المتقدمة وبالذات من جانب الدول الرأسمالية بعد أن أصبحت مواقف الدول النامية من قضايا التنمية أكثر راديكالية على النحو الذى أوضحناه وتشكل خطرا على النظام الرأسمالى العالمى نفسه وتطلق الدول الرأسمالية المتقدمة على الأغلبية العددية التى تتمتع بها الدول النامية داخل هذه المنظمات تعبير الأغلبية الأتوماتيكية la majorite automatique وهو تعبير ينم عن قدرة من المهانة والتحقير ولا يستخدمه إلى جانب الدول الرأسمالية المتقدمة سوى جنوب أفريقيا وإسرائيل ومن الغريب أن الولايات المتحدة تستخدم هذا التعبير فى الوقت الذى كانت تسيطر هى فيه على تلك الأغلبية الأوتوماتيكية عقب الحرب مباشرة وحتى بداية الستينات غير أن قدرة هذه المنظمات فى الواقع على تغيير النظام الاقتصادى القائم وتغيره بنظام جديد أكثر عدالة هى قدرة محدودة فمن ناحية لا تملك هذه المنظمات سلطة إصدار القرار الملزم وقراراتها مجرد توصيات موجهة للدول الأعضاء يتوقف تنفيذها على إرادة الدول وحدها فى غياب سلطة فوق الدول تملك من الوسائل ما يمكنها من فرض إرادتها وحمل الدول على تنفيذ قراراتها وتوصياتها وتحاول تلك المنظمات

التغلب على هذا الوضع من خلال تكنيك المعاهدات الدولية ولذلك توجه قدرا من نشاطها وجهدها نحو بلورة حصيلة المناقشات الدائرة فى أجهزتها وفروعها المختلفة وصياغتها فى شكل مشروعات للاتفاقيات الدولية ثم تقوم بتوجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء لعقد مؤتمرات دولية لمناقشة هذه المشروعات والاتفاق على صيغتها النهاية تمهيدا لإقرارها نهائيا وفقا للإجراءات الدستورية المعمول بها فى كل دولة بعدها تصبح المعاهدات نافذة المفعول وملزمة بالنسبة للدول التى صدقت عليها ولكن من الواضح أن الطابع الإلزامى لهذه المعاهدات مرتبط أيضا بعنصر الرضا فانضمام الدول إلى المعاهدة من عدمه هو اختيار قد تقبل عليه أو ترفضه بالطبع فلن يصبح هناك نظام اقتصادى من كحقيقة واقعة إلا إذا تمت ترجمة مطالب الدول النامية التى أشرنا إليها إلى مجموعة من القواعد الملزمة التى تحدد حقوق وواجبات الدول الاقتصادية فى إطار معاهدة دولية أو أكثر ومن الواضح أن تقنين قواعد القانون الدولى عملية بطيئة تستغرق وقتا كبيرا جدا ولاتلائم المرحلة الحالية التى تعبر عن أزمة القانون الدولى التقليدى الذى صيغت قواعده فى وقت كانت دول العالم الثالث بعيدة تماما عن أية مشاركة حقيقية فى العلاقات الدولية ولكن لا ينبغى فى نفس الوقت، أن نقلل من شأن توصيات وقرارات المنظمات الدولية، أيا كانت الصورة التى تصدر بها إعلانات مواثيق الخ، أو أن نعتبر أنها مجرد حبر على ورق خال تماما من أى أثر للحياة

فالواقع أن مثل هذه القرارات، خصوصا عندما نتحدث عن المبادئ الواجبة التطبيق فى العلاقات الاقتصادية الدولية، تعبر عن رأى الأغلبية العظمى من الدول وهى بهذا المعنى تعبر عن اتجاه التطور فى القانون الدولى، واحد مصادره المستقبلة (٣٢) كذلك لا ينبغى التقليل من قوة التأثير التى تمارسها هذه القرارات والتوصيات والدراسات على الرأى العام ولقد فجر الحديث عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد، نقاشا خصبا

فى الدوائر الثقافية، سواء فى دول العالم الثالث، أو فى الأوساط المستنيرة فى الدول المتقدمة ومن المؤكد أن ذلك مطلوب تماما، لأنه من شأنه الوصول إلى المستهلك فى الدول الرأسمالية المتقدمة، والذى قد يكون مطالبا بشكل مباشر، أن يعدل من نمط استهلاكه، عندما يعى حجم المشكلة التى تعانى منها شعوب العالم الثالث فعندما يعرف هذا المستهلك، أن حيوانات العلام المتقدم تلتهم ٤/١ إنتاج العالم من الحبوب، وهو ما يساوى نصف استهلاك الصين والهند معا الذى يبلغ تعدادهما ١٣٠٠ مليون نسمة وأن إنتاج الصناعات الغذائية المخصصة للكلاب فى الولايات المتحدة عام ٦٧ بلغت حجما يعادل تماما متوسط الدخل القومى للفرد فى الهند، وأن استهلاك ٨ ملايين كلب و ٧ ملايين قط من السعرات الحرارية، بلغ ما يعادل استهلاك دولة فى حجم البرتغال من هذه السعرات وأن ما يلقيه الشعب الأمريكى فى سلال المهملات فى عام يكفى لتقديم وجبه كاملة إلى سكان القارة الأفريقية بأكملها وأن الحيوانات المستأنسة فى الدول المتقدمة، تحصل على خدمات خاصة، ولها محلات للكوافير و مطاعم متخصصة ، وهى خدمات لا يحصل عليها الإنسان فى كثير من دول العالم الثالث عندما يعرف المستهلك فى العالم المتقدم هذه المعلومات كلها فى كتاب تتوجه فيه مؤلفته إلى القارئ بقولها فى مقدمة إذا كانت قراءة هذا الكتاب تستغرق منك ٦ ساعات، فيجب أن تعلم أنه عندما تفرغ من قراءة الصفحة الأخيرة، يكون ٢٥٠٠ فرد قد مات من الجوع، أو من مرض ناشئ عن سوء التغذية فى مكان ما من العالم .

فقد يلعب دورا أكثر إيجابية فى القضية التى لا تهم الحكومات وحدها لكن من ناحية أخرى، يصعب القول أن الطابع الديمقراطى للمنظمات الدولية التى نتحدث عنها يعنى أن جميع الدول تمارس تأثيرها ونفوذها على سياسة هذه المنظمات ونشاطها بقدر متساو فخلف المساواة القانونية الشكلية للدول الأعضاء، تستتر حقيقة أن الإمكانيات الذاتية لكل دولة،

تلقى بظلالها وأثارها على أعمال هذه المنظمات، توجه نشاطها وقراراتها من خلال ميكانيزم بالغ التعقيد

وقد أوضح كل من روبرت كوكس وهارولد جاكويسون هذه النقطة، فى دراسة (٣٤) ضخمة عن كيفية اتخاذ القرارات فى ٨ منظمات دولية هى: الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية، مكتب العمل الدولى، اليونسكو، منظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، صندوق النقد الدولى، الجات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أوضحا فيها مدى الارتباط بين قرارات هذه المنظمات، وتأثير الدول الأعضاء عليها وعلاقة ذلك بهيكل علاقات القوى فى العالم وقد راجع المؤلفان نتائج هذه الدراسة فى مقالة (٣٥) مقتضبة لاحقة نشرت فى سجل العلوم الاجتماعية، أوضحا فيها مدى صلة علاقات القوى فى العالم بهيكل الإنتاج الدولى، وتأثير ذلك على توصية قرارات المنظمات الدولية وأيا كان الوضع، فإن الحقيقة الواضحة هى أن هذه المنظمات الدولية، ما هى فى الواقع سوى إطار للمفاوضات وحتى بهذا المعنى، فإنها تلعب دورا لا يمكن الاستغناء عنه فى الحياة الدولية المعاصرة والمفاوضات بطبيعتها مساومة، تنتهى بحل تقبله الأطراف المتفاوضة أو تفشل انتظارا لجولة جديدة ودول العالم الثالث، تعى تماما أنه حين يتعلق الأمر بقرارات تمس الاقتصاد العالمى، فإن هذه القرارات، لن تكون لها فاعلية تذكر، إذا لم تحصل على التأييد الواجب من الدول المتقدمة التى تسيطر على مراكز اتخاذ القرار الاقتصادى فى العالم ولذا فمن الأمور ذات المغزى، أن يتخلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عن قاعدة الأغلبية، ويتبنى فكرة اتخاذ القرارات بالاتفاق العام Consensus، وهو ما يؤكد فكرة المفاوضات ومن البديهى أن المفاوضات بين الوحدات غير المتكافئة لابد أن تعكس علاقة القوى بين المتفاوضين وأى حل يتم التوصل إليه هو تعبير عن هذه العلاقات ولذلك فإن قدرة دول العالم الثالث على حمل

الدول المتقدمة على قبول مقترحاتها بشأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد، تتوقف على مدى نجاح هذه الدول فى إقناع الدول المتقدمة بخطورة النظام القائم الآن على اقتصاديات الدول المتقدمة نفسها مستقبلا وبقدرتها على التأثير فى اقتصاديات الدول المتقدمة نفسها، بشكل يؤكد عملا فكرة علاقات الاعتماد المتبادل interdependence ومن الواضح أن العالم الثالث لن يتمكن من إقناع الدول المتقدمة بهذه الحقيقة، إلا إذا تمكن من تدعيم وحدته، وتكتل فى مواجهتها لكن يبدو أن هذه القدرة لا تزال محدودة فى الظروف الراهنة للعلاقات الدولية، رغم النجاح الجزئى للدول البترولية وأقول نجاحا جزئيا، لأن اقتصاديات الدول المتقدمة تمكنت فى النهاية من تحييد أثر الخلل الذى أحدثته الفوائض البترولية، واستطاعت استيعابها فى اقتصادياتها من جديد

ولقد فشلت محاولات بعض الدول المنتجة للمواد الأولية فى تكوين اتحادات للمنتجين، على نمط منظمة الأوبك كذلك تبدو وحدة العالم الثالث هشة إلى حد كبير، ومفعمة بالتناقضات التى تحاول الدول المتقدمة تفجيرها أو تعميقها فالعالم الثالث غير متجانس، إلى الحد الذى تبدو فيه إمكانية وقوفه كقوة اقتصادية متماسكة ومتحدية، مسألة مشكوك فيها فى الوقت الراهن فالحروب الصغيرة تطحنه، وهو غير قادر على وضع حد للمنازعات السياسية، ومنازعات الحدود بين دولة، ويوجه قدرا متزايدا من موارده لشراء السلاح من الدول المتقدمة كذلك فإن الارتباط بين كثير من دول العالم الثالث، وبين النظام الرأسمالى، يبدو لصيقا إلى الدرجة التى تزعزع من جدية هذه الدول فى مطالبها عن النظام الاقتصادى الجديد ففى الوقت الذى يطالب فيه دول العالم الثالث من خلال المنظمات الدولية، بحقها فى السيطرة على مواردها الطبيعية، وتطالب الدول الرأسمالية المتقدمة بضبط نشاط الشركات متعددة الجنسية الرقابة والإشراف عليها ومنعها من التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء،

نجد أن بعض هذه الدول نفسها، تسن القوانين والتشريعات الداخلية، التى تمكن لهذه الشركات من تثبت مواقعها على أراضيها، ونزح ثرواتها، وتمنحها مزايا، ضريبية وخلافة، قد لا تمنحها لشركاتها الوطنية نفسها وهذا تناقض صارخ كذلك فقد يبدو من غير المنطقى، أن تطالب دول العالم الثالث بإعادة توزيع الثروة العالمية بشكل أكثر عدالة فى الوقت الذى لا تفعل فيه شيئا بذكر لتحقيق هذه العدالة على الصعيد الداخلى بل أن التفاوت فى توزيع الثروة فيها، يفوق كثيرا نظيره فى الدول المتقدمة وأحيانا يكون التفاوت الاجتماعى والثقافى فى بعض بلدان العالم الثالث، من الحدة بحيث قد يبدو المجتمع الواحد وكأنه مقسم إلى عدة مجتمعات داخلية لهذا فقد تبدو مطالب الدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة لإصلاح الخلل الخارجى الناشئ عن علاقات التبعية الكافة فى هيكل الاقتصاد الدولى وكأنه محاولة لإخفاء الخلل الداخلى الكامن فى هيكل اقتصاديات هذه الدول نفسها والذى يتميز بالسيطرة الطبقية والاستغلال ولهذا تبدو المنظمات الدولية أحيانا، وكأنها مشجب تعلق عليه الدول النامية أخطاءها وتستغلها لأغراض سياسية داخلية فى محاولة لتبرير العجز الداخلى، والإيهام بأن المشاكل الداخلية التى تعانى منها، هى مشاكل مفروضة عليها من الخارج والحقيقة أن طرح قضية الفقر والغنى فى العالم، على أساس قومى، أو على أساس جغرافى كما يعتقد بعضهم، ينطوى على قدر من المغالطة .

ففى بعض الدول الفقيرة أو دول العالم الثالث؛ يوجد من هم أكثر ثراء من أثرياء الدول نفسها فالحدود الجغرافية لا ترسم بدقة حدود توزيع الفقر والثراء فى العالم إن مطالب العالم الثالث فى مواجهة الدول المتقدمة والهادفة إلى إصلاح الخلل الكامن فى هيكل الاقتصاد الدولى هى مطالب تستند إلى أسس موضوعية واقتصادية عملية سليمة تماما هذا هو أحد وجوه الحقيقة الذى يجب أن نعترف به أيضا، هو أن هناك خللا هيكليا فى اقتصاديات دول العالم الثالث نفسها، نتيجة لظروف الصراع الاجتماعى

بداخلها ولا يجب أن يخفى أحد وجهى الحقيقة وجهها الآخر ومن الواضح أن العلاقة بين الداخل و الخارج هى علاقة ديناميكية ومتداخلة ويبدو أن إصلاح الخلل الخارجى، مرتبط أساسا، بل ويتوقف على درجة النجاح فى إصلاح الخلل الداخلى.

دورالمنظمات الإقليمية والمنظمات الجزئية؛ رغم أن كليهما منظمات محدودة العضوية، على أساس أن لفظة المنظمات الإقليمية يجب أن يطلق فقط على المنظمات التى تستند فى عضويتها إلى العنصر الجزافى بشكل حاسم، وهى منظمات نادرة، ولذا يفضل عليها لفظة المنظمة الجزئية، الواقع أن جزءا من ديون الدول النامية موروث عن الحقبة الاستعمارية ويشك كثير من الباحثين فى شرعية هذه الديون أنظر فى هذا الموضوع.

بلغت قيمة المعونة الفنية المقدمة لمصر من خلال اليونسكو، والممولة عن طريق البرنامج الموسع للمعونة الفنية فى الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠:ـ ٩٣٥،٣٧٨ دولارا كان نصيب الخبراء منها ٧٤٢،١٢٨ أى ٧٩% من إجمالى المعونة.

تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربى؛ يعرف بعض الكتاب التنمية بأنها هي: عملية متصلة تتكون من مجموعة من التبدلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والتي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة" تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوقير مستوى لائق من العيش للمواطنين في إطار من الأمن بشكل مطرد أو متصل، التنمية من خلال هذا التعريف لم تقتصر على زيادة الدخل الفردي الحقيقي ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للشعب وتقليل التفاوت الطبقي، وإنما أصبحت تعني التغيير الحضاري الذي يشمل مختلف نواحي الحياة المادية والمعنوية؛ أي إن مفهوم التنمية لم يعد يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل أضحى يتضمن أبعاداً أخرى

اجتماعية وسياسية وثقافية، أي إنها عملية تغيير شاملة تستهدف القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي

وذلك بتحسين المستوى المعاشي للشعب والقضاء على تخلفهُ واستغلاله، التنمية بذلك عملية ذات نظرة شمولية لكل عناصر البنية الاجتماعية، حيث تأخذ بالحسبان إن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وإقامة مجتمع ديمقراطي موحد، ومن هنا يمكن القول بأن التنمية هي: عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية. إن التنمية تهدف إلى تغيير شامل لجميع مكونات المجتمع المادية والثقافية وبناءاً على ما تقدم وعند التصدي لتحديد مفهوم التنمية فإننا نجد، اتفاقاً بين الباحثين على إن التنمية هي عملية حضارية مدروسة ومخططة تهدف إلى إيجاد تحولات كبيرة في القطاع الاقتصادي - الزراعي - الصناعي - الاجتماعي- والخدمي، وكذلك في الإطار السياسي.

أهداف التنمية بمفهوم شامل؛ وبعبارة أخرى إن التنمية تهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع مجالات الحياة وتحقيق العيش السعيد للمواطنين، وتطوير الإنسان، وإنقاذه من حالة التخلف إلى حالة يمكن إن يساهم في عمليات البناء الشامل للمجتمع، وهذا الأمر بحاجة إلى وجود بلد مستقل ومحقق للوحدة الوطنية، وخالي من موضوع المشاكل العرقية والهويات الفرعية، ومتمتعة بقدر كافي من الاستقرار السياسي، إذ لا وجود للتنمية في ظل مجتمع تعاني وحدتهُ الوطنية من المشاكل وكثرة الانقلابات العسكرية التي يقوم بها أبناء الشعب ضد النظام القائم، وفي مقابل ذلك ما يقوم به النظام ضد أبناء الشعب في فرض القوانين الخاصة بمنع التجول وتشكيل المحاكم العسكرية والتغييرات الوزارية المستمرة وتطبيق الأحكام العرفية.

التنمية في الجانب السياسي بشكل خاص؛ وذلك من أجل السيطرة على أعمال العنف التي تصدر من تلقاء ذلك، فالتنمية في الجانب السياسي في البلدان النامية، حيث تواجه معضلات ولاسيما ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما يؤدي إلى تسخير كل الطاقات والجهود من أجل تثبيت أركان النظام القائم، وتدعيم حالة الاستقرار السياسي فيها، لذلك فإن هذه البلدان، لم يكتب لها أن تعرف التنمية بالرغم من إنها غنية وتمتلك ثروات هائلة، حيث نلاحظ إنها تأتي في مراكز متدنية بالنسبة إلى دول العالم.

الأنظمة السياسية؛ فالأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة

مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة إفراد المجتمع دون تمييز، إضافة إلى ذلك فأن الإقرار بمبدأ التعددية السياسية لا يعني وحده بأن الديمقراطية قد تحققت، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فريق واحد أو طائفة اجتماعية معينة، وبناءا عليه ولكي تحقق التنمية أهدافها المذكورة، بشكل عام، وهدفها المتعلق بتعزيز فرص التلاحم الوطني، بين أعضاء الجماعة الوطنية، بشكل خاص، وبالذات الجماعات الوطنية المتشرذمة أو التي تتكون من جماعات عدة، فأن الضرورة تقتضي أن تكون هذه التنمية متوازنة في مضامينها وإبعادها وأهدافها.

توجهات التنمية السياسية؛ يجب أن تكون التنمية شاملة في توجهاتها، أي لا ترتكز على جانب واحد دون الأخر، لذلك فهي تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. يجب أن تكون التنمية متوازنة في توجهاتها، بين المركز والمحيط، أي لاتركز على المراكز الرئيسية كالعاصمة أو المدن الكبرى فقط، وإنما يجب أن تتوزع بشكل عادل على مختلف المناطق في الدولة، في الريف والمدينة، وذلك لان أي خلل في التوزيع سوف يؤدي إلى خلل في بناء تحقيق الوحدة الوطنية، إن التفاعل بين الريف والمدينة مهم جدا في عملية تحقيق الاندماج القومي بين الجماعات الاثنية والعرقية المختلفة داخل الدولة لان هذا التفاعل يؤدي إلى تعزيز فرص التكامل الوطني أو القومي.

أن عملية التنمية يجب أن تكون ذات طابع وطني أو قومي شامل، فالتنمية لايمكن "أن تحقق حركتها الفاعلة ما لم يكن هنالك استبدال للوحدات القرابية لتحل محلها الوحدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمهنية والمتخصصة الجديدة؛ يتضح مما تقدم أن التنمية الغير مرسومة والغير متوازنة بين الاقاليم سوف تؤدي إلى خلل كبير داخل الدولة نفسها ومن ثم ظهور حركات معارضة أو مناهضة للنظام السياسي، أو تقوم بالمطالبة بالانفصال عن الدولة ألام، وخاصة في الاقاليم التي تعاني من أوضاع اقتصادية متدنية جدا.

التنمية السياسية؛ تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية جزءاً من التنمية الشاملة انبثق منها وتفرع منها، ويعرفها الباحثون بأنها "هي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر إحراجاً لكرامة الإنسان ومطالبيه، هذا إلى جانب تمثل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع".

إن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي، وهذا يدل على إن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليهِ فيصير نظاماً عصرياً متطوراً، متحولاً بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية العديدة ؛ لذلك من الضروري أن تتركز الجهود على الارتقاء بعملية التنمية ومقوماتها الأساسية وهي:

التمايز: أي "التمايز في الأدوار والأبنية السياسية وهو ما يقتضي تعدد الأبنية ووضوح الأدوار بحيث يكون لكل بنيان أدوارهُ ووظائفهُ السياسية المحددة فلا تقتصر في هيئة واحدة، بالإضافة إلى ذلك فيجب القيام بأنواع جديدة من هذه البنية والأدوار كقيام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها"، وفي حقيقة الأمر فان الدول التي قطعت شوطا طويلا في مجال التنمية السياسية لاتتميز بغياب الصراع، ولكن تميزها يكون في وجود آليات ومؤسسات لتنظيم الصراع من حيث أشكاله ومشاكله وكيفية معالجتها وحلها، وهكذا فإن المؤسسات تلعب دوراً كبيراً في البلدان المتقدمة، حيث إنها تقدم إطار للعملية السياسية، لهذا فإن النظام السياسي يتصف بالتخصص الوظيفي والتمايز وتوزيع الأدوار بين مختلف الأجهزة الحكومية والغير حكومية، مثل الهيئات التنفيذية والمجالس التشريعية. والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها "وتنوع كبير من الوظائف التي تحقق إنجاز العمل السياسي" بقلة الأجهزة وتعددها وينقصها التخصص في العمل الوظيفي.المساواة: أي يجب أن تسود في المجتمع أحكام وقواعد قانونية تتصف بالعمومية، وهذه القواعد تنطبق على جميع أفراد المجتمع دون

استثناء بغض النظر على انتماءاتهم العرقية والمذهبية أو الإقليمية، وعندما يكون هناك تولي للمناصب في المجتمع فيجب أن يكون على أساس الكفاءة والجدارة والتأهيل، وليس على اعتبارات ضيقة كالعلاقات الشخصية والقرابة والجاه وغيرها.

القدرة: وهي تعني تنمية قدرات النظام السياسي على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع وكذلك تنمية قدرات النظام السياسي التنظيمية والعدالة التوزيعية وكذلك الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقاً لمبدأ المساواة ومقتضيات العدالة.

يتضح مما تقدم إن التعددية السياسية من المسائل الضرورية الملحة لكل بلد حر يعيش باستقلال ويسعى نحو بناء ديمقراطي وتكوين نظام سياسي جديد يستوعب كل القوى الوطنية والقومية وإقامة مصالح جديدة قائمة على التوزيع العادل للثورات الوطنية والقيام بعملية البناء السياسي، وذلك عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع التي باستطاعتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على عملية تداول السلطة سلميا، ولهذا فالتعددية السياسية تعتبر عنصرا مهما من عناصر وجود الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية.

مقومات التنمية السياسية؛ أن عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد

تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع؛ ومثال على ذلك لابد من قيام بعملية نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة هي آلية من آليات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم وهنا من المفروض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، بحيث يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة التنظيمات والطرق الجديدة لتداول السلطة.

ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية ونذكر منها:

المشاركة السياسية.

التعددية السياسية.

التداول السلمي للسلطة.

حماية واحترام حقوق الإنسان.

أولاً: المشاركة السياسية؛ المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، وهي تعني، عند صموئيل هنتنكتون وجون نيلسون، "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاَ، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"، وهذا ما ذهب إليه د.عبد المنعم المشاط، حيث عرّفها بأنها "شكل من الممارسة

السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياتهُ المختلفة إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها". والمعنى الأكثر تداولاً لمفهوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك إن مفهوم المشاركة السياسية بمعنى "أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن رغبة المجتمع، ولهذا تتطلب الأمور ظهور التنفيذ النيابي، ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء".

إن العملية السياسية تتم عن طريق ممارسة أعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية العمل السياسي والاندماج السايكلوجي في العملية السياسية، وهذا يعني إشراك الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الأثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم من أن يلعبوا دوراً واضحاً في العملية السياسية، أي تكون السلطة عن طريق التمثيل فيها وتعتبر المشاركة السياسية بعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية، حيث عرفها إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرتهُ الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م عملية التنمية بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، التي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحرياتهُ الأساسية.

إن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية البشرية، هو إن الأولى لازمة لتحقيق الثانية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية، بدون مشاركة فعلية وحقيقية من قبل شرائح المجتمع وبمختلف انتماءاتهم الأثنية والإقليمية والاجتماعيةوعليهِ يمكن القول إن المشاركة السياسية تعتبر المظهر الرئيسي للديمقراطية، حيث إن ازدياد المشاركة السياسية من قبل الشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية

ولكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، منها رفع درجة الوعي الإسلامي من خلال القضاء على الأمية والتخلف وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتقوية وتفعيل التنظيمات السياسية الوسيطة من الأحزاب وجماعات مصالح وجماعات ضغط وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة مهمة من أدواة مراقبة أعمال الحكومة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي داخل المجتمع، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية، وعند توفير الشروط المذكورة آنفاً فمن الممكن الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعالة من قبل الجماهير، وهذه المشاركة سوف تعود على المجتمع بعد فوائد يمكن استخلاصها في هذا الصدد:-

إن المشاركة تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.

إن المشاركة تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساتهُ وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتها.

إن المشاركة السياسية أضحت أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.

إن المشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.

إن المشاركة السياسية توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

إن المشاركة السياسية تمثل الإرادة العامة للشعب.

إن المشاركة السياسية تعني القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.

إن المشاركة السياسية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.

إن المشاركة السياسية تلعب دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع.

يتضح مما تقدم إن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية.

ثانيا: التعددية السياسية؛ إن التعددية السياسية ظاهرة ليست بالجديدة في المجتمع الواحد وإنما هي ظاهرة قديمة وخير دليل على ذلك في الآيتين الكريمتين، (١٢،١٣ من سورة الأحزاب) حيث نجد قول الله سبحانهُ وتعالى (كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وفرعون ذو الأوتاد) (وثمود وقوم لوط وأصحاب الأيكة أولئك الأحزاب)(٣٠)، والتعددية الحزبية وجدت قبل البعثة النبوية وخلالها، حيث كان المجتمع المكي هو الوعاء الذي يستوعب جميع الذين يعيشون فيهِ، حيث كانت كل قبيلة من القبائل تشكل حزباً قائماً بحد ذاتهِ ومستقلاً عن الأحزاب الأخرى، وكانت الزعامة أي السلطة يتم توزيعها عن طريق الاتفاق بين الأحزاب أو الكتل التي كانت موجودة آنذاك والدليل على ذلك قول الله سبحانهُ وتعالى في الآيتين الكريمتين (٢٢و٢٠) من سورة الأحزاب (يحسبون الأحزاب لم يذهبوا وإن يأت الأحزاب يودوا لو إنهم بادون في الأعراب يسألون عن أنبائهم ولو كانوا فيكم ما قاتلوا إلا قليلاً)(٣١)، (ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسولهُ

وصدق الله ورسولهُ وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً)، الأحزاب المعنية في السورتين المذكورتين أعلاه هي الكتائب التي كونت جيش مكة المشرك الذي تجحفل لحرب المسلمين في غزوة الخندق، وقد أشار الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى وجود التعددية الحزبية عند اليهود والنصارى، حيث أكد على إن اليهود تفرقوا على إحدى وسبعين فرقة وتفرق النصارى على اثنتين وسبعين فرقة. ومن خلال الاستعراض السريع لتاريخ التعددية السياسية الذي يهمنا هنا هو تعريف ظاهرة التعددية الحزبية، فيعرفها د.سعد الدين إبراهيم على إنها "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها. بينما يعرفها د.محمد عابد الجابري بأنها "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية.

والخلاصة التي نستطيع أن نحددها إجمالاً إن التعددية السياسية لها نماذج عدة فمنها التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة من البرامج والأيديولوجيات، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تحري بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب، ولكن النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب القائم، وهو الحزب المسيطر ومن هذا فإن التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والأيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية.

وعليهِ فمن الممكن أن نميز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية فالتعددية السياسية تتصف بالشمولية، أي إنها يجب أن تتضمن تعددية حزبية، لأنها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، أما التعددية الحزبية لا تعني تعددية سياسية، إذا كانت هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى، أي إن التعددية الحزبية جزء مكمل للتعددية السياسية؛ ووفقاً إلى ذلك فإن التعددية السياسية تعتبر أحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية ومظهر من مظاهرها الأساسية وعنصر من عناصر وجود الديمقراطية، ولكن لا يغيب عن البال إن تحقيقها هو أمر سهل، لذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية، بين عشيةً وضحاها "فإرساء نظام ديمقراطي معناه إقامة بنيان متكامل يشمل مكونات عديدة مثل الضمانات المتعلقة بصيانة حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير العلني وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وسيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتنافس فيها الجميع على فترات دورية، ووجود نظام متعدد الأحزاب يسمح بتداول السلطة بصورة رسمية ومنظمة، وفوق ذلك ضرورة وجود نظام للضبط والمراقبة يجعل المنتخبين للمناصب العامة، مسؤولين مسؤولية كاملة أمام الناخبين".
لذلك فأن مبدأ إقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، أو بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين الجميع وفقاً إلى مبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة، وبدون ذلك فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية.

بهذا المعنى تعتبر الديمقراطية شكل من أشكال ممارسة السلطة، على أن يكون هناك اتفاق ووئام بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية والقوى والأحزاب السياسية على شكل الممارسة، فالمسألة الديمقراطية تبقى شكلية دون مساهمة الجميع في ممارستها، بحيث تحقق في النهاية الوحدة الوطنية عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع التي بإمكانها المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي والحفاظ على مبدأ تداول السلطة عن طريق:

مبدأ سيادة القانون.

مبدأ عدم الجمع بين السلطات.

مبدأ ضمان حقوق الأفراد.

ووفقاً إلى ذلك فالديمقراطية بهذه الحالة ليست فقط أحزاب أو انتخاب، وإنما هي مجموعة من الأفكار والقيم التي ينتجها أفراج المجتمع عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية والتوجيهية، وإن أهم هذه القيم هي الإيمان بالتعددية الحزبية والتسامح السياسي والفكري. وبعبارة أخرى إن الديمقراطية هي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وهذا جوهر التعددية الحزبية، فالتعددية الحزبية تعني التسامح واحترام حقوق الآخرين وحق الفرد في اختيار من يمثله في السلطة وضمان حقه في عملية صنع القرار السياسي، وإن الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التعددية السياسية والحزبية الذي يجب أن يقوم عليهِ النظام السياسي في أي بلد هو.

إن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية والمنتخبة.

يجب أن يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية وذلك من أجل تداول السلطة سلمياً وتنظيم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي، ولا يحق استغلال الوظيفة العامة أو المال لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين.

يجب أن يقوم المجتمع على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة.

جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

يجب أن تكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي وحرية الصحافة.

كل مواطن له الحق في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء.

الاعتماد على مبدأ حرية النشاط الاقتصادي.

العمل على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافيا.

ثالثاُ: التداول السلمي على السلطة؛ المقصود بالتداول السلمي على السلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً،

وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسة من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكرا على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقاً لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة الذي لا تعلوه سلطة

أخرى. يتضح مما تقدم إن مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل الأحزاب والحركات السياسية يعتبر من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، فمن غير الممكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك إيمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال تبادل الحركات والأحزاب لمواقع الحكم داخل الدولة.

وهذا يعني إن السلطة السياسية لم تعد حكراً على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الآخرين، وإنما السلطة يتم إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، ولهذا فإن مبدأ التداول السلمي على السلطة قائم على أساس المنافسة الحرة مابين القوى السياسية، حيث تصير المنافسة وفقاً للأحكام الدستورية والقانونية، دون الخروج عنها، لأن الخروج عنها يعني الخروج عن القانون والنظام، ومن ثم الخروج عن الديمقراطية بل مفاهيمها، لذلك فالتداول السلمي على السلطة، يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقاً للقانون وهذا الأمر بحد ذاتِهِ يعتبر ترسيخ لأسس وقواعد الوحدة الوطنية، لأن الشعب بكل طوائفه، أغلبية وأقلية ممثلاً في هذه السلطة وحقهُ مصان وفقاً لأحكام الدستور، وبهذا يصبح جميع أفراد المجتمع ينتمون بقوة إلى المجتمع، ويشاركون بصورة فعاله في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتمتعون بنصيب عادل من عوائدها، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار البلد، وذلك لأن مسألة تداول السلطة ومشاركة الجميع فيها، ومن خلال قنواتها المعروفة، سوف يحقق نوع من الإجماع السياسي، الذي يعتبر أساساً لبناء وتحقيق الديمقراطية.

رابعاً: حماية واحترام حقوق الإنسان؛ إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة، أو في الاتفاقات الدولية والإقليمية لم يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم يكن هناك ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يعتدى عليها.

حقوق الإنسان؛ ويقصد بحماية حقوق الإنسان "مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلداً ما ببيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتهِ إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم"، في سياق هذا المفهوم لحقوق الإنسان وممارستهِ في مجتمع ما، فإن هذه الحقوق لا تحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينه ولا بمصادقة هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر. والصفة الرئيسية التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم للقانون عن طريق الضمانات التي تكمل الحقوق والحريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية تضمن انصياع السلطة لمطالب الحرية،

ويمكن إن نتناول هذه المبادئ على الشكل الآتي -:

مبدأ سيادة القانون.

مبدأ الفصل بين السلطات.

مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية.

مبدأ استقلال السلطة القضائية.

مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين.

مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها.

مبدأ سيادة القانون:

يعتبر من أحدى الضمانات الأولى والمبدئية لحماية حقوق الإنسان، حيث تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون خضوع المحكومين لهُ وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات، وبهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم.

مبدأ الفصل بين السلطات:

المقصود بالسلطات هنا هو المؤسسات والهيئات العامة الحاكمة في الدولة وهي حسب وظائفها تقسم إلى ثلاثة سلطات تشريعية- تنفيذية- وقضائية.

والمراد هنا بالفصل بين السلطات الثلاث كضمانة من ضمانات حقوق الإنسان هو أن تكون لكل سلطة من السلطات الثلاث في الدولة اختصاصاتها المحدودة. بحيث تكون كل سلطة منفصلة عن الأخرى انفصالاً مرناً، وذلك لمنع قيام حكم مستبد بتركيز السلطة بيد واحدة أو جهة واحدة، وبحيث تمارس كل سلطة رقابتها على الأخرى مع ضمان الحريات والحقوق في المجتمع. والفصل بين السلطات، يعني عدم تركيز السلطات في الدولة في يد واحدة أو هيئة واحدة، فالشخص لا يجوز له أن يتولى أكثر من وظيفة واحدة من وظائف الدولة الثلاثة التشريعية - التنفيذية أو القضائية، فمثلاً لو اجتمعت السلطة التشريعية أو التنفيذية في يد واحدة فقد يحدث أن يعّدل القانون لمراعاة أغراض شخصية

مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية المقصود هنا بهذا الفصل هو عدم تدخل السلطة العسكرية في الشؤون السياسية ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وعدم ممارسة العسكريين للسلطة القضائية.

٤.مبدأ استقلال السلطة القضائية: القضاء معناه العام هو الفصل بين الناس في الخصومات والنزاعات على سبيل الإلزام، ودور القضاء كبير في المجتمع وذلك لإنصاف المظلومين، فالقضاء هو الوسيلة التي تسترجع بها الحقوق إلى أصحابها وتصان بها الحريات والأعراض والأموال، وإن قيام القضاة بأداء وظائفهم بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، وهذا يعني أن يتساوى أمام القضاء الجميع تحت سماء العدالة، ويقوم مبدأ استقلال القضاء على مبدأ أساسي وهو "لكي تتحقق المساواة وتضمن العدالة في الحكم القضائي، يجب أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة في عملية اتخاذ القرار القضائي".

٥.مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين: المقصود هنا بالرقابة القضائية، هو حماية حقوق الإنسان من تجاوزات السلطة التشريعية، وذلك من خلال منع المشرع من انتهاك المبادئ التي تهدف لضمان حقوق الإنسان أثناء عملية تشريع القوانين، ولتحقيق هذا الهدف يجب إنشاء محكمة دستورية عليا يكون اختصاصها الحكم بإلغاء القانون إذا ثبت عدم دستوريته، وتتجسد الرقابة في وجوب خضوع القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية للرقابة القضائية للتأكد من مطابقتها للنصوص الدستورية.

٦. مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها: وهذا المبدأ يختص بحماية الحقوق والحريات من تجاوزات السلطة التنفيذية وذلك من خلال مراقبة أعمال الحكومة والإدارة، عن طريق السلطات القضائية والتي تشمل تصرفات الإدارة وقراراتها، في حالة ثبوت الإساءة في

استعمال السلطة فتقوم السلطة القضائية برد الأمور إلى ما كانت عليهِ، وتصحيح الخطأ والحكم بتعويض المتضررين.

دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي؛ إن عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي،فالتنمية السياسية تهدف في النهاية الى بناء النظام السياسي،وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا.ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية،من خلال الحديث عن المشاركة السياسية والتعددية السياسية ومن خلال التداول السلمي على السلطة وحماية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

إن من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية السياسية نجد المشاركة السياسية والتعددية السياسية باعتبارهما عنصران من عناصر وجود نظام ديمقراطي ،حيث يعرف الكثير من المهتمين بالشأن السياسي المشاركة السياسية في معناها الواسع بحق المواطن في المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية،ومعناها الضيق حقه في مراقبة تلك القرارات بالضبط والتقويم عقب صدورها عن الحاكم،بصفة عامة يمكن تحديد مفهوم المشاركة السياسية في حق الفرد في التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة،أو الاهتمام بالأمور السياسية مع فتح النقاش حولها مع الآخرين أو من خلال الانتماء الى بعض الهيئات السياسية والمشاركة في أنشطتها.

المشاركة السياسية؛ تعتبر المشاركة السياسية المظهر الرئيسي للديمقراطية وحيث إن روح الديمقراطية وشرعية النظام السياسي يرتبطان بها،وبما أن المشاركة السياسية من قبل الشعب تمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية،بالإضافة الى كونها تتأثر إما إيجابا أو سلبا بطبيعة النشأة السياسية التي يتلقاها الفرد،فإن تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط والإجراءات المشجعة لتعاطي الأفراد الشأن السياسي:

وضع إطارات تشريعة ملائمة لحماية وضمان المشاركة السياسية .

وضع خطة اجتماعية للحد من العراقيل التي تواجه المشاركة السياسية، محاربة الأمية، محاربة الفقر...إلخ .

ضمان حرية الرأي والتعبير .

تفعيل دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني .

تشجيع الأفراد على المشاركة عبر التربية والتعليم .

احترام وتكريس مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات .

العمل على بث قيم اجتماعية تحفز على المشاركة والاندماج داخل المجتمع لاسيما من خلال مختلف وسائل الاعلام .

إذا ما توفرت هذه الشروط والإجراءات السالفة الذكر فستحقق المشاركة السياسية فوائد يمكن اختصارها في ما يلي :

تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.

إضفاء الشرعية على السلطة السياسية في المجتمع .

مساعدة السلطة السياسية في التعرف على رغبات واتجاهات الشعب .

توفير الامن والاستقرار داخل المجتمع .

الحد من الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة .

تحقيق التنمية في المجتمع .

وفي الأخير يمكن استنتاج الدور الفعال للمشاركة السياسية في تحقيق الامن والاستقرار السياسي باعتبارها احدى الشروط الاساسية لتحقيق التنمية السياسية،مع ضرورة ربطها بمبدأ التعددية السياسية، وبصفة عامة يمكن تحديد مفهوم التعددية السياسية في الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية،والاختلاف في البرامج والإيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، غير أنه يجب التمييز بين التعددية السياسية والعددية الحزبية،فالأولى تتصف بالشمولية،وهي تتضمن تعددية حزبية وعلى هذا الاساس التعددية الحزبية لا تعني بالضرورة وجود تعددية سياسية فقد تعدد الاحزاب ولكن برامجها وإيديولوجياتها تكون متشابهة،مما ينفي وجود تعددية سياسية،الشيء الذي يطبع معظم الانظمة السياسية في الدول النامية،وعليه يمكن استنتاج أن التعددية الحزبية هي جزء مكمل للتعددية السياسية. تعتبر التعددية السياسية أحد الشروط الاساسية لتحقيق الديمقراطية،ومظهر من مظاهرها الاساسية،وعنصر من عناصر وجودها ،غير أن مبدأ إقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية؛ فالديمقراطية شكل من أشكال ممارسة السلطة، لذا وجب التوافق والوئام حول شكل ممارسة هذه السلطة.فالديمقراطية تبقى شكلية في غياب مساهمة الجميع في ممارستها.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على مبدأ تداول السلطة عن طريق:

مبدأ سيادة القانون

مبدأ الفصل بين السلطات .

مبدأ السيادة للشعب .

مبدأ ضمان حقوق وحريات الافراد .

واستطرادا لما سبق يمكن القول بأن الديمقراطية لا تتجلى في وجود تعددية حزبية أو تنظيم انتخابات وإنما هي مزيج بين المشاركة السياسية وضمان حقوق الافراد،وهذا هو جوهر التعددية السياسية .

من أجل ضمان تعددية سياسية وحزبية في أي نظام سياسي،يجب توفر الاطار القانوني والمؤسسي لذلك من خلال التركيز على ما يلي:

الشعب هو مالك السلطة ومصدرها .

قيام المجتمع على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة

جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة .

يجب أن تكفل الدولة حرية الفكر والرأي، وحرية الصحافة والإعلام .

كل فرد له حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي

ضمان حرية المبادرة وحق المكية

العمل على مبدأ تكافئ الفرص لجميع المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. أخيرا يمكن أن نستخلص أن المشاركة السياسية والتعددية السياسية شرطان أساسيان لتحقيق الديمقراطية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية السياسية غير أنه لإكتمال مسلسل البناء الديمقراطي،لابد من توفر لبنتين أخريتين،وهما التداول السلمي على السلطة،وضمان

حقوق الانسان والحريات الأساسية، يقصد بالتداول السلمي على السلطة عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد،أي تعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة،وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفا،أي أن السلطة ليست حكرا على أحد،وإنما يتم تداولها وفقا لأحكام الدستور،الذي يعتبر السلطة التي لا تعلوها سلطة أخرى.

ويشترط لضمان التداول السلمي على السلطة توفير بعض الشروط أهمها:

التعددية الحزبية في اطار التعددية السياسة...

اجراء انتخابات حرة ونزيهة.

اتفاق الاحزاب حول المؤسسات السياسية للدولة.

حكم الاغلبية في ظل احترام الاقلية.

ويتضح مما تقدم أن مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل الاحزاب السياسية يعد من أهم آليات ممارسة الديمقراطية. فلا يمكن الحديث عن قيام نظام ديمقراطي بدون تسليم بمبدأ التداول على السلطة،من خلال تبادل الاحزاب لمواقع الحكم داخل الدولة، ولهذا فإن مبدأ التداول السلمي على السلطة قائم على أساس المنافسة الحرة بين القوى السياسية وفقا لأحكام الدستور والقانون دون الخروج عنهما.لان حدوث ذلك يعني خروجا عن الديمقراطية، لذلك فالتداول السلمي على السلطة يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقا للقانون؛ فالديمقراطية تسمح بالتداول على السلطة وفق ضوابط تنسجم وفكرتها على الحياة، ووجهة نظرها وقيمها،ولاتسمح للأحزاب التي لا تؤمن بها وبدساتيرها وبقيمها أن تتداول على الحكم.في

الاخير يمكن القول أن التداول السلمي على السلطة ومشاركة الجميع فيها من خلال القنوات المشروعة سوف يحقق نوعا من الاجماع السياسي الذي يعتبر اساسا لتحقيق الديمقراطية شريطة احترام وصيانة وحقوق وحريات الانسان.إن مسألة حقوق الانسان والاعتراف بها من قبيل الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة،أو في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لن يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم تكن هناك ضمانات تعمل على حمايتها،والمقصود هنا بالضمانات،الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها صيانة الحقوق والحريات من أي تعد عليها، ومما لاريب فيه أن ممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر.في المقابل فإن النظام القائم على الاستبداد السياسي،أي الذي تنعدم فيه الحرية السياسية تنتج عنه تداعيات سلبية تؤدي في النهاية الى انهيار هذا النظام.

إن مفهوم الحرية السياسية كثيرا ما يستخدم في أدبيات الفكر السياسي والدستوري كمصطلح مرادف لمصطلح "الديمقراطية"باعتبار الديمقراطية تقنيات ووسائل تهدف الى تنظيم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في اطار الدولة،هذا من جهة،أما من جهة ثانية،فإن مبدأ سيادة الشعب هو المظهر المباشر لممارسة الحقوق والحريات السياسية،والذي هو الصورة الاسمى للممارسة الديمقراطية، و من أجل تحقيق تنمية سياسية في أي نظام يجب أن تخضع سلطة حكمه للقانون عن طريق الضمانات الذي تكفل الحقوق والحريات العامة، والتي هي في جوهرها عبارة عم مبادئ قانونية تضمن انصياع السلطة لمطالب الحرية، ومن أهم هذه المبادئ نجد:

مبدأ سيادة القانون؛ يعتبر من إحدى الضمانات الاولى والمبدئية لحامية حقوق الانسان،حيث تخضع سلطة الحاكم في دولة القانون خضوع المحكومين له وفقا للدستور الذي يضع قواعد الحكم الاساسية،ويقرر

الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات ،وبهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحاكم.

مبدأ الفصل بين السلطات؛ يقصد بالسلطات هنا السلطة التشريعية،والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والمراد هنا بالفصل بين السلطات هو أن تكون لكل سلطة من السلطات الثلاث في الدولة اختصاصاتها المحددة،وذلك لمنع قيام حكم مستبد من خلال عدم تركيز السلطات في يد واحدة أو هيئة واحدة،وبهذا تمارس كل سلطة رقابتها على الاخرى مع ضمان الحريات والحقوق في المجتمع ليصبح مبدأ الفصل بين السلطات ضمانة من ضمانات حقوق الانسان.

مبدأ استقلال السلطة القضائية؛ القضاء في معناه العام هو الفصل بين الناس في الخصومات والنزاعات على سبيل الالزام،ودور القضاء كبير في المجتمع فهو الوسيلة التي ترجع بها الحقوق الى اصحابها وتصان بها الحريات والأعراض والأموال،وإن قيام القضاة بأداء وظائفهم باستقلالية تامة وحرية كاملة يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة،وهذا يعني أن يتساوى الجميع أمام القضاء تحت سقف العدالة.

التنمية فى دول العالم الثالثة بين الواقع والطموح؛ إن مصطلح التنمية مصطلح واسع المفهوم ومتعدد المجالات ، وهو من المصطلحات الحديثة الانتشار كالعولمة والعلمنة وبالتالي لا يكاد أن نتحدث عن مجال من المجالات إلا وقد تطرقنا إليه بطريقة أو بأخرى فهو مصطلح شبه مرادف للتطور المبنى على التخطيط والتنظيم ،حيث لا تنمية دون تخطيط مع عدم افتراض العكس اى يمكن إن يكون هناك تخطيط دون تنمية فالتخطيط جزء من مقومات التنمية وليس التنمية بكاملها ، والتنفيذ جزء

أخر وكلاهما لا يستوعبانها فالتنمية مصطلح واسع يكاد يشمل كل ما من شأنه إحداث التطور والتقدم إضافة إليهما، ويمكن اعتبارها نتيجة يطمح للوصول إليها بأتباع سبل أو وسائل محددة كالتخطيط والتمويل والتنفيذ طبقا لمعايير محددة كالحداثة والتقنية والتطور.

واقع التنمية في دول العالم الثالث؛ لما كانت التنمية في معظم دول العالم الثالث تفتقر غالبا إلى عنصر هام من الوسائل أو المعايير الأساسية والتي يصعب أن تتحقق دونها ، فمن المنطق أن لا تنسجم مع الطموحات المنشودة ، فتبقى التنمية بالتالي مرهونة بمصطلح أو تسمية فارغة من هدفها الأساسي

فغالبا ما نسمع بوجود تنمية في احد المجالات فنتصور أشياء سرعان ما تتلاشى مع مطابقتها بالواقع أو لا تنسجم مع ما يطمح إليه ، فعندما مثلا تتحدث عن تنمية في مجال البني التحتية على سبيل المثال رصف طريق رئيسي من الإسفلت دون وضع أنابيب الصرف الصحي والكهرباء ،أو بناء مصنع لإعادة جمع وتصنيع النفايات فى داخل المدينة ، وفى احسن الاحوال إنشاء شركات ومصانع تفتقر إلى وسائل الأمن والسلامة، تجد ان ذالك كله لا يرادف كل سبل ومعايير التنمية ، قد يعتبر نقلة من لا شيء إلى شيء وسرعان مايعتبر لا شىء لانه لا يشبع الطموح ولا يغطى التنمية وهذا الواقع فى معظم ان لم يكن كل دول العالم الثالث.

أسباب تخلف الدول وأثرها على التنمية؛ من المعلوم إن للتنمية دور فعال في النهوض بالدول من التخلف إلى الرقى والازدهار وهذا الدور يزداد فاعلية مع ازدياد إصرار الحكومات والأفراد إلى بلوغ هذه المرتبة وذالك بأتباع نظم ومعايير مختلفة في المقابل لا يمكن للتنمية من إبراز هذا الدور في وجود العديد من المعوقات والتي قد تكون إرادية أو لا تكون والتي

عادة ما تكون سبب في تخلف الدول كالفقر والفساد الادارى والمالى والبيروقراطية والتبعية ...الخ.

عولمة الفقر والارتباط الجوهري بين الديمقراطية والتنمية في دول العالم الثالث: ألن ديفيد سميث؛ إن النظام العالمي الجديد الذي جاء ليدعم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واستقر في ظله مبدأ التدخل الإنساني ، جاء أيضاً ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول البنود الرئيسية التي تتضمنها أجندة النظام العالمي الجديد ، إذ أنه لا يمكن الوفاء في ظل تصاعد موجة الفقر بالحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم المعاصر. في هذا الإطار تشير الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الدول الفقيرة تصاعد بشكل مذهل خلال العقود الثلاثة الأخيرة؛ ففي العام ١٩٧١م كان عدد الدول الفقيرة يبلغ (٢٥) دولة ، ارتفع إلى٤٨ دولة في مطلع التسعينات ، ثم تجاوز (٦٣) دولة خلال العام ٢٠٠٠م ، وإن نصف سكان العالم الذي يبلغ حالياً نحو (٦) بلايين نسمة (كان هذا العدد ثلاث بلايين فقط العام ١٩٥٠م) يعيشون على أقل من دولار أميركي واحد للفرد يومياً ، بينما يعيش نحو (١.٢) بليون شخص على دولار واحد في اليوم، وتؤكد الإحصاءات الخاصة بالمنظمات الدولية أن مشكلة الفقر بلغت حداً خطيراً خلال السنوات القليلة الماضية

إذ تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن هناك حوالي (٨٣٠) مليون شخص على مستوى العالم يشكلون ما نسبته نحو (١٤) في المائة من سكان العالم انحدرت بهم الحال من الفقر إلى حافة الجوع، وبالنظر إلى عجز المجتمع الدولي عن مواجهة هذه الأوضاع المتدهورة عاماً بعد عام ، فإنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين يقبعون تحت خط الفقر خلال ال٢٥ عاماً المقبلة إلى نحو (٤) بلايين نسمة. من ناحية أخرى ، تؤكد

الإحصاءات الخاصة بوكالات الإغاثة الدولية أن هناك حوالي (١٣) طفلاً يموتون كل دقيقة في البلدان النامية بسبب مشكلة الفقر في وقت مازال ملايين الأطفال يعانون الفقر وسوء الرعاية الصحية والتهميش. والواقع أن الدول المتقدمة ليست أفضل حالاً بشكل مطلق إلا حينما نقارنها بالوضع المتدهور في بلدان العالم الثالث ، إذ أن أغنى دولة في العالم ، وهي الولايات المتحدة الأميركية ، أدى التفاوت الشديد في توزيع الدخل بها إلى وقوع حوالي (٢٠) في المائة من سكانها في دائرة الفقر ، و(١٣) في المائة من سكانها قبعوا فعلاً تحت خط الفقر ، والأكثر من ذلك أن بريطانيا تصنف حالياً في المرتبة العشرين ضمن (٢٣) دولة في سجل الفقر النسبي ، إذ يعيش حوالي (٢٠) في المائة من السكان تحت خط الفقر. لكن الوضع في روسيا ، والتي تصنف ضمن قائمة الدول المتقدمة أكثر مأساوية إذ أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى تساقط الاقتصاد الروسي ، وثمة الآن حوالي (٥٠) مليون روسي من إجمالي (١٤٧) مليوناً هم جملة السكان الذين يعيشون تحت الفقر الإحصاءات على هذا النحو تثير حال فزع حقيقية ، والمشكلة ليست فقط في عجز المجتمع الدولي الآني عن علاج حال الفقر الآخذة في التصاعد بل عجزه عن رسم سياسات مستقبلية قادرة على التعاطي مع هذا التصاعد مما يعني أن هذه الحال سوف تتفاقم بشكل أكبر في المستقبل

واقع الفقر في الدول النامية؛ والواقع أن حال الفقر إذا كانت تمتد لتشمل الآن دولاً تنتمي إلى العالم الأول من الدول المتقدمة ، فإن المشكلة تدق بالنسبة إلى دول العالم النامي ، إذ أن فقر دول العالم المتقدم هو فقر نسبي ، أما الفقر المستشري في البلدان النامية فهو فقر مطلق تتبدى مؤشراته في الجوع والمرض والجهل ، إذ تشير الإحصاءات إلى أن حوالي (٣٠) في المائة من سكان الدول النامية أميون. إن نهاية الحرب الباردة تلتها متغيرات جديدة على صعيد العلاقات الدولية عمقت الفجوة بين الشمال

الغني والجنوب الفقير ، فقد أدت نهاية عصر القطبية الثنائية إلى حدوث انخفاض حاد في قيمة المساعدات التي كانت تقدم من دول الشمال إلى الدول النامية ، والتي كانت تأتي في سياق سياسي إذ كانت الدول النامية محوراً للصراع بين القطبين

ولذلك كانت المساعدات تتدفق إليها بهدف شراء ولائها لأي منها، لقد جاء النظام العالمي الجديد ليشهد تصاعد موجة العولمة الاقتصادية التي كانت إرهاصاتها بدأت في السبعينات من القرن العشرين ، وخلق هذا الوضع نظاماً للتنافس التجاري غير متكافئ بين الدول المتقدمة وبلدان العالم النامي ، الأمر الذي عمق من تبعية الأخيرة للأولى ، ودمر من ثم فرص النهوض الصناعي بالدول النامية، ولأن النظام الاقتصادي الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة دعم سياسة الخصخصة واقتصاد السوق الحرة ، فقد وجدت دول العالم النامي نفسها في سباق مع الزمن للتحول إلى النظام الرأسمالي ، وهو ما كان يعني القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لعقود طويلة ، وتشريد الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك وفقاً لمتطلبات صندوق النقد والبنك الدوليي؛ والواقع أن هذا التوجه الاقتصادي لم يؤد إلا إلى تفاقم الأوضاع داخل الدول النامية وحدوث حالات عجز هائلة في الموازين التجارية لها ، إذ تشير الإحصاءات إلى أن قيمة الديون الخارجية للدول النامية تصاعدت من (٧٥٠) بليون دولار العام ١٩٨٢م إلى حوالي (١٣٠٠) بليون دولار العام ١٩٩٨م ، ومن المتوقع أن يصل الحجم الإجمالي لمديونية الدول النامية خلال العام ٢٠٠٢م إلى نحو (١٥٠٠) بليون دولار. وإذا كان النظام العالمي الجديد يزيد في تهميش وإفقار الدول النامية فإن في طبيعة تكوين هذه الدول نفسها ما يساعد على تفاقم الأوضاع بشكل أكبر ، فمعظم الدول النامية حديثة الاستقلال ولم تستطيع حتى الآن بناء المفهوم العصري للدولة؛ فهذه الدول فشلت في حل أزمات

التنمية السياسية التي تواجه الدول حديثة العهد بالاستقلال ، بل أن هذه الأزمات تضاعفت وأصبحت أزمات مركبة بفعل التوجيهات غير الديمقراطية التي اتبعتها الغالبية من هذه الدول؛ إضافة إلى ذلك فإن انتقال هذه الدول إلى عالم الخصخصة والرأسمالية تم بطريقة غير منضبطة ، بل وعشوائية في كثير من الأحيان ، الأمر الذي أدى في الحقيقة إلى تحول معظم هذه الدول من عصر ملكية الدولة إلى احتكار الأفراد والشركات الكبرى ، وفي بعض الأحيان إلى الشركات الدولية العملاقة متعددة الجنسيات.

ويرى خبراء أن الغالبية الكاسحة من دول العالم الثالث مازالت تحكم بنظم تسلطية ، أو بديمقراطية شكلية ، حيث ينخر الفساد في النظم السياسية بما يعكس آثاره السلبية على إمكانات التوظيف الصحيح للموارد المتاحة ، وثمة تحالف عبر مكتوب بين السلطة والمال يعرقل جهود التنمية في المجالات المختلفة.

أثر غياب الديمقراطية؛ ويشير الخبراء إلى أن غياب الديمقراطية يعد سبباً جوهرياً ، وإن كان غير مباشر لتفشي حال الفقر في دول العالم الثالث ، وفي هذا الإطار لابد من تأكيد حقيقة الارتباط الجوهري بين الديمقراطية والتنمية ، وإذا كانت هناك حالات شهدت حدوث تنمية في ظل نظم حكم تسلطية ، فإن هذه الحالات تظل محدودة (دول جنوب شرق آسيا) ، ثم أن هذه الحالات تعثرت لاحقاً ، واضطرت هذه الدول هذه الدول السعي قدماً على طريق التحول الديمقراطي بعد أن أدركت حقيقة الارتباط المطلوب بين الديمقراطية وحدوث التنمية. وبما أن العالم العربي جزء من العالم الثالث ، فقد كان من الطبيعي أن يعاني ما يعانيه هذا الأخير، وفي القلب منه مشكلة الفقر ، إذ يبلغ عدد من يعيشون تحت خط الفقر في العالم العربي ما نسبته من (٣٤) إلى (٣٨) في المائة من إجمالي السكان الذين وصل عددهم العام الماضي إلى (٢٤٨) مليون نسمة ، أي أن أكثر من ثلث العرب يعيشون

تحت خط الفقر، لكن هذه المشكلة تختلف حدتها من دولة إلى أخرى ، فقد تراجع ترتيب مصر - أكبر دولة عربية من حيث تعداد السكان - في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة من المرتبة (١٠٩) العام ١٩٩٥م إلى المرتبة (١٢٠) العام ١٩٩٩م من بين (١٧٥) دولة وتسبقها في الترتيب عربياً دول الخليج وسورية ولبنان ، ويقع تحت خط الفقر (٤٨) في المائة من إجمالي السكان في مصر. وفي اليمن فإن الأوضاع اكثر سوءاً ، حيث أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الدولة في تنفيذه العام ١٩٩٥م في تعميق الفقر على رغم تطبيق برامج لمحاربته ، ومازال اليمن يصنف ضمن (٤٠) دولة هي الأقل دخلاً في العالم، ويصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى (٣٨٠) دولاراً فقط سنوياً. وتشير الإحصاءات إلى أن (٤٠) في المائة من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر ، والمشكلة في السودان ودول القرن الإفريقي لا تقل خطورة بل أن الفقر بدأ يعرف طريقه إلى دول الخليج العربي وهي التي تتمتع بمستوى دخل مرتفع بفعل الثروات النفطية ، ففي الكويت وعلى رغم أن دخل المواطن من الأعلى في العالم ، إذ تقدر حصته بحوالي ١٧ ألفاً و٤٠٠ دولار سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن هناك نحو مئتي أسرة كويتية تطلب مساعدات يومية من "صندوق الزكاة" الكويتي الذي يصرف حوالي (٢٥٠٠) مساعدة شهرية للمحتاجين

المعاناة السياسية؛ تبدو معاناة العالم الثالث من مشكلة الفقر على هذا النحو جد خطيرة ، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي التخطيط السليم والعاجل لواجهتها ، وذلك لاعتبارات عدة فمن ناحية نجد أن الدول المتقدمة التي تمثل الآن عالم الشمال عليها التزام تاريخي تجاه دول الجنوب فالأخيرة خضعت لعقود طويلة لنير استعمار الأولى وإبان فترة الاحتلال تم استنزاف هائل للموارد الطبيعية في الدول النامية لمصلحة الدول المتقدمة ، وحينما حصلت دول العالم الثالث على استقلالها وجدت نفسها ذات بنى

مهترئة وفي وضع تبعية للدول المتقدمة يحول دون إمكان حدوث التنمية المستقلة

ومن ناحية ثانية وبالأخذ في الاعتبار أن العالم في ظل النظام الدولي الجديد صار وبحق كأنه قرية صغيرة ، فإن الدول المتقدمة من مصلحتها أن تعمل على تنمية دول العالم الثالث حتى لا تتحول خطراً عليها ، بيد أن الأكثر أهمية لعلاج المشكلة الخانقة يتمثل في ضرورة أن تنهض الدول النامية بنفسها من خلال تهيئة المناخ لإحداث تنمية حقيقية ، وهذا يفرض عليها أولاً ضرورة انفتاح نظمها السياسية .

مدخـل:

ليست التنمية هدفًا في حد ذاتها وإنما هي أسلوب أو طريقة لتحقيق أهداف تحددها احتياجات المجتمع وبالرغم من أنه قد يصعب على المرء تحديد أو تعيين أهداف بذاتها على اعتبار كونها الأهداف المنشودة للتنمية فإنه يمكن القول بصفة عامة بأن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه خطط التنمية في المقام الأول محاولة رفع مستوى المعيشة الأمثل لعناصر الإنتاج بسرعة أكبر من سرعة الزيادة السكانية.

يعتبر مفهوم التنمية حديثا في ظهوره لأنه استعمل في بداية الخمسينات وكان له معنى جزئيًا وكان يستعمل (التنمية الريفية) مما يعني الاهتمام بمشاكل الريف واللحاق بالحضر وبالذات في الدول غير الأوربية الصناعية.

ولكن في السنوات الأخيرة صارت كلمة تنمية تعني المجتمع ككل في دولة ما. وهذا المفهوم ارتبط بمصطلحات أخرى يمكن أن تكون جزء من عملية التنمية وليس مرادفًا لها مثل التحديث *Moderisation* أو التغريب *Westerniration* أو التصنيع *Industrielisation*، ولكن كل هذه المصطلحات

تكاد تصب في النهاية في مجرى واحد فهي تعني نقل المجتمعات التقليدية إلى مستوى معين يجعلها قادرة على التوجيه نحو تحقيق النموذج الغربي في بلادها ويشمل ذلك الشكل الاقتصادي أي التصنيع وعلاقات إنتاج رأسمالية وقيم ومنافسة الربح والشكل السياسي، أي نظام الحكم الأوربي الغربي برلمانيات ودساتير وفصل السلطات وإدارة تعتبر تقليدًا لما هو موجود ويمكن أن تعرف التنمية على أنها :(بناء الإنسان في مجتمع معين بتحريره من الخوف والحاجة).

والتنمية تحسين الحياة المعيشية للأفراد ليكونوا في مستوى أفضل بمعنى تنمية المجتمع هي عمليات متكاملة من البرامج والخطط بغرض تحقيق أهداف منشودة للنهوض بالمجتمع وتحسين معيشته ويتوقف ذلك على مدى مساهمة الجهود المبذولة من أفراد المجتمع أنفسهم من ناحية ومدى رغبتهم وتصميمهم تجاه تحسين قيمهم واتجاهاتهم الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى.

وهناك اختلاف جوهري بين مصطلحي النمو والتنمية وذلك أن النمو *Growth* يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة في حين أن التنمية Development تعبر عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها تنمية المجتمع وتعزيز الجهود الأهلية في المجتمع المحلي، وربط هذا الجهود بالنشاط الحكومي وذلك بغرض تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع مع مراعاة أن تكون خطة الإصلاح بهذا المجتمع المحلي على درجة ملحوظة من الانسجام مع خطة الإصلاح في الدولة.

ومشروعات تنمية المجتمع المحلي، هي اللبنات التي تبني بها التنمية ولقد كان التركيز على الماضي على مشروعات الصناعات الثقيلة وتحديث

المدن الكبرى على حساب الطبقات الفقيرة الكادحة وسكان المناطق العشوائية والريف وأدى هذا التركيز بخاصة في المشروعات كثيفة رأس المال وقليلة الكثافة في العمالة إلى زيادة معدلات البطالة وارتفاع تكاليف الحياة.

والتنمية تعني زيادة سريعة في إنتاج المجتمع نتيجة لميكنة الزراعة وأن قلة الإنتاج هو نتيجة لاستعمال الأدوات البدائية في الزراعة وعدم وجود أو نقص السماد والافتقار إلى الآلات مع وجود نسبة عالية للاستهلاك ولكن هناك عدة متطلبات للتنمية يجب أخذها في الحسبان وهي التربية ومحو الأمية والتدريب والتعليم وتحسين الصحة ووجود التسهيلات المعيشية وتعد كل هذه المتطلبات التي ذكرت أساسية في تمكين أي دولة من استخدام مواردها البشرية استخدامًا كاملاً، وركز الفكر التنموي في مراحله الأولى على التنمية الاقتصادية باعتبار أن زيادة الدخل هي الكفيلة بتحقيق جوانب التنمية الأخرى إلاَّ أن تجارب التنمية في شعوب العالم المختلفة دلت على أن المدخل الاقتصادي ليس هو المدخل الصحيح للتنمية فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث إلاَّ إذا توافرت لها الأيدي العاملة القادرة المدربة والتي تمتلك إلى جانب الصحة القدرة على اكتساب المعرفة واستخدامها لإدارة العجلة الاقتصادية بنجاح ثم أن كفاءة الإنتاج لابد أن تصاحبها عدالة في التوزيع تضمن للقوى العاملة القدر المناسب من الدخل للحصول على المنتجات حتى تدور عملية الإنتاج الذي يتوقف على التوزيع ومن هذا يتبلور المدخل الثاني للتنمية وهو المدخل الاجتماعي الذي يعني بصحة الإنسان وتعليمه وتدريبه وتوفير أكبر قدر يمكن إتاحته له من عدالة توزيع الدخل.

ويختلف اصطلاح التنمية *Development* عن التقدم *Growth* في الفكر والتطبيق الاقتصادي فبينما ينحصر النمو والتقدم أساسا في الزيادة الكمية والحقيقية في الدخل القومي أو الدخل الفردي ويستخدم اصطلاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة على مفهوم أشمل يتضمن الزيادة الكمية في الدخل والتغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعن تقدير مستوى التنمية الذي حققته الدول العربية يحسن أن نستخدم اصطلاح التنمية خاصة وأن الهدف الرئيسي للأمة العربية هو إحداث تغيرات هيكلية في البنيان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. والنمو غالبًا ما يحدث عن طريق التطور البطئ و التمول التدريجي، فالتنمية تحتاج إلى دفعة قوية (bigbush) ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو والتقدم وعندما تنمو الظواهر أو الأشياء فإنها تتغير خلال عملية النمو إلا أن التغير عن النمو ليس إلاَّ قدرًا ضئيلاً لا يعتد به إذا قورن بالتغير الناتج عن التنمية فإنه غالبا ما يكون تغييرا كبيرا يمكن القول بأنه أقرب إلى التغير الكيفي فيه إلى التغير الكمي أي أنه يتسم بالعمق والجذرية والسرعة الفجائية والنمو عملية تلقائية تحدث غير تدخل الإنسان أما التنمية كلفظ عربي فلا يشير إلى النمو التلقائي وإنما يشير إلى النمو المتعمد.

والتنمية الشاملة هي أهم وأخطر القضايا خاصة في أقاليم مصر التي عانت سنوات طويلة من الإهمال وتتطلع الآن ومع بشائر القرن الحادي والعشرين نحو تحقيق التنمية الشاملة على أرضها بما يحقق الأمن والأمان والرخاء لجموع المواطنين في القرى والمدن والنجوع البعيدة عن العاصمة وأضوائها ومراكز التأثير فيها.

والتغير الحضاري لمجتمع الفلاحين لن يتحقق إلاَّ إذا آمن الفلاحون بذلك وعملوا له ولا يمكن أن يفرض عليهم ومن غير هذا ستظل خطوات التقدم والارتقاء بطيئة ثقيلة بينما العالم يسرع ويجتهد لتحقيق حياة أرقى وأفضل فالأساس الأول للتنمية هو استجابة أبناء القرية أنفسهم وعزمهم بإيمان

صادق واجتهاد على رفع مستواهم الحضاري وتنمية مواردهم وقبول الأفكار الجديدة التي تدعو إلى تطوير نمط الحياة.

لقد كثرت الكتابات وتعددت في مجالات التنمية سواء الشاملة والاقتصادية على وجه التحديد ودار جدل بل وصخب كبير حول مضمونها وتحديد مفهومها على وجه الدقة ولذا لم يكن من المستغرب أن تظهر مصطلحات عديدة ترتبط بالمعنى أو تقترب منه أو تعبر عنه تعبيرًا دقيقا محددًا فطالعتنا المصطلحات التالية؛ النمو Growth التقدم Pragrers والتغريب Westernization والتحديث Modernization والتنمية Development وواقع الأمر أن المصطلح الخاص بالتنمية الاقتصادية Economic Development هو محور اهتمامنا بتصرف إلى مجتمع يسعى لتحقيق أهداف مقدرة سلفًا.

والمقصود بعملية التنمية هو تنمية الطاقات الفنية التكنولوجية والاقتصادية والإدارية لبلد ما أو لقطر من الأقطار وذلك بتنظيم النشاط ليكون نشاطًا مهنيًا منظما ويجب على هذه الأقطار الخاصة أن تبدأ بنشاطها بالتخلص من حالة البلاد الذهنية مما يعتبر أمرًا مستحبًا ومطلبًا اجتماعيًا وثقافيًا.

ومما لا شك فيه أن كل دولة من دول العالم تسعى إلى مضاعفة معدلات التنمية فيها ولا تختلف في هذا دولة كبيرا أو صغيرة متقدمة أو نامية ذلك أنه كلما زاد النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها كلما ارتفع مستوى معيشة أبنائها وكلما تبوأت مكانة أكبر بين دول العالم والتنمية الاجتماعية ترتبط بتطور البناء الاجتماعي في الدولة وبتغيره إلى الأحسن بما يؤدي إلى استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة المعقدة في كافة أنشطتها.

وفي عام ١٩٨٦، ٤ ديسمبر أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بإعلان (الحق في التنمية) تضمن الجوانب النظرية والمفاهيم التي يتعين الالتزام بها عند أعمال وتنفيذ هذا الحق وتضمن أيضا التأكيد على ربط التنمية بالديمقراطية والمشاركة الشعبية وشمول التنمية لكافة

الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولا يكاد يخلو مجتمع محلي أو وطني أو إقليمي، أو دولي من الحديث يوميا في موضوع التنمية لكن الجميع ينظر إليها ويتعامل معها من رؤيته الخاصة؛ ويترتب على ذلك وضع مفاهيم مختلفة بل متباينة أيضًا، ومن المفيد توضيح الوجه الجديد بغية التحديد الأفضل لدور وأولوية التحرك فالتنمية هي المفهوم الرئيسي الذي تتجمع حوله ومن أجله أغلب الأنشطة الإنسانية. ويمكن أن نميز بين بعدين للتنمية على الأقل حركة (أو عملية التنمية وغاية التنمية) وإذا اعتبرنا حركة أو عملية التنمية هي المجهود الذي يستهدف تحديث وتقويم الإمكانيات الفنية والطاقات الإنتاجية لبلد ما أو لشخص ما فإن التنمية ليست أساسا لنقل الموارد من دولة إلى أخرى مثال ذلك المساعدات الدولية أو من قطاع جغرافي اقتصادي إلى آخر مثال ذلك تمويل قطاع حضري بواسطة قطاع ريفي أو العكس؛ فالتنمية إذن تحريك الموارد القومية التي كثيرًا ما توجد بوفرة في البلاد التي في طورالنمو. ويأخذ مصطلح التنمية معاني متعددة تختلف باختلاف التخصص الذي يحدده وباختلاف المنظور الذي تتناوله من خلاله.

فيعتبر مفهوم التنمية Development من الألفاظ التي شاع استخدامها بكثرة في الآونة الأخيرة وبالرغم من ذلك فمازال اللفظ يكتنفه الغموض والإبهام وظهرت اتجاهات عديدة ومتنوعة تعالج هذا الموضوع

فقد تناوله بعض المفكرين الأمريكيين من زاوية تغلب عليها النظرية ويرونه أنه التغير الاجتماعي (Social change) الذي تقدم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي (Social system) بهدف تطور وتحسين أحوال الناس وتوفير الخير الاجتماعي Social wall Being لهم. ويقول ألبرت مايرل (Albert Mayer) الخبير الأمريكي في تخطيط المدن، أن التنمية

الاقتصادية هي حجر الزاوية في التنمية وبدونها يصبح البرنامج التنموي Development Programe عقيما لا جدوى فيه لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسًا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى المعيشة للمواطنين.

ونقصد بالتنمية مجموع ظواهر التغيير الثقافي الدينامي الراعي والموجه وهو لب عملية التنمية وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت ثابتة أو جامدة نسبيا فيها وهي العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية وإعادة صياغتها والتخلص من بعضها نهائيا إذا لزم الأمر ويمكننا أن نميز ثلاث مستويات للتعبئة داخل العملية التنموية نحددها فيما يلي:

المستوى الأول: هو المستوى التكنولوجي ويتمثل في تغيير أساليب الإنتاج الفعلي والنقل والاتصال والتوزيع وذلك بهدف الوصول إلى علاقة أكثر ملائمة بين التكلفة والعائد.

المستوى الثاني: هو المستوى الاقتصادي ويتمثل في التوصل إلى طرق أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة في مجالات التنظيم والتخطيط وتوزيع العائد.

المستوى الثالث: هو المستوى الاجتماعي، وهو متشعب بدوره إلى النقاط الفرعية الثلاث التالية:

أ - تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفة عامة بما في ذلك توسيع مجالات العلاقات والوعي والمسئولية والتغيرات التي تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وبنائه.

ب – الحراك الأفقي: أو الجغرافي أي المكان الذي يتمثل في هجرة العناصر السكانية المختلفة وانتقالها من مكان آخر.

جـ - الحراك الرأسي: أي الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى أعلى أو أسفل السلم الاجتماعي.

وعلى ذلك فإن هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو إحداث تغيير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وإقامة بناء اقتصادي واجتماعي يحقق أكبر قدر ممكن من إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد ذلك أن للتنمية جناحين لا يمكن أن ينطلق بإحداهما دون الأخرى هما التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وإذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الناتج القومي فإن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق تقدم الإنسان ورفاهيته وكل هذان الجناحان يكمل الآخر لدرجة أن التنمية في التعريف الحديث لها هي (كل متكامل) لا يصح عزل أي من مكونيها عن الآخر.

بدأت قضية التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وكأنها أكثر القضايا إثارة للجدل وموضع للاهتمام خاصة بعد حصول الدول النامية على استقلالها فلقد وجدت هذه الدول نفسها في مواجهة تحديات بالغة الصعوبة بعضها يتصل بالنظام الدولي الجديد والآخر يتعلق بطبيعة البناءات الاجتماعية التي ورثتها هذه الدول ولقد زاد هذا الموقف صعوبة ذلك التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين هذه الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى، وبفضل هذه الاهتمامات المتنوعة ظهر مفهوم التنمية بوصف أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة ولقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنى هذا المفهوم فالبعض يذهب إلى أن التنمية هي عملية (تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، والتنمية مهمة جدًا لدرجة أنها تستخدم كأفضل الطرق لترتيب الدول إلى متقدمة ونامية كما أن القسم الجغرافي إلى شرف وغرب وحتى شمال وجنوب ليس دالاً على التنمية، وكلمة التنمية لا تعني بها التنمية الاقتصادية وحدها وهناك بعض الدول الفنية التي تنظر إلى التنمية من

هذه الزاوية الاقتصادية ولكن الأكثر أهمية التنمية الاجتماعية والثقافية كما أن التغير في نظام الحياة وعمليات الإنتاج كتنمية ذات تأثيرات فقيرة في تلبية احتياجات البشر وتحسين مستوى المعيشة وفي نفس الوقت هذا التغير يكون مضر بالنسبة للإنسان والبيئة.

وليس من الإنصاف أن يتم تقييم عملية التنمية في الدول الغنية والمتقدمة والدول الفقيرة النامية حسب مستواها المالي فقط ولكن هذا التقييم يجب أن يخضع لمعيار العلاقات الإنسانية والفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها المجتمع لأفراده؛ والمجتمع النامي هو المجتمع الذي يفتقر للديناميكية الإنتاجية حتى لو كان يتمتع بقدرات اقتصادية. والمجتمع المصري مجتمع ديناميكي

وهذا يرجع إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي كان يعاني منها قبل نهضته الأخيرة وقبل إعادة تنظيم هياكله لاستيعاب التقنيات الحديثة التي تتسم بسرعة التغيير فالمواطن المصري يجب أن يلاحق معدلات التغيير والتطور في المجتمع.

وتمثل التنمية في الوقت الراهن مصطلح الحكومات والشعوب فقد اكتسبت التنمية دلالة الحل السحري لقضايا المجتمعات الإنسانية ومشكلاتها وبخاصة عندما وضعت أدبيات التنمية ما يسمى بالبلدان المتقدمة مقابل البلدان النامية وأكدت أن الفرق بين المجموعتين هو نجاح التنمية في الأولى وقصورها في الثانية؛ والتنمية كعملية قديمة قدم الإنسان نفسه ويمكنها كدراسة بدأت منذ الرواد السوسيولوجيين الأوربيين الذين حاولوا وصف وتشخيص انعكاسات قيام الثورتين الصناعية والفرنسية على مجتمعاتهم وإبرازها والقضاء على النظام الإقطاعي وبروز النظام الرأسمالي.

ولكي تحقق التنمية لابد من تعبئة الموارد القومية والحصول منها على أفضل ناتج قومي ممكن عن طريق أفضل استخدام لهذه الموارد والنظرة العلمية الصحيحة لمفهوم التنمية اتسعت دائرتها إلى مفهوم التنمية الشاملة والمتكاملة التي لا تقتصر على جانب واحد من جوانب التنمية ولا تقف عند حد النظرة الجزئية المبتسرة وتبرز أهمية المشاركة الديمقراطية في وضع خطة التنمية باعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية في وقت واحد وبدون مشاركة واعية من الإنسان في وضع الخطة ومناقشتها ومراقبتها ومتابعتها يضيع الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف فالهدف هو الإنسان أولاً وأخيرًا.

ثانيًا: أبعاد التنمية:

هناك العديد من الأبعاد بالنسبة للتنمية وركزنا على البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نظرًا لأهميتهم في مواكبة خطط التنمية.

١ – البعد الاقتصادي؛ لم يكن الجزء الغالب من ازدهار الأنشطة الاقتصادية خلال السبعينات نتيجة لتخطيط إستراتيجية للتصنيع وتحديث الاقتصاد المصري بل أن الجزء الغالب من النمو الذي تحقق كان يتجه لأنشطة أولية بخلاف الزراعة مثل استخراج النفط والآثار التاريخية السياحية وبعض مزايا الموقع الجغرافي (قناة السويس)، وتشير دراسة الأرقام أن متوسط معدل النمو الذي سجل خلال السبعينات (٩% تقريبا) ينخفض إلى (٧%) إذا استبعدنا الدخل من البترول وقناة السويس، كما ينخفض إلى (٦%) إذا استبعدنا قطاع التجارة

أما الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة فقد نما فقط بمعدل (٦ر١% تقريبا خلال الفترة من ١٩٧٥ – ١٠٧٩ وخلال نفس الفترة لم يتجاوز معدل النمو في قطاع الصناعة التحويلية (٥%) في المتوسط سنويا يستنتج من ذلك أن حوالي (٤٠%) من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي

لم يكن نتيجة لتوسع الطاقة الإنتاجية ومن ثم فإن إسهامها في خلق فرص العمل كان محدودا للغاية، ويرى البعض أن جوهر التنمية الاقتصادية هو زيادة سريعة في القوة الإنتاجية الاقتصادية للمجتمع وإن نظريات التنمية متفقة في ذلك ويركز رجال الاقتصاد انتباههم وكذلك المختصين على كيفية إدارة الموارد بما يكفل حسن الاستثمار في ذلك الجزء الإنتاجي في المجتمع وحتمية استثمار رأس المال بحيث يولد مزيدًا من رأس المال وعلى ذلك فإن المحرك الأساسي في التنمية الاقتصادية هو ادخار واستثمار في الإنتاجية.

وبالنسبة للنمو الاقتصادي فإن مفهومه لا يتضمن الكثير من زيادة الناتج القومي أو قد يتضمن ذلك بالإضافة إلى زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية. أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فإن مفهومها أوسع من ذلك الخاص بالنمو فبالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر فإنها تتضمن إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات فنون الإنتاج وغالبا أيضا في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، والتنمية الاقتصادية تهتم بزيادة الدخل القومي في إطار خطة قومية تتولاها الحكومة أما عن طريق وزارتها المعنية ومؤسساتها المتخصصة أو أجهزتها العلمية والاقتصادية المتنوعة في مجال تخصصها وفي إطار ما يسند إليها من أعمال طبقًا للخطة العامة للدولة وتقوم هذه الأجهزة المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية بتوفير رءوس الأموال المطلوبة فضلاً عن إعداد العاملين في هذا المجال ومن هذا المنظور فالتنمية الاقتصادية هي مجموعة من الجهود المبذولة بغرض زيادة الإنتاج وارتفاع معدلات الدخل القومي للمجتمع وتهدف إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع بمزيد من السلع والخدمات والزيادة المستمرة في الدخل القومي وارتفاع نصيب الدخل القومي للفرد والمجتمع ويتطلب ذلك التوسع في عمليات التنمية الزراعية والصناعية لتحقيق الهدف المنشود

لعملية التنمية الاقتصادية وهو النمو المتوازن بين السلع والخدمات. وقد أسهمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في وضع إطار دولي للتعاون من أجل التنمية فقد أشار قرار الجمعية العامة ٤٧ و ١٨١ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢ بشأن خطة التنمية إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية وغيره من البرامج والاتفاقيات والمعاهدات المختلفة المعتمدة بتوافق الآراء لاسيما جدول أعمال القرن الحادي والعشرين والذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية

ذلك أن قرارات هذا المؤتمر لم تصدر إلا بعد أن جذبت انتباه العالم إلى الحاجة الماسة لوقف المزيد من التدهور في البيئة وإلى الأهمية التصدي لتحقيق تنمية مستديمة وسليمة بيئيًا؛ والتنمية الاقتصادية هي قطب الرحى في التنمية الشاملة وأساس تعريفنا للتنمية بأنها زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات يعكس أهمية وضرورة الاقتصاد كعصب للتنمية الشاملة وعمودها الفقري في نفس الوقت.

والتنمية الاقتصادية على حد تعبير الدكتور/ عمرو محي الدين هي ثورة العالم الثالث ضد الفقر والبؤس والتخلف بصفة عامة ولقد ظفرت الملكية الاقتصادية خلال النصف الثالث من هذا القرن العشرين بالعديد من الكتابات الاقتصادية حول التنمية وكأن أساتذة الاقتصاد قد اكتشفوا فجأة حقلاً جديدًا يصولون فيه ويجولون ولكن حقيقة الأمر أن العالم الثالث ومشكلاته الاقتصادية التي لا نعيش بعيدا عنها وعن ظروفه الاجتماعية والثقافية جعل الموضوع ساخنا ولقد طرح المفكرون الاقتصاديون الغربيون حلولا للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها التنمية في العالم الثالث ولكنهم مقيدون في حلولهم وأفكارهم بالإطار النظري التقليدي للفكر الاقتصادي الرأسمالي .

٢ – البعد الاجتماعي للتنمية؛ يرى الاجتماعيون أن التنمية الاجتماعية هي توفير التعليم والصحة والسكن المناسب والعمل الملائم لقد رأت الإنسان واستعداداته والدخل الذي يضمن له توفير احتياجاته والأمن والتأمين الاجتماعي لكل مواطن بالإدلاء بصوته في كل ما ذكر وفيما ينبغي أن يكون عليه مستوى أدائه. وللتنمية الاجتماعية عند المفكرين والمعنيين بالدراسات الاجتماعية مدلول اجتماعي يختلف باختلاف النظرة الذاتية عند كل منهم وقد استطاع الدكتور عبد الباسط حيث حصر كل ما جاء في ثلاث اتجاهات أساسية هي:

الاتجاه الأول: يشير أنصاره إلى اعتبار التنمية الاجتماعية مفهومًا مرادفًا لاصطلاح الرعاية الاجتماعية والذي يعتبر سمة اجتماعية أخلاقية يحتاج إليها الأفراد والجماعات لتحقيق الأمان بالنسبة لهم.

الاتجاه الثاني: يعني أنصاره بالتنمية الاجتماعية مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع في مجالات مختلفة كالصحة والتعليم والمواصلات والانتفاع بالخدمات العامة.

الاتجاه الثالث: يرى أنصاره أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة.

ويمكن النظر للتنمية في إطار المجتمع المحلي على أنها عملية للتدخل المهني والتفصيلي للعمل مع الشبكة الاجتماعية أو بناء العلاقات بين الناس والمنظمات في منطقة محلية أو مجتمع له اهتماماته الخاصة لتسهيل حل المشكلة المجتمعة وتحسين أنماط تقديم الخدمات وتحسين الأداء الاجتماعي والسياسي لسكان المجتمع المحلي والتأكيد على التعليم الاجتماعي والسياسي، ويتضمن نطاق تنمية المجتمع المحلي (Scape)

المجتمع بكل أجزائه ومكوناته والأبنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الموجودة به والتفاعلات بين أفراده.

والتنمية الاجتماعية مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية مستمرة تنتج من التدخل الإرادي لإحداث التغيرات الوظيفية اللازمة لإعداد وتوجيه وصيانة الطاقات البشرية وحتى تصبح قادرة على الاستفادة من الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع لتحسين نوعية الحياة في مختلف المجالات البشرية، والتنمية الاجتماعية إذن هي تلك العمليات المتشابكة التي يتم عن طريقها تهيئة المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة وتكامل ومشاركة ورعاية ورفاهية. ويعرف (هوبهاوس) التنمية الاجتماعية بأنها العملية التي تتضمن إيجاد خدمات اجتماعية جديدة أو إدخال تعديلات وتغيرات على الخدمات الاجتماعية القائمة بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن لاستثمار قدرات وطاقات الإنسان وهذه العملية تقوم على مدى مساهمة ومشاركة الأفراد في تنمية وتقدم المجتمع من ناحية وعلى مدى مساهمة المجتمع في توفير الخدمات وتحقيق الرفاهية لأفراده من ناحية أخرى ويتطلب ذلك تحقيق تغييرات جوهرية في النظام الاجتماعي تهدف إلى الرفاهية للأفراد وتطوير وتقدم المجتمع. والحقيقة لا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لارتباط كل منهما بالأخرى إذ تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع الدخل وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية أخرى حيث إن الإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي توجه هذه التنمية من أجله.

دور التعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

أهداف التنمية في الريف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية هي الفلاح نفسه الإنسان المستفيد من هذه التنمية وأنه المتأثر بها وهو في نفس الوقت المؤثر فيها ويتوقف نجاح هذه التنمية على اقتناعه بها ووثوقه بفائدتها واشتراكه فيها ومساهمته ومساندته لها باعتبار أن وسائلها مشاريع له ولصالحه وللمجتمع الذي يعيش فيه هذه الأهداف نفسها هي أهداف النظام التعاوني؛ فالتعاون الزراعي نظام اجتماعي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الفلاح وتحسين ظروف حياته وأن تعيش في مجتمع سليم متأخ متعاون متحاب ويؤدي التعاون دوره في الوصول إلى هذا الهدف الاجتماعي بوسائل اقتصادية في غالبيتها لأن رفع مستوى معيشة الفلاح وتكوين المجتمع السليم في القرية يستلزم زيادة دخل أهل الريف هذه الزيادة في الدخل تستلزم زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه وتركيزه وتقليل تكاليفه ثم العناية به في الخدمة ومكافحة آفاته وتسويقه؛ ويقاس نجاح الجمعية التعاونية بالقرية بمقدار تأثيرها على مجتمع القرية اقتصاديًا واجتماعيًا.

٣ – البعد الثقافي للتنمية؛ لقد بدأ اعتراف الجماعة الدولية بالحاجة لوضع الثقافة في محور عملية التنمية على الرغم من أن ذلك لم يتم بعد على نطاق واسع بحيث ينعكس بشكل علمي فمن المعترف به في المجتمعات الصناعية أن النمو الحقيقي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع احترام البيئة وقيمة الحياة ويعد إهدار الطاقة شيئا ضارًا في هذه المجتمعات حي تعطي أهمية كبرى لقيمة العلاقات الإنسانية وكذلك لأسلوب حياة الفرد والجماعة أما في الدول النامية فقد أصبحت الرغبة في ربط التقدم والعدالة والتضامن مع احترام قيم ثقافية معينة واضحة بشكل متزايد. ويعد ذلك اتجاهًا مشجعًا ولكن مازال هناك الكثير مما يستوجب عمله قبل أن تتضمن هذه الاهتمامات التي بدأت في الظهور على المستوى العالمي؛ لذلك فإنه من غير المفهوم أن توضع برامج التنمية دون أخذ تنوع

الثقافات والتفاعل الثقافي بين الأقطار والمناطق المختلفة في العالم في الاعتبار والهدف الرئيسي، من العقد هو إقناع واضعي القرارات سواء في القطاع العام أو الخاص بضرورة أخذ العوامل البشرية في الاعتبار عند تعريف إستراتيجيات العمل من أجل التنمية وعلى مستوى أكثر عمومية فإن الموضوع يتعلق بالمساعدة في تشكيل طرق جديدة للتفكير تعطي وزنا أكبر للجوانب النوعية والبشرية للتنمية وخلق وعي جديد بأهمية البعد الثقافي في جميع إجراءات التنمية الثقافية هو بناء الإنسان بناءً معنويا

ومن هذا الهدف تبرز الأهداف الثانوية ويبرز في نفس الوقت دور الإعلام في تحقيق هذه الأهداف، وتتفق معظم أهداف وزارات الثقافة ووزارات الإعلام في البلدان النامية في مفهوم التنمية ولكن الصعوبة تبدأ مع التطبيق ومع التخطيط الثقافي والإعلامي وذلك لأن العمل اليومي يستوعب في كثير من الأحيان طاقات أجهزة الثقافة والإعلام فيتوه منها الطريق الذي رسمه التخطيط أو يتعذر تنفيذ أمهات الأعمال الثقافية بسبب تركيز الجهد على مانشتات الصحف ونشرات الأخبار في الإذاعة والتلفزيون وما حول ذلك. ويرى مالك بن بني أنه لا يقاس غنى المجتمع بكمية ما يملك من أشياء بل بمقدار ما فيه من أفكار يحدث أن تلم بالمجتمع ظروف أليمة كأن يحدث فيضان أو تقع حرب فتمحو منه عالم الأشياء محوا كاملا أو تفتقده إلى حين ميزة السيطرة عليه فإذا حدث في الوقت ذاته أن فقد المجتمع السيطرة على عالم الأفكار كان الخراب ما حقا إذا استطاع أن ينفذ أفكاره يكون قد أنقذ كل شيء لأنه يستطيع أن يعيد بناء عالم الأشياء. ويشير أصحاب الاتجاه الانتشاري إلى أن التنمية يمكن تحقيقها عن طريق الاتصال والانتشار الثقافي (*Cultural Diffution*) وذلك من خلال انتقال العناصر الثقافية والدول المتقدمة إلى المجتمعات النامية ولكن من الصعوبة بمكان نقل نمط ثقافي من مجتمع معين وتطبيقه

بنفس الصورة في مجتمع آخر نظرًا للاختلافات الكثيرة في الظروف الاجتماعية والملابسات القومية التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض.

ثالثًا: تنمية المجتمع المحلي:

قبل الحديث عن التنمية الريفية والتنمية الزراعية يجدر بنا الإشارة إلى تنمية المجتمع المحلي؛ حيث يرى سملزر (*Samelser*) أن المجتمع المحلي يتألف من مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة تربطهم علاقات متشابكة وأدوار وأهداف مشتركة وتحكمهم مجموعة من العادات والتقاليد كأداة للضبط الاجتماعي وتنظيم العلاقات وأنماط السلوك بينهم ومن طبيعة المجتمع المحلي الحياة المشتركة بين أفراده بالإضافة إلى عنصر القرابة بينهم. ويوضح ذلك أن المجتمع المحلي هو المجتمع الذي يمثل نسقًا اجتماعيًا له بناؤه الاجتماعي ووظائفه الخاصة كما أن النسق الاجتماعي (*Social system*) يمثل نموذجا للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والإدارة والأهداف والضوابط الاجتماعية ويتجه الاتصال المباشر بين أفراده في تكوين واستمرار العلاقات بينهم ويتشابه أعضاؤه في أسلوب الحياة اليومية من أفعال وأعمال وعادات وتقاليد.

ويعرف (*Sanders*) تنمية المجتمع المحلي بأنها عملية تحتاج إلى تضافر جهود كافة المتخصصين في المجالات المختلفة بالإضافة إلى جهود أعضاء المجتمع نفسه – وينظر إلى تنمية المجتمع المحلي على أنها عملية متكاملة تشتمل على مجموعة من البرامج والأنشطة كمنهج وحركة بمعنى أن تنمية المجتمع المحلي تشتمل على مجموعة من التعريفات منها:

تنمية المجتمع المحلي كعملية (Process) بمعنى أنها ترتكز على المشروعات والعمليات اللازمة لتقدم المجتمع وتطوره وإحداث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي

لأفراده مع الأخذ في الاعتبار مراعاة الظروف النفسية والاجتماعية لأفراد المجتمع ويتوقف نجاح أهداف مشروعات التنمية المحلية على تلك الظروف.

تنمية المجتمع المحلي كمنهج (*Method*) حيث تشتمل على مجموعة من المناهج المستخدمة في عملية التنمية وهي تعتبر إجراءات فعلية تحدد مسارها.

تنمية المجتمع كبرنامج (*Program*) وتشتمل التنمية المحلية على مجموعة من الأنشطة تمثل جوهر البرنامج مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تهدف إلى خلق تنظيم معين.

تنمية المجتمع كحركة (*Movement*) وتهدف إلى التقدم وتحقيق نوع من التنظيم الاجتماعي من أجل إنجاز أهداف تنمية المجتمع وبرامجها المنشودة.

وهناك بعض المفكرين الذين عرفوها بأنها العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل إزاءها وعن طريق هذا تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع، ومن ناحية أخرى يرى البعض أنها عملية تعبئة وتنظيم جهود المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والفنية والمالية المتاحة.

رابعًا: التنمية الريفية:

ارتبطت الاتجاهات النظرية للتنمية الريفية بنشأة وتطور علم الاجتماع الريفي، قبل الحرب العالمية الثانية تغير في ميزان القوى الدولية حيث قفزت الولايات المتحدة الأمريكية لتتزعم العالم الرأسمالي الغربي كما ظهر الاتحاد السوفيتي السابق ليتزعم مجموعة الدول الاشتراكية مقدما نموذجا جديدا للتنمية ينافس به النموذج الغربي وبينهما مجموعة البلدان النامية التي نالت استقلالها السياسي؛ ومن ثم بدأت محاولة القضاء على تخلفها وإحداث التنمية لمجتمعاتها وفي هذا المناخ الدولي أخذت النظريات التنموية في الظهور، وتعرفها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بأنها (عملية تنمية شاملة للجزء الريفي من المجتمع) عن طريق التغيرات التي تمثل في العناصر المتكاملة الآتية:

أ - التوسع في فرص الاستخدام في كل المجالات الزراعية والصناعة المرتبطة بها.

ب – التوزيع العادل في الدخل لصالح المجموعات الفقيرة وضمان استقرارها من خلال إصلاح نظم الحيازة والجهاز السعري الضريبي.

ج – الاشتراك الفعال لسكان الريف في عملية اتخاذ القرارات على المستوى العالمي المحلي مع العمل من خلال اعتمادهم على أنفسهم أكثر من اعتمادهم على موظف الدولة. وتعرف بأنها مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي مرغوب فيه يتجه لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسبة، وتعتمد التنمية الريفية أساسا على إحساس أفراد هذه المجتمعات الريفية بمشاكلهم واشتراكهم فعليا في الخطة التي يمكن بها مقابلة هذه المشكلات والوصول إلى حل مرض لها وتنبعث برامج النهوض بالمجتمع الريفي من أفراد المجتمع ذاته ويشتركون في إعدادها اشتراكا فعليًا.

وقد تعددت التعريفات التي قدمت لمفهوم التنمية الريفية المتكاملة فبعض المنظمات والوكالات الدولية تنظر لها على أنها توفير خدمت اقتصادية واجتماعية للمناطق الريفية لتحسين أسباب الراحة بدون أنشطة لتخليق الدخل وتعرفها الوكالة الأمريكية للتنمية (بأنها مجموعة من الأنشطة الخدمية الاجتماعية لتحسين الظروف والأوضاع الريفية المتكاملة على بعض الأنشطة المتعلقة بالإنتاج وتخليق الرجال، وهي إستراتيجية صممت لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة معينة من الناس الفقراء والرعاة الريفيين أو البدويين وتهدف إلى تحول الناس من المناطق الأقل خصوبة زراعية والأنشطة المتعلقة بها إلى تلك التي هي أكثر عائد عما كان من قبل ثم النظر إلى الاختلال الناشئ بين الموارد المادية والموارد البشرية

وأخيرا حشد رأس المال الناتج عن الجهد المبذول في الأرض الزراعية وذلك لخفض نسبة الفقراء وتحسين نوعية الحياة. والتنمية الريفية Rural Development هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التعبيرات البنائية الوظيفية والتي تصب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي في تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة مثل التعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية، كما أن التنمية الريفية تعني في الواقع تحسينا لمستوى المعيشة في القرى والمجتمعات الصغيرة وبصفة خاصة من خلال تطوير الزراعة وتحسين استخدام الأرض.

ويوجد منظور يوضح نقص رؤوس الأموال في الدول النامية وتأثير ذلك على التنمية الريفية لكون الدول النامية ليس لديها الأساليب التكنولوجية الحديثة ولا تملك رأس المال المطلوب فإنها غالبا ما تستورد هذه

التكنولوجيا من الخارج كما تقوم باستكمال رأس المال المطلوب من القروض والمعونات الأجنبية ولعل حركة الثورة الخضراء التي ظهرت في الستينات من هذا القرن والتي نادت بزيادة الإنتاج الغذائي ورفع مستوى الإنتاجية الزراعية وتنمية الحيازات الصغيرة في الريف بتقديم قروض لها هي تحسين واضح لهذا النهج التنموي أثبت قصورًا في تحقيق التنمية الريفية في هذه الدول لأن معظم الفلاحين في مجتمعاتهم المحلية لم يستطيعوا بسبب الفقر وصغر حجم حيازاتهم استخدام التكنولوجيا الحديثة فقد أوضحت تجارب دول شرق وجنوب آسيا أن أكثر المستفيدين من ذلك هم كبار الزراع على عكس صغار الزراع.

والتنمية الريفية المتكاملة منهج جديد يجمع بين مختلف التخصصات لتنمية المناطق الريفية تنمية شاملة وعلى مجموعة من الأنظمة المتصلة الحلقات وهي:

أ - النظام القومي للإنتاج وهو زراعي أساسا.

ب – النظام القانوني الطابع الذي يحدد حقوق استخدام الأرض وتوزيع دخل الإنتاج في المناطق الريفية.

ج – النظام المسئول عن اتخاذ القرار الذي يتحدد بهيكل السلطة وإمكانيات استغلال فرص مشاركة سكان الريف على نحو فعال في عملية التنمية.

د – قيام التنمية الريفية المتكاملة على فلسفة معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب يتناول كل المشكلات في ذات الوقت دون تفضيل واحدة على الأخرى.

بل هناك من يضيف أن ملامح المشروع التجاري الكبير قد أخذت تزداد في هذه البيئات الريفية بالنسبة للمزرعة الكبيرة وتتناقض مع الأنماط العامة للتغير في الأسرة القروية فبدلا من تناقض الوظائف الاقتصادية للأسرة ازدادت هذه الوظائف نموًا كما ازدادت التطلعات إلى توسيع مجال الوظائف

الثقافية والتربوية وغيرها وكان من آثار ذلك ازدياد للمتطلبات الاقتصادية عند أصحاب المشاريع الزراعية الكبيرة بحيث أصبحت تمتص قدرًا كبيرًا من عائد النمو الجديد في العمليات الإنتاجية كما أصبحت تفرض نمطا معينا من الأسرة يفتقر إلى الانسجام ولم يعد قادرًا على الوفاء بمطامح الأفراد وتطلعاتهم نتيجة لوجود نزعتين متناقضتين هما:

الازدياد الملحوظ في تطلعات الأفراد.

وأنماط السلوك التي تفرضها طبيعة الحياة القروية والعمل الزراعي.

ويكاد يجمع مختلف المهتمين بالتنمية الريفية في مصر على أن المرأة تعد قوة إنتاجية واضحة في الريف المصري وأنها تلعب دورًا بارزًا في اقتصاده فمن جهة تقوم المرأة بمساعدة الرجل في أعمال الحقل المتنوعة ومن جهة أخرى فهي تتحمل المسئولية المباشرة عن المخازن العائلية الاستهلاكية والإنتاجية وهي التي تعد التقاوي المتبقاه من محصول العام السابق لاستخدامها في الفترة الإنتاجية الجديدة ومسئولة أيضا عن تجميع السماد البلدي المتراكم في حظيرة الماشية. الملحقة بالمنزل تمهيدا لنقله إلى الحق والمقصود بالمشاركة التنموية للمرأة تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي والتي تؤدي إلى إحداث التغيير تسهم في تحقيق درجة من التقدم.

ولا يمكن للقرية المصرية أن تدخل إطار التنمية من خلال مشروعات تربية الدواجن والمشروعات الحرفية والملابس والتطريز وإنما لابد من تصنيع الريف بحيث يصبح قوة منتجة محسوسة معروفة وتكون له منافذ تسويقية قادرة على توزيع منتجاته بشكل جيد ولصالح المنتجين لكن مازال هناك كثير من الجوانب الإدارية المؤسسية والتنظيمية في حاجة إلى نقاش فمازالت القرية في حاجة رغم مشروعات التنمية المتكاملة التي يقتصر العمل فيها على اختيار قرى انتقائية وتجئ قضية التنمية البشرية في القرية وما يرتبط بها من قضايا في المقدمة وأهمها التي لابد من مواجهتها كجزء

أساسي لتنمية القرية ويجب أن تشير هنا إلى تناقض واضح في القرية المصرية فبينما تعطي القرية في مصر معدلا من أعلى المعدلات الإنتاجية في الإنتاج الزراعي وهو مصدر الدخل الرئيسي للسكان في الريف وإحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد المصري فإن البيئة التي يعيش فيها هذا المنتج الزراعي الذي يعطي معدلات إنتاجية من أعلى المعدلات الإنتاجية في المحاصيل الحقلية والبستانية فالعالم يعيش في بيئة غير مناسبة وعلى الرغم من جهود الحكومة في توفير الكهرباء للقرية والمياه فإنها مازالت تحتاج إلى الكثير.

وعندما أشرنا إلى أن التنمية نوع من التغيير فإننا نقصد نفس ما أشار إليه العالم (باتن) من أن التنمية كسياسة عامة تستهدف تغيريًا حضاريًا شاملاً للمجتمع جميعه بما يعني تغيير الهدف من الحياة ونمطها فضلاً عن أساليبها ووسائلها ومن ثم تصبح بحق التنمية كما وصفها (منسلر) أعظم اختراع اجتماعي ظهر في عصرنا الراهن؛ وإذا ما أخذ في الاعتبار النواحي التي سلف عرضها عن مفهوم التنمية على محوري الهدف والأسلوب وأيضا عن أهمية التكامل والشمول في التغيير التنموي فإننا يمكن أن نستخلص مفهوما محددا للتنمية المحلية يتركز في أن التنمية المحلية عملية تغير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا يقوم بها أساسًا أبناء المجتمع المحلي بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهة أخرى.

وفي إطار العمل الجاد في الخطة الخمسية الجديدة للتنمية فإن المطلوب هو وضع خطة قومية شاملة ومتكاملة لدور وسائل الإعلام في التنمية الريفية الشاملة وبمفهوم متكامل يرتبط بين دور أجهزة الإعلام والصحافة

العامة والصحافة التعاونية ووسائل الاتصال الجماهيرية ودور أجهزة الاستعلامات والثقافة الجماهيرية والأحزاب ومجلس الإعلام الريفي وذلك باعتبار أن قضية التنمية قضية قومية وهي قضية حياة أو موت تكون بها أو لا تكون.

خامسًا: التنمية الزراعية:

يعتبر القطاع الزراعي أحد الدعامات الرئيسية للاقتصاد القومي المصري فهو القطاع الذي يسهم بنحو ٣٠% من الدخل القومي وعن طريقه يتم إنتاج كثير من المواد الأساسية اللازمة للصناعة وبالتالي فهو يساعد على توليد دخول في قطاعات غير زراعية ويعمل نحو ٥٥% من جملة عدد السكان بالقطاع الزراعي ويمثلون نحو ٤٥% من جملة القوى العاملة، وتمثل الصادرات الزراعية مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي ثم تساهم بنحو ٦٥% من جملة الصادرات هذا بالإضافة إلى أن القطاع الزراعي هو القطاع الذي تعتمد عليه مصر في تحقيق الأمن الغذائي ولمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والكساء وسد الفجوة الغذائية التي تعاني منها مصر والتي نتجت عن زيادة السكان بنسبة ٣٨% في الوقت الذي لم تزد فيه الرقعة الزراعية عن ٢٥% تبلغ جملة المساحة القديمة المنزرع نحو ٨ر٥ مليون فدان

وتم إضافة مساحة ٢٠ر١ مليون فدان إليها بعد استصلاحها وتعمل الدولة على رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية ودفع الطاقات السكانية والمتاحة في ها القطاع وذلك لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين. ويجب تعبئة الموارد الزراعية المتاحة بدرجة عالية من الكفاءة للحد من مشكلة استيراد الغذاء وهناك بعض المعطيات الضرورية اللازمة للحد من الفجوة الغذائية الزراعية وهذه المتطلبات هي:

توفير تكنولوجيا زراعية متقدمة ثبت نجاحها في الزراعة المصرية خاصة في مجال التكنولوجيا البيولوجية المتمثلة في أصناف عاليه الغلة خاصة في مجال الذرة الشامية والذرة الرفيعة والقمح وبعض أنواع الخضر.

الآثار الواضحة لتحسين المعاملات الزراعية على الغلة الغذائية مثل التسميد والميكنة لمقابلة الاتجاه الحالي لنقص العمالة.

الطلب المتزايد للصناعة على بعض السلع الزراعية مثل القطن والمحاصيل السكرية والبذور الزيتية.

إعطاء الاهتمام الأكبر لمجموعة الحبوب إذ أنها المكون الرئيسي لغذاء الإنسان المصري حيث تمده بحوالي ٧٠% من الاحتياجات الحرارية والبورتين فضلاً عن أهميتها في صناعة الأعلاف.

التوسع في مشروعات الصرف المغطى والعام وتحسين الري خلال سنوات وما لذلك من آثار تحسين التربة الراعية هذا بالإضافة إلى التوسع في برنامج تحسين التربة.

توجيه الاستغلال الزراعي خلال السنوات الخمس القادمة نحو تحقيق الميزة النسبية المحصولية المصرية خاصة المحاصيل التصديرية الرئيسية مثل القطن والأرز والخضر والفاكهة مع المحافظة على توازن مرغوب بين المحاصيل الغذائية والتصديرية محاصيل الأعلاف.

إن رفع معدلات النمو في الزراعة لا يتوقف فقط على حجم الاستثمارات الموجهة بل يتوقف بصفة رئيسية على كفاءة استخدام هذه الاستثمارات.

تحقيق عائد مجز للمزارعين يعتبر شرطا ضروريا لتنمية الإنتاج.

تحقيق معدلات عالية للتنمية الزراعية يتطلب التعاون الوثيق بين الهيئات والوزارات المرتبطة بها.

وإذا كانت أهداف السياسة الزراعية هي تحقيق العمالة في توزيع الدخل داخل القطاع الزراعي ذاته وفيما بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات وكذلك تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى في مجال الزراعة أي تحقيق أقصى دخل زراعي قومي ممكن من المواد المستخدمة؛ كل هذا يدعو الصحافة الزراعية والتعاونية إلى تبني أهداف السياسة الزراعية والمطالبة بترشيد الاستهلاك في الموارد الغذائية، كما أن الصحافة الزراعية مطالبة بتوضيح خطر الفجوة الغذائية على الاقتصاد المصري والخوف من وقوعه تحت رحمة اقتصاديات الدول الأجنبية وضرورة التوسع الأفقي والحفاظ على الرقعة الزراعية الحالية والنهوض بتحسينها وزيادة خصوبتها والاهتمام بالتوسع الرأسي لزيادة الغلة الغذائية. ويعتبر الغذاء مطلبًا رئيسيًا وحاجة من حاجات الإنسان الأولية ويتمثل إشباع هذه الحاجة مشكلة من أهم المشكلة الحيوية في الدول النامية. حيث تشكو جميعها من نقص الغذاء وجمهورية مصر العربية بدورها كدولة نامية تعاني من أزمة الغذاء وتوفير الطعام لكل فرد ولهذا تتصدى الدولة لحل هذه الأزمة بكل طاقاتها عن طريق الدراسات والمشروعات المتعددة.

قائمة المراجع

أنظر marcel merle:- sociologie des relations internationals, paris, dalloz, ١٩٧٦

أنظر:- - Michel virally:- definition et classement:- approche juridique in revue international des sciences socials ,vol Xxix - ٦١ pp١٩٧٧, esco, ١ no - ٧٥

أنظر:- ٩٧٣ samir a min, le development inegal, edition de minuit paris,

٧٧ pp ١ no , (١٩٧٧) vol Xxix - ١٠٠

michel virally:- l - ٣٣٥ pp organisation mondiale, opcit - ٣٥١

أنظر، إسماعيل صبرى عبد الله:- نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧

أنظر claude a lbert colliard:- Paris, ed٦ institutions des relationales, dalloz, ٧٣٣p ,١٩٧٤

محمد حسنين هيكل، قصة السويس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر:- بيروت ١٩٧٧

أنظر أيضا محمد حسنين هيكل:- عبد الناصر والعالم، دار النهار بيروت ٩١ ـ ١٠٤

د إسماعيل عبد الله، المرجع السابق

أنظر guy de lacharriere:- l - l influence de - des inegalite de developpement, tats sur le droit - l international Recueil des cours de - academie de droit ٢٢٧ p,١٩٧٣,international ii, - ٢٦٩

أنظر developpement paris, endettement des pays en - ocde les problemes d
١٩٧٤ وأنظر أيضا m bedjaoui, pour un nonuvel order economique
- le tiers -:aangelopoulos (٢٣) international, unesco, paris, ١٩٧٨, p٤٢
ddeguen, politique monde face aux pays riches, puf, paris, ١٩٧٢p٩٣
partiefas ١١ p ٤٦٤ ٢ (١٩٧٧ - economique de lu fnance, lep cours (١٩٧٦
ـ ٤٦٥.

أنظر: محمد السيد السعيد:ـ الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٧٨ـ ١٢٥ ـ ١٤٥

أنظر:- y ves lacoste -: ١٩٦٨ .geographie du sour developpement, puf, paris,

د.ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

يوسف الصائغ، التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، مجلة المنتدى (منتدى الفكر العربي)، السنة ٩، العددان ١٠٦ـ ١٠٧ تموز/ آب، ١٩٩٤.

د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

النشرة الإستراتيجية، مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر، العدد١، لندن، تموز ١٩٨١.

حسن درويش العشري، التنمية الاقتصادية، بيروت دار النهضة العربية للنشر، ١٩٧٩.

برهان غليون، المحنة العربية (الدولة ضد الأمة)، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

د.عبد السلام إبراهيم بغدادي المصدر نفسهُ.

د.حسين علوان البيج، التعاقب على السلطة في الوطن العربي، بغداد، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

باسل يوسف، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية، الواقع والخلفية السياسية، بغداد، مجلة الدراسات السياسية، ع٩، بيت الحكمة، صيف ٢٠٠٢.

د. رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان (تطورها - مفاهيمها - حمايتها)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي.

حميد حسين كاظم الشمري.

باحث في المركز - تدريسي في كلية القانون - جامعة كربلاء.